عدد 115 — 21 محرم 1443 (30 أغسطس 2021)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2020–2021 : دورة أبريل 2021

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2021

صفحة

• محضر الجلسة رقم 377 ليوم الثلاثاء 2 ذو الحجة 1442 (13 يوليوز 2021) 9646

جدول الأعمال: مناقشة التقرير العام للمهمة الاستطلاعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول "واقع الصحة بجهة فاس-مكناس".

• محضر الجلسة رقم 378 ليوم الثلاثاء 2 ذو الحجة 1442 (13 يوليوز 2021) 9662

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 379 ليوم الثلاثاء 2 ذو الحجة 1442 (13 يوليوز 2021) 9687

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي والتعاقدي؛

2- مشروع قانون إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي؛

صفحة

3- مشروع قانون إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛

4- مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958)، بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

5- مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71؛

6- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 5.120 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي كما تم تغييره وتتميمه، وذلك في إطار قراءة ثانية؛

7- مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"؛

8- مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 الصادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008).

• محضر الجلسة رقم 380 ليوم الأربعاء 3 ذو الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) 9709

جدول الأعمال: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

محضر الجلسة رقم 377

التاريخ: الثلاثاء 02 ذو الحجة 1442هـ (13 يوليوز 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحميد الصويري، الخليفة الخامس للرئيس.

التوقيت: ساعة وثمان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة التقرير العام للمهمة الاستطلاعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول "واقع الصحة بجهة فاس-مكناس".

المستشار السيد عبد الحميد الصويري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أيها السيدات والسادة،

طبقا لمقتضيات المادة 130 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يخصص المجلس هذه الجلسة لمناقشة التقرير العام الذي أعدته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول المهمة الاستطلاعية المتعلقة بوضعية قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس، المنجزة خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 15 نونبر 2020 ومن 6 إلى 12 دجنبر من نفس السنة.

وقبل الشروع في عرض التقرير ومناقشته، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع السيد رئيس الحكومة بالأسبقية لدى مكتب المجلس مشروعي القانونين التاليين:

- مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"؛

- مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.

وأودع الفريق الاشتراكي بالمجلس مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادتين 179 و181 من مدونة الشغل.

وأحال مجلس النواب على المجلس النصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛

- مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛

- مشروع قانون رقم 82.20 بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد توصلت رئاسة المجلس بدراسة تحت عنوان "التعويض عن فقدان الشغل: أية بدائل في ضوء مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية؟" والتي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بناء على طلب مجلس المستشارين.

كما توصلت الرئاسة بإخبار من السيد رئيس الحكومة يفيد بدعوة السلطة المكلفة بتلقي الترشيحات بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة للسيد "عبد السلام حيون" لشغل المقعد الذي كانت تشغله السيدة "رجاء البقالي الطاهري"، التي صرحت المحكمة الدستورية بتجريدها من عضويتها بالمجلس في نطاق الهيأة الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات والأقاليم بالجهة المذكورة.

واطلع مكتب المجلس في اجتماعه المنعقد في 08 يوليوز 2021 على استقالات من العضوية بمجلس المستشارين، تقدم بها:

- السيدة خديجة الزومي؛

- السيد أحمد شد؛

- السيد محمد الحمامي؛

- السيد محمد ودمين؛

- السيد الحسن بلمقدم؛

- السيد عبد الصمد قيوح؛

- والسيد الملودي العابد العمراني.

واطلع مكتب المجلس أيضا في اجتماعه المنعقد في 12 يوليوز 2021

على استقالات من العضوية بمجلس المستشارين، تقدم بها:

- السيد عادل البراكات؛

- السيد العربي المحرشي؛

- السيد عدي شجري.

وقد قرّر المكتب الإعلان عن هذه الاستقالات في هذه الجلسة العامة، ثم إحالتها إلى المحكمة الدستورية وفقا لأحكام المادة 10 من النظام الداخلي للمجلس.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وقبل أن نمر للمناقشة، أذكر بأننا نعقد هذه الجلسة، بناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين في اجتماعيه المنعقدين بتاريخ 05 و08 يوليوز 2021، وعلى مداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 يوليوز 2021.

ولهذه الغاية، فقد تم توزيع التقرير الذي أنجزته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول المهمة الاستطلاعية المذكورة على السيدات والسادة أعضاء المجلس، وإحالته إلى الحكومة وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس.

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء المهمة الاستطلاعية لما بذلوه من مجهودات في سبيل إنجاح هذه الآلية الرقابية المهمة وكذا للحكومة في شخص السيد وزير الصحة المحترم وكافة مسؤولي وأطر المراكز الاستشفائية التي استقبلت أعضاء المهمة الاستطلاعية، عن التعاون والتجاوب مع الطلبات المقدمة إليهم.

والآن أعطي الكلمة مباشرة للسيد عبد العلي حامي الدين رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، رئيس المهمة الاستطلاعية، في حدود 5 دقائق وفق قرار ندوة الرؤساء، لتقديم التقرير العام للمهمة الاستطلاعية.

الكلمة للسيد حامي الدين.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين، رئيس المهمة الإستطلاعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني ويشرفني أن أتقدم بهذه الكلمة المتعلقة بالمهمة الاستطلاعية، التي أنجزتها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول وضعية قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس.

ففي إطار المهام الرقابية لعمل البرلمان، وبناء على مقتضيات المادة 125 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قامت اللجنة المؤلفة من عدد من السيدات والسادة المستشارين، الواردة أسماؤهم بالتقرير الذي بين أيديكم، بمهمة استطلاعية حول وضعية قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس، وذلك بغاية الوقوف ميدانيا على الاختلالات والإكراهات التي يعانيها القطاع بالجهة وجاهزيته لمواجهة جائحة كورونا من جهة، وأيضا للاطلاع على مستوى التجهيزات الطبية والخدمات المقدمة بمختلف المستشفيات والمراكز الصحية، سواء على مستوى الموارد البشرية من أطقم طبية، أطباء وممرضين، وأطر إدارية وتقنية، أو على مستوى استقرار الخريطة الصحية ونجاعة التوزيع المجالي للموارد البشرية والمالية.

وقد غطت أنشطة اللجنة جميع تراب الجهة، حيث باشرت اجتماعات مع مختلف مسؤولي القطاع في المندوبيات الإقليمية للقطاع، كما قامت بزيارات ميدانية لمعاينة سير الخدمات بالمركز الاستشفائي الجامعي ومختلف المؤسسات الاستشفائية الإقليمية وبعض المراكز الصحية.

وفي هذا التقرير الذي يوجد بين أيديكم، حاولنا أن نقدم أهم نتائج اللجنة وتوصياتها بشأن دعم وتأهيل أداء القطاع الصحي على المستوى الجهوي، تقديرا منا بأن أداء المرفق العام وجودة خدماته تبقى الركيزة الأساسية لتأمين ولوج المواطنات والمواطنين لحقهم الدستوري في التطبيب وفي السلامة الصحية والبدنية والنفسية، وتوزع مواد التقرير الذي بين أيديكم إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: قدمنا فيه مختلف الأنشطة الميدانية التي قامت بها اللجنة في إطار مهامها الاستطلاعية؛

- والمحور الثاني: خصص لنتائج الرصد الميداني لسير مختلف المؤسسات الاستشفائية وبعض المراكز الصحية بمختلف أقاليم وعمالتي جهة فاس-مكناس؛

- وفي المحور الأخير: قدمنا مجموعة من التوصيات التي بإمكانها أن تساهم في تحسين جودة خدمات القطاع وتحصينه من مختلف الاختلالات التدبيرية والخصاص في الموارد التي تؤثر على سيره العادي.

فيما يتعلق بالزيارات الميدانية للمهمة الاستطلاعية، توزعت أشغال اللجنة على مرحلتين: الأولى امتدت بين 10 و15 نونبر 2020، وقد خصصت للوقوف على واقع القطاع الصحي بتراب عمالة فاس وإقليم تاونات وإقليم تازة وإقليم صفرو، أما المرحلة الثانية فقد برمجت من 6 إلى 12 دجنبر 2020، وقد شملت عمالة مكناس وإقليم مولاي يعقوب وإقليم إفران وإقليم بولمان وإقليم الحاجب.

ويمكن إجمال الأنشطة التي قامت بها اللجنة البرلمانية على الشكل

التالي:

فيما يتعلق بعمالة فاس كان هناك لقاء بالمديرية الجهوية بفاس مع مختلف الفاعلين الترابيين بالقطاع، لقاء مع مدير المستشفى الجامعي الحسن الثاني بحضور مجموعة من أطر مستشفى الجامعي الحسن الثاني بفاس مع زيارة للمستشفى، لقاء مع مسؤولي القطاع بالمندوبية الإقليمية بفاس، حضره المندوب الجهوي والمندوب الإقليمي ومدير المستشفى الجهوي بالغساني وعدد من الأطر الطبية والتمريضية والإدارية، مع زيارة ميدانية للمستشفى الجهوي الغساني.

أيضا نفس العملية تم القيام بها في إقليم تاونات، إقليم تازة، إقليم صفرو، وعمالة مكناس وإقليم مولاي يعقوب في المرحلة الثانية وإقليم إفران وإقليم بولمان وإقليم الحاجب.

طبعا، المنهجية التي اعتمدتها اللجنة هي لقاءات مع الأطر المسيرة للقطاع الصحي، بالإضافة للقاء مع الأطباء والإداريين، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للوقوف على واقع القطاع من الناحية الميدانية.

وإجمالا، يمكن استنتاج مجموعة من الملاحظات العامة التي تتعلق، أولا، بالخريطة الصحية، يمكن القول بأن القطاع الصحي بتراب جهة فاس-مكناس يتمتع ببنيات تحتية مهمة، تتجاوز في بعض الأحيان المؤشرات الوطنية، حيث يتوفر على مركز استشفائي جامعي يضم 4 وحدات استشفائية، مركز استشفائي جهوي يتكون من 3 وحدات استشفائية، 7 مراكز استشفائية إقليمية، ومستشفيين للقرب، غير أن هذه البنيات تعاني من عوائق مهمة، نذكر منها على وجه الخصوص:

- نقص ملحوظ في الطاقة الاستيعابية بسبب قلة الأسرة؛

- الخصاص النسبي في عدد الطواقم الطبية والتمريضية، بحيث لاحظنا أن القطاع يتوفر على نسبة تغطية إجمالية تصل إلى 18 مهني لكل 10.000 نسمة بأقل من 5 نقط على المعدل الموصى به من لدن منظمة الصحة العالمية، وبزيادة 4 نقط على المعدل الوطني بالنسبة لبعض الجهات، أما بالنسبة للأطر الطبية والتمريضية فمعدل التغطية يصل 4 أطباء لكل 10.000 نسمة و10.8% ممرض لكل 10.000 نسمة، في حين على مستوى مؤسسات الرعاية الصحية الأولية تبقى نسبة التغطية بالجهة أفضل نسبيا بالمقارنة مع المعدلات المسجلة وطنيا؛

- تمركز شديد لموارد وخدمات القطاع الاستشفائي في الأقطاب الحضرية؛

- افتقار القطبين الحضريين الكبيرين بالجهة، أي فاس ومكناس، لمؤسسات الرعاية الصحة الأولية؛

- تمركز 19 قاعة ديال العمليات الجراحية من أصل 42 قاعة في المراكز الاستشفائية للقطبين الحضريين الكبيرين؛

- غياب أسرة العناية المركزة والإنعاش بالمراكز الاستشفائية التابعة لأقاليم الحاجب وصفرو وبولمان؛

- ضعف التغطية الترابية للمجالات القروية بإقليمي تاونات والحاجب.

وفي الأخير، بما أن الوقت يضغط، أريد أن أشكر السيد وزير الصحة وأيضا المسؤولين على القطاع على المستوى الجهوي بالإضافة إلى أعضاء المهمة الاستطلاعية الذين رافقونا في هذه العملية.

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة رجاء الكساب مقررة المهمة الاستطلاعية في حدود 5 دقائق لتقديم التقرير العام للمهمة الاستطلاعية.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

ولكن، في الحقيقة راه كلشي قالو السيد رئيس اللجنة، يعني ما بقاليش أنا عمليا.. ما بقاليش ما نقول سوى أنني غادي نذير التكرار.

أعتقد بأن التقرير عندكم، حيث دخلتي في التفاصيل، دخلتي في.. إذن ما بقي لي أنا ما نقول، المفروض.. التوصيات هي 2 كلمات، يعني بكل صراحة ما بقاليش أنا ما نقول، بكل صراحة، راه عندكم التقرير، لأن غادي يكون تكرار.

أعتذر للإخوان لأن واحد فينا اللي خاصو يقرا التقرير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن، أفتح الباب للمناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل من فريق الأصالة والمعاصرة فليتفضل مشكورا.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة نجاة كمير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الأصالة والمعاصرة من أجل مناقشة مضامين تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول وضعية قطاع

الصحة بجهة فاس-مكناس، والتي تجسدت في زيارة ميدانية على مرحلتين من أجل الوقوف على واقع الصحة بالجهة، والتي امتدت من 10 إلى 15 نونبر 2020 كمرحلة أولى، ومن 6 إلى 12 دجنبر 2020 في المرحلة الثانية، وقد همت هذه الزيارة المستشفيات والمؤسسات الصحية بالجهة، حيث قمنا بزيارة أزيد من 20 مؤسسة استشفائية وعلاجية وخدماتية، وذلك في إطار المهام الرقابية لعمل البرلمان بمجلسيه.

بهذه المناسبة، أود التنويه والإشادة بهذه المبادرة البرلمانية الميدانية التي نظمناها في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، بناء على طلب عدد من الفرق البرلمانية، قصد الوقوف على الوضع الصحي بهذه الجهة.

وقد سمحت لنا هذه الزيارة الميدانية بالوقوف على طبيعة عمل الأطر الصحية عن قرب، خصوصا أننا قمنا بزيارة الأجنحة الخاصة بالمرضى المصابين بكورونا، وبالمناسبة ننوه ونشيد بالمجهودات الكبيرة للأطر الصحية والإدارية بمختلف تخصصاتها وتفريعاتها وأطر الطب العسكري.

يمكن ماشي غير بالعمل اللي كيقومو بيه، وإنما باش يقومو بذاك العمل وبهذاك اللباس اللي باش كيدخلو عند المرضى للعلاج المباشر للمصابين بكوفيد، هذاك اللباس احنا من بعد ما قمنا ودخلنا للأجنحة دخلنا لابسينو عرفنا مدى المعاناة اللي كيعانيوها الأطباء والممرضين والأطر الصحية اللي كتدخل اللي كتقدم الخدمات للمصابين بكورونا، اللي طبعا هوما كيضحيو بالغالي والنفيس من أجل تقديم الخدمات الصحية اللازمة للمصابين وغير المصابين، فصراحة مهما شكرنا في هؤلاء الأطر الصحية لن نفيهم حقهم أبدا.

كما نشيد أيضا بباقي رجال السلطات العمومية والذين بدورهم ساهموا بشكل كبير في إنجاح عملية ضبط وتنظيم التدابير الوقائية اللازمة لمحاصرة انتشار الوباء، فبفضل هذه المجهودات والتضحيات أصبح التحكم في الوضعية الوبائية لبلادنا ممكن، خصوصا أن عدد من الدول في أوربا وإفريقيا فقدت السيطرة على الوباء وانهارت منظومتها الصحية.

ولا يمكن أن نتطرق إلى الوضعية الصحية لبلدنا منذ انتشار جائحة كورونا، دون أن نذكر المبادرات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، والذي أعطى تعليماته السامية والإنسانية من أجل إحداث الصندوق الخصوصي لمحاربة جائحة كورونا، والذي بفضله تم تعزيز وتقوية المنظومة الصحية في عز الأزمة الصحية.

كما نشكر جلالة الملك نصره الله وأيده، الذي أصدر تعليماته السامية من أجل تعميم اللقاح على جميع المغاربة دون استثناء وبشكل مجاني، وهذه المبادرة السامية لجلالته تؤكد أن بلدنا تسير في الاتجاه الصحيح لضمان كرامة وصحة المواطنين المغاربة على حد سواء، في أفق تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، وهذه الحماية لا يمكن أن تتحقق دون تأهيل المنظومة الوطنية للصحة والنهوض بالقطاع الصحي الذي يعتبر العمود الفقري لهذه الحماية.

السيد الوزير المحترم،

فمن خلال الزيارة الميدانية اللي قمنا بها لجهة فاس-مكناس اتضح أن منظومتنا الصحية بهذه الجهة مازالت في حاجة ماسة لمجهودات جبارة، خصوصا على مستوى العدالة المجالية، حيث لاحظنا هيمنة القطبين الحضريين فاس ومكناس على 50% من نسبة الخدمات الصحية، وكذا قاعات العمليات الجراحية، في حين تعاني باقي الأقاليم من نقص حاد على مستوى العمليات الجراحية، حيث تضطر ساكنة باقي الأقاليم إلى التنقل بشكل دوري ودائم من أجل المواعيد الطبية، التي بدورها عرفت ارتباكا وتعثرا كبيرا منذ انتشار الجائحة في بلدنا.

كما نؤكد لكم بكل أسف على مسألة استمرار صعوبة المواطنين في الولوج للعلاج بسبب التمركز الشديد للموارد والخدمات في الأقطاب الحضرية، وبالتالي فإن ساكنة المناطق شبه الحضرية والنائية تحرم من حقها في الصحة، فلا يعقل أن نجد معدل انتشار وتوزيع الأطباء بعمالة فاس هو 8 أطباء لكل 10.000 نسمة وفي المقابل 1.33 في المائة طبيب لكل 10.000 نسمة، نموذج إقليم تاونات، وهذا الرقم كفيل بتوضيح مستوى التفاوتات المجالية بهذه الجهة، والتي ترجع بالأساس للتمركز الشديد للموارد والخدامات في الأقطاب الحضرية.

السيد الوزير،

لقد توقفنا أيضا على استمرار مشكل طول المواعيد الطبية المرتبطة بالعمليات الجراحية وكذا المتعلقة بالفحوصات بالأشعة، بالنسبة لـ (Radiologie وScanner) بالإضافة إلى الخصاص الكبير في مجال الرعاية الصحية الأولية، وهو اللي الشيء اللي كيربك لنا وكيشوش على سير المسالك العلاجية، خصوصا بالنسبة للناس اللي عندهم.. حاملي (RAMED[1]) بحيث أننا نطلب منهم أنهم يجيبو لنا ورقة من المركز الصحي في حين أصلا المركز الصحي ما كاينش عندهم، وبالتالي ما تيتقبلوش في المستشفى الإقليمي ولا في المستشفى الجامعي، وكيف كنعرفو.. بالنسبة لحاملي بطاقة (RAMED) راه هوما كيشكلو 75% من المرتفقين بهذه المؤسسات الصحية، وكيفما قلت وهم دابا ضروري خاصو يجيب ورقة من المركز الصحي وراه ما عندوش منين غادي يجيبها، وهو إجباري.

كما توقفنا أيضا على ضعف الخدمات الصحية المقدمة بإقليمي الحاجب وصفرو بسبب عدم قدرة المستشفيات الإقليمية على استيعاب حجم الطلب على الخدمات الصحية والعلاجية، حيث أننا لاحظنا غياب أسرة العناية المركزة والإنعاش بهذه المراكز الاستشفائية في عز الأزمة الوبائية، مع العلم أن إقليم الحاجب يتوفر على أزيد من 300.000 نسمة وإقليم صفرو يتوفر على حوالي 300.000 نسمة،

[1] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale

بالإضافة إلى إقليم بولمان اللي يتوفر على 200.000 نسمة.

إذن فلا يعقل أن 3 أقاليم بجهة واحدة، يعني حوالي 800.000 نسمة، دون أسرة العناية المركزة وخدمات الإنعاش ضعيفة.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بالتجهيزات والمعدات الطبية بالجهة، نرى أنها مازالت تعاني من نقص حاد، وهذا ينعكس بشكل سلبي على معدل المواعيد الطبية أيضا، حيث من غير المنطقي أن نجد جهة فاس-مكناس بشساعتها وامتداداتها الجغرافية وتضم 7 أقاليم بأزيد من 4 ملايين نسمة تتوفر على جهاز واحد للفحص بالرنين المغناطيسي، يعني عندهم (IRM[2]) واحد، بالإضافة إلى أن هذه الجهة لا تتوفر سوى على 10 أجهزة سكانير موزعة على عمالتين و7 أقاليم، يعني بمعدل كل إقليم جهاز سكانير، إذا تعطل شي واحد غادي نوقفو.

أما فيما يتعلق بالمختبرات الطبية، أعتقد أنها مازالت في حاجة ماسة للتطوير والتجهيز في المواد الطبية واللوجيستيكية اللازمة، خصوصا أن فيروس "كوفيد-19" مازال يعيش بيننا والمواطنين في حاجة أكثر مما سبق لهذه المختبرات، حيث أصبح الطلب عليها كبير جدا.

السيد الوزير،

بالنسبة لتدبير جائحة "كوفيد-19"، إن المراكز الصحية الاستشفائية بالجهة تعرف خصاصا على مستوى عدد الفحوصات (PCR[3]) اللي كتكون بالنسبة للعدد ديالها، بحيث أني مازال أتذكر يمكن فاش كنا.. أعتقد بأن ما كاينش حتى ذاك مختبر التحليلات الخاص اللي كيديرو (PCR)، أعتقد مكناس إذا ما خانتنيش الذاكرة، كان مكناس ما فيهاش، وبسبب النقص اللوجيستيكي الخاص بمكافحة الوباء، لذا نطلب من الوزارة تعزيز هذه المواد اللوجيستيكية، خصوصا في ظل ارتفاع لعدد الإصابات اليومية المعلن عنها آنذاك.

لهذا، نتمنى استخلاص الدروس من نقائص الأزمة الصحية في السنة الماضية من أجل استدراك هذه الاختلالات وتعزيز قدراتنا الصحية بشكل شامل.

في الختام، نشكر السيد وزير الصحة والمسؤولين الإداريين بجهة فاس-مكناس على رحابة صدرهم وحسن استقبالهم ومواكبتهم الدقيقة لهذه المهمة الاستطلاعية المؤقتة، ونخص بالذكر السيد مدير المركز الاستشفائي الجامعي بفاس والسيد المدير الجهوي للصحة بالجهة وجميع الأطر الصحية التي واكبتنا خلال المهمة الاستطلاعية.

ونلتمس من السيد الوزير المحترم المزيد من الحرص على تعزيز وتقوية منظومة الصحة بالجهة، التي تربطه طبعا بها علاقة خاصة، وباقي جهات المملكة، لأننا مقبلون على تحديات كبرى لتحصين وحماية بلدنا من هذا الوباء الذي نسأل الله العلي القدير أن يرفعه عنا، ومن جهة ثانية لإنجاح الورش الملكي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، لأن الطلب سيتزايد بشكل كبير على مستوى طلبات الخدمات الطبية والعلاجية.

ونتمنى أن تكون منظومتنا الوطنية للصحة في مستوى انتظارات المواطنين المغاربة، الذين يعانون من أي نقص، سواء في الموارد البشرية الطبية أو التجهيزات والمعدات ذات الصلة.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود 16 دقيقة.

<u>المستشار السيد الحسن سليغوة:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

في البداية، أود أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي لمجلس المستشارين بالشكر الجزيل للأسرة الصحية بكل جهات المملكة على المجهودات التي يبذلونها إبان جائحة "كوفيد-19"، وازعهم روحهم الوطنية وضميرهم المهني، وأخص بالذكر أطر ومستخدمي الصحة بالجهة والسيد الوزير والسيد المدير الجهوي والسيد مدير المستشفى الجامعي بفاس، حيث وقفنا على معيقات النهوض بالقطاع الصحي بالجهة، معيقات حاولت الوزارة الوصية التغلب عليها ومعيقات حاولت التغاضي عنها بمبررات، وهي لا تستقيم أمام الواقع الذي عايشناه كلجنة برلمانية، والذي يعيشه يوميا سكان الجهة مع القطاع الصحي.

وهي مناسبة لنتقدم بالشكر الجزيل للسيد الرئيس والسيدات والسادة أعضاء اللجنة البرلمانية الاستطلاعية على المجهودات المبذولة وتحملهم عناء التنقل من أجل نقل الصورة الحقيقية لواقع الصحة بجهة فاس-مكناس.

الشكر موصول كذلك إلى أطر مجلس المستشارين، الذين سهروا على إعداد هذا التقرير، ليكون بين أيدينا بهذا الشق الغني بالمعطيات الخاصة بكل زيارة ميدانية على حدة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن التقرير وقف على الخصاص الكبير في الموارد البشرية في قطاع الصحة في جهة فاس-مكناس، بعد زيارات لعدد من المراكز الطبية، وقفنا خلالها على اختلالات وإكراهات كبيرة تعاني منها المستشفيات والمراكز الصحية المعنية بالزيارة، وعلى

[2] **I**magerie par **R**ésonance **M**agnétique

[3] **P**olymerase **C**hain **R**eaction

الخصاص الكبير على مختلف المستويات، مما يؤثر سلبا على واقع استشفاء المرضى بهذه الجهة، وهو ما يزكي الشكاوى المتعددة التي سبق أن عبر عنها الأطباء.

فالمستشفيات العمومية بالجهة تتوفر فقط على أربعة أطباء لكل 10.000 مواطن، وعلى الأطر التمريضية بنسبة 10 ممرضين لكل 10.000 مواطن، وهو عدد قليل يكرس هشاشة الخدمات التمريضية والتطبيب بالجهة.

كما نسجل غياب العدالة المجالية الصحية بين أقاليم الجهة، من حيث البنيات التحتية الطبية الطبيعة الطبية، حيث أن عمالة فاس تتصدر الترتيب الجهوي فيما يخص عدد الأسرة المتوفرة مقارنة مع عدد السكان: 11 سرير لكل 10.000 نسمة ونفس الشيء بالنسبة للأطر الصحية، حيث نسجل 25 مهني لكل 10.000 نسمة وهذا راجع لتوفر العمالة على عدد من المستشفيات المكونة للمركزين الاستشفائيين الجامعي والجهة، في مقابل الخصاص الكبير الذي تعاني منه باقي الأقاليم.

السيد الرئيس،

لقد وقفنا خلال هذه الزيارة الميدانية على الخصاص الكبير المسجل على مستوى الأطر الطبية، والذي يتزايد بشكل مهول على مستوى المناطق الهامشية والنائية.

نسائل الحكومة: هل لديها تصور حقيقي من أجل تغطية الخصاص الطبي وتسوية وضعية الموارد البشرية والأطر الطبية والتمريضية وتحفيزها، خاصة العاملة بالمناطق البعيدة والهامشية، وهل لديها رؤية لتقوية القطاع الصحي العمومي وتحفيز موارده البشرية وتسحين جودة ونوعية الخدمات الطبية في إطار يضمن تحقيق عدالة اجتماعية بين مختلف الجهات؟

بمقارنة بعض مؤشرات الخدمات الصحية في جهة فاس-مكناس مع المؤشرات الوطنية يتضح لنا أنه رغم توفر الجهة على مركز استشفائي جامعي يتكون من 4 مستشفيات وعلى مركز استشفائي جهوي يتكون من 3 مستشفيات وعلى 7 مراكز استشفائية إقليمية ومن مستشفيين للقرب، فإنها تعاني من قلة الأسرة بهذه المستشفيات، حيث لا تتوفر إلا على 6.8 سرير لكل 10.000 مواطن، محتلة الرتبة السابعة على الصعيد الوطني والرتبة ما قبل الأخيرة بين الجهات التي تتوفر على مركز استشفائي جامعي، وبعيدة كل البعد على النسبة المئوية العالمية.

فعمالة فاس ومكناس تفتقر لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية، خاصة في المجال الحضري، مما يطرح إشكالية مسالك العلاجات التي يجب أن تبتدئ من هاته المؤسسات لتصل إلى المستشفيات الأخرى في الحالات التي تستدعي ذلك، وهو ما ينتج ضغطا كبيرا على المراكز الاستشفائية الجامعية والجهوية بالإقليم، وهذا يؤثر لا محالة على جودة الخدمات الصحية وعلى المواعيد الطبية، فجل الأسرة بهذه المستشفيات، السيد الوزير، كما تعلمون، تحجز لمرتفقي المستعجلات من الأقاليم.

وبخصوص الإكراهات والصعوبات التي تعرفها الجهة تتعلق بالدرجة الأولى بـ:

- الموارد البشرية والإكراهات المالية؛
- عدم استقرار جل الأطر الصحية؛
- نقص في بعض الأطر الطبية، خاصة العاملون والأطر التمريضية؛
- عدم استخلاص المستحقات المتعلقة بنظام المساعدات الطبية (RAMED) لصالح المراكز؛
- نقص في عدد السائقين وتقني الإسعاف؛
- إكراهات مرتبطة بالموارد المالية والمستلزمات الطبية؛
- نقص في المعدات في بعض التخصصات؛
- شساعة الإقليم وطبيعته الجغرافية والمناخية.

أما بخصوص بعض مكامن الضعف الأخرى التي تعاني منها الأقاليم المكونة للجهة، فإنها تتجلى في:

- ضعف الطاقة الاستيعابية للمستشفى الإقليمي؛
- الخصاص في الموارد البشرية وغياب بعض التخصصات الأساسية؛
- عدم استمرارية الخدمات بمصلحة التوليد وطب التخدير والإنعاش؛
- ضعف نسبة العمليات الجراحية الكبرى بسبب قلة أطباء الإنعاش والتخدير؛
- تعرض مجموعة من الدواوير للعزلة بسبب تساقطات الثلوج وموجات البرد؛
- عدم توفر بعض المستشفيات الإقليمية على مسؤولين إداريين، مما ينعكس سلبا على مردوديتها وتدبيرها؛
- خصاص واضح على مستوى غرف الجراحة، حيث توجد فقط غرفتان مشغلتان بالمركز الجراحي؛
- خصاص في عدد الأطباء الجراحين، مما يؤدي إلى إحالة عدد من المرضى على المستشفى الجامعي الحسن الثاني والمركز الاستشفائي الجهوي الغساني بمدينة فاس من أجل التكفل بعلاجهم.

ونجدد في الفريق الاستقلالي طرح تساؤلاتنا بخصوص التجهيزات والمعدات الطبية التي لا يتم تشغيلها مثل جهاز (Scanner) والشراكة بين مركز تصفية الدم وبعض جمعيات المجتمع المدني، كيفية التعامل مع مرضى "كوفيد-19"، في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية لمستشفيات

الجهة، ضعف المخزون الدوائي الموجود بالصيدليات التابع لها، ضعف معايير محددة ومنصفة خاصة بالأطقم الطبية والتقنيين الذين كانوا بالفعل في الصفوف الأمامية في مواجهة كوفيد بدل تعميمها على الجميع بدون حق، وماذا عن عمليات الكشف المبكر عن مرض السرطان؟ وعن كيفية متابعة المرضى؟ وحول عدد الحالات التي تمت إصابتها بالمرض الليشمانيا؟

السيد الرئيس،

واقع الصحة بجهة فاس-مكناس تحملنا مسؤوليتنا فيه كممثلي أمة، حيث كان موضوع مساءلتنا للحكومة طيلة 10 سنوات، عبر الأسئلة الشفوية، الكتابية وخلال مناقشة الميزانية العامة للقطاع، وساءلنا السياسة العامة للحكومة في القطاع الصحي رغم هزالة أجور وتعويضات أسرة الصحة، حيث كانت الحكومة في كل مرة تؤكد أن صحتنا بخير، وكنا نتمسك بغير ذلك، وخير دليل التقرير الذي نضعه بين أيديكم وأيديها، لعلها تتدارك في أمتارها الأخيرة إصلاح بعض الاختلالات التي نبهناها إليها إن استطاعت إلى ذلك سبيلا، وإن كانت غير ذلك فإننا نأمل الحكومة المقبلة أن تضع الصحة تاجا على رأسها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بالجلسة العامة لمناقشة تقرير اللجنة الاستطلاعية المؤقتة حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس خلال الفترة الممتدة بين 10 إلى 15 نونبر 2020 ومن 6 إلى 12 دجنبر 2020، والتي نظمتها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، استجابة لطلب مجموعة من الفرق البرلمانية، وذلك في إطار المهام الرقابية للبرلمان، واستنادا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، خاصة في مواده 125 وما بعدها.

لقد هدفت هذه اللجنة الاستطلاعية المؤقتة إلى الوقوف على الواقع الصحي بهذه الجهة والتعرف على أهم الاختلالات التي تعيشها مستشفياتنا والمراكز الصحية بها، خاصة مع الوضع الوبائي الذي عرفته بلادنا، والذي كان متذبذبا والذي أفرزته جائحة فيروس كورونا، وتداعيات ذلك على وضعية المؤسسات الاستشفائية بمختلف جهات المملكة، وعلى هذه الجهة بصفة خاصة، بالنظر لحساسية الوضع الوبائي خلال إحدى مراحل مواجهة هذه الأزمة الصحية.

وبهذه المناسبة، لابد أن نجدد نحن في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين تثميننا الصادق لجهود الأطر الطبية والتمريضية والإدارية بمختلف المؤسسات الصحية ببلادنا في مواجهة هذه الأزمة، التي أضافت إكراهات جديدة على عاتق الجسم الطبي، تنضاف إلى الإشكالات الموجودة، آملين أن تساهم المجهودات الحكومية المبذولة في تغيير واقع الصحة ببلادنا، بما فيه خدمة صحة المواطنين وتحسين وضعية الأطر العاملة بهذا القطاع الذي تتعامل بشكل يومي مع إشكالات كثيرة تعوق عملها الإنساني الحيوي، خاصة مع بدء تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية وما يفرضه ذلك من توفير المقومات البشرية والتنظيمية والقانونية اللازمة لتحقيقه.

إن المعيقات البنيوية التي يعاني منها قطاع الصحة هي نتاج عقود من الزمن وسياسات متراكمة وخصاص متراكم عبر سنوات وتهميش لهذا القطاع الحيوي، وبهذه المناسبة لابد من الإشارة إلى الارتفاع المهم الذي عرفته الميزانية المرصودة للقطاع منذ الولاية الحكومية السابقة، أي بزيادة حوالي 72%، لتصل بذلك إلى 6%، وهي وإن وصلت إلى هذا المستوى لا تصل إلى ما توصي به المنظمة العالمية للصحة، إلى 10%.

كما نسجل ونثمن كذلك إحداث لأول مرة في تاريخ هذا البلد العزيز إحداث 5500 منصب مالي برسم هذه السنة، وهو تخصيص غير مسبوق وتبقى غير كافية بالمقارنة مع الخصاص المهول الذي يعرفه القطاع اللي هو حوالي 97 ألف من بين الأطر الطبية وشبه الطبية، بمعنى ذلك أننا اليوم أصبحنا نتحدث لغة واحدة ما بين البرلمان وما بين الحكومة، لغة واحدة تجمع على أن هناك خصاص مهول في الموارد البشرية، خصاص مهول في البنية التحتية، خصاص أيضا في التجهيزات وغيرها من الآليات المستعملة في القطاع.

اليوم، نتحدث لغة واحدة، وهذا مهم جدا لعله سيسهم في تطوير هذا القطاع ومعالجة اختلالاته، وإن كنا نتحدث عن نهاية الولاية.

إننا اليوم، السيد الرئيس، أمام مناسبة رقابية هامة نرفع من قيمة العمل البرلماني ونؤكد بما لا يقبل الشك على أهمية الخلاصات التي تتوصل إليها هذه اللجان على مستوى هذا المجلس بالنظر لتركيبة مستشاريه، داعين بهذه المناسبة إلى تكريس العمل بهذه الآليات الرقابية مستقبلا ومناقشة خلاصاتها بالجلسات العامة، عملا بأحكام المادة 130 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

ولا يفوتني التنويه بعمل أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال هذه الولاية التشريعية وبكل مجهوداتهم في مناقشة وإغناء مختلف مقترحات ومشاريع القوانين التي نوقشت داخلها، ومنها القيام بهذه المهمة الاستطلاعية على مرحلتين وخلال فترة حساسة من

هذه الجائحة التي عرفتها بلادنا والتي تحول دون تقديم خدمات صحية تلبي حاجيات ساكنة تشكل 12.5% من مجموع ساكنة المغرب حسب آخر إحصاء، وهي اختلالات مشتركة مع العديد من الجهات، ونوقشت تفاصيلها وأوجهها في أكثر من مناسبة.

إن المعطيات التي كشفت عنها هذه المهمة الاستطلاعية للواقع الصحي بجهة فاس-مكناس تكشف عن إشكالين أساسيين، يتجلى الأول في التفاوت المجالي الكبير داخل الجهة نفسها، وهي الإشارات التي أشار إليها التقرير ووقف عندها طويلا، وخصوصا على مستوى توزيع الموارد البشرية الطبية بمختلف تخصصاتها وتمركزها في المراكز الحضرية الكبرى للجهة، حيث نجد أن توزيع الأطباء بعمالة فاس هو 8 أطباء لكل 10.000 نسمة، مقابل 1.33 طبيب لكل 10.000 نسمة بتاونات، هذه المقارنة الجزئية تكشف عن حجم التفاوت المجالي داخل الجهة الواحدة، وهي انعكاسات يكون لها أثر على جودة العرض الصحي المقدم للساكنة.

ثانيا، كاين الخصاص على مستوى الموارد البشرية وتوزيعها، أي الحكامة، هناك نقص في مجال الحكامة.

ثانيا: على مستوى البنيات والتجهيزات الأساسية الصحية، حيث تحتاج العديد من المستشفيات الجهوية والإقليمية إلى إصلاحات مستعجلة وإلى تجهيزات وإلى استخدام هذه التجهيزات في تقديم الخدمات للمواطنين.

إن مناقشة تفاصيل هذه المهمة الاستطلاعية مناسبة لتقديم تصورنا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، لسبل الارتقاء بقطاع الصحة ببلادنا والخروج من واقع صحي يكرس الفجوة بين القطاعين العام والخاص، ويعمق من التفاوتات المجالية، هذه الإشكالات تستدعي إقرار تقويمات بنيوية يراعى فيها ما يلي:

1- ضرورة إعمال الحكامة في توزيع الموارد البشرية والمالية، لتجاوز التباينات المجالية في توزيع الأطر الطبية والتقنية والمؤسسات الطبية داخل نفس الجهة أو بين الجهات كما هو واقع الحال بهذه الجهة التي كانت موضوع هذا التقرير، جهة فاس-مكناس؛

2- إقرار تحفيزات مادية لتشجيع الأطر الطبية على العمل بالمراكز البعيدة عن الحواضر، مع اعتماد البعد الجهوي في التوظيفات وإقرار تحفيزات مادية حتى عوض أن يهاجر أبناء هذا البلد الذي نصرف عليهم أموالا كثيرة إلى الخارج، تحفيزات طبية جالبة لهؤلاء ليعودوا إلى بلدنا والعمل مع مواطنينا؛

3- تيسير ولوج الطاقات الشابة إلى المهن الطبية والشبه طبية خاصة على مستوى كليات الطب، مع ضمان جودة التكوين، وخصوصا اليوم مع الزيادة في عدد المراكز الاستشفائية وأيضا كليات الطب، مما سيسر عملية تكوين العدد الذي نحتاجه على أمل أن يكون التكوين جيدا، وعلى أمل أن تكون هناك تحفيزات مالية لهذه الأطر حتى تشتغل في القطاع العام؛

4- تعزيز الصناعات الدوائية والاستثمار في تصنيع المعدات الطبية، خاصة مع توجه بلادنا نحو تصنيع لقاحات كورونا ولقاحات أخرى؛

5- التسريع بتنزيل ورش الحماية الاجتماعية واستكمال كل مفرداتها.

وختاما، نتمنى أن يكون هذا التقرير خارطة طريق بالنسبة للوزارة على مستوى هذه الجهة، حتى تجيب عن أهم الخصاصات التي تعاني منها هذه الجهة وغيرها من الجهات.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا لكل من ساهم في إنجاز وتيسير أشغال هذه المهمة الاستطلاعية، آملين أن يتم إيجاد حلول ناجعة لمختلف الإشكالات، وكل ذلك في أفق تطوير القطاع الصحي الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس التي نظمتها لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية خلال فترتي من 10 إلى 15 نونبر 2020، ومن 6 إلى 12 دجنبر 2020.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم باسم الفريق الحركي بالشكر للجنة الاستطلاعية المؤقتة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على مجهوداتها المبذولة وعلى عملها الدؤوب في هذه المهمة الاستطلاعية، والتي كانت حافلة بالأنشطة والزيارات، وهي مجهودات توجت بإعداد تقرير غني، بمعطيات دقيقة، متضمن لخلاصات وتوصيات، ستشكل بدون أدنى شك أرضية ومرجعية هامتين للسادة البرلمانيين في ممارسة وظيفتهم الرقابية، وللحكومة في بلورة سياسات عمومية صحية مستقبلية ناجعة، تستحضر الإكراهات والإشكالات والرهانات التي تضمنها التقرير، وهي مناسبة أيضا لتقديم الشكر الجزيل للسيد وزير الصحة

المحترم، ومن خلاله للسادة المدير الجهوي للصحة بجهة فاس-مكناس ومدير المركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس، ومندوبي الصحة، ومديري المستشفيات الإقليمية بأقاليم فاس وتازة وصفرو ومكناس وإفران ومولاي يعقوب وميسور وتاونات والحاجب، على توفير كافة شروط نجاح هذه المهمة الاستطلاعية، وعلى تفاعلهم الإيجابي مع استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة المؤقتة.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نناقش مضامين هذا التقرير الهام، لابد أن نقف وقفة إجلال وإكبار لكافة الأطر الصحية ببلادنا وبجهة فاس-مكناس خاصة، على تفانيها في العمل المطبوع بروح الوطنية العالية ونكران للذات، خصوصا في هذه الظرفية الوبائية الدقيقة والصعبة.

واستحضارا لخلاصات ومضامين التقرير الذي نحن بصدد مناقشته، ننوه بالمجهودات التي تبذل في القطاع الصحي بجهة فاس-مكناس، والتي تعتبر من الجهات التي تتوفر على بنيات استشفائية هامة، إلا أن الاختلالات المتعددة التي تعرفها المنظومة الصحية بالجهة تحجب هذه المجهودات.

ففيما يخص الاختلالات، فقد لخصها التقرير في ضعف نسبة مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، والخصاص في الموارد البشرية بالجهة، والضغط على المركز الاستشفائي الجامعي بفاس لعدم احترام مسارات التكفل ووجود خريطة صحية غير عادلة بين أقاليم الجهة وغياب عدالة مجالية في توزيع البنيات والتجهيزات والأطر ونقص في التخصصات الطبية كأمراض القلب والشرايين وأمراض النساء والتوليد ببعض أقاليم الجهة كتازة والحاجب، بجانب ضعف التجهيزات والمعدات الطبية وتقادمها ببعض المؤسسات الصحية بالجهة ومعاناة مرضى "كوفيد-19" من غياب النظافة وشروط الإيواء الصحية وأدوية البروتوكول الصحي وغيرها من الاختلالات.

السيد الرئيس المحترم،

نحن في الفريق الحركي إذ نثمن مخرجات وتوصيات هذه المهمة الاستطلاعية، فإننا ندعو وزارة الصحة ومن خلالها الحكومة إلى العمل على تفعيلها وتنزيلها على أرض الواقع، ومن منطلق التقييم والتقويم، واستحضارا لمرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من النهوض بالمنظومة الصحية على رأس أولوياتها، وتفاعلا مع مضامين هذا التقرير، نقترح ما يلي:

1- ضرورة إعادة ترتيب الأولويات بعد الجائحة وجعل قطاعي الصحة والتعليم على رأسها وترجمة هذه الأولوية في قوانين المالية؛

2- بلورة ميثاق وطني للصحة العمومية، يكون من أهم أسسه عدالة مجالية صحية وخريطة صحية منصفة، إذ لم يعد مقبولا تمركز البنيات الاستشفائية والموارد البشرية الصحية بمجالات وبجهات وأقاليم بعينها، في حين تظل العديد من الأقاليم والمناطق القروية والجبلية رهينة قوافل ومستشفيات ومستوصفات، تفتقر للتجهيزات والأدوية وللعنصر البشري؛

3- العناية بالأوضاع المهنية والاجتماعية والمادية لمهني القطاع؛

4- إعادة النظر في سياسة تكوين الأطر الطبية وشبه الطبية وإعطاء الأهمية اللازمة لخيار التوظيف الجهوي وربطه بالتكوين وفتح الأفق لآلية التعاون الدولي في القطاع، وفي هذا الإطار نثمن قرار السماح للأجانب بممارسة الطب بالمغرب لتعزيز التركيبة البشرية للقطاع ومعالجة إشكالية الخصاص؛

5- دعم وتشجيع الصناعة الدوائية، بغية ضمان السيادة والاستقلالية الدوائية لبلادنا وإعادة النظر في معايير وشروط تخزين الأدوية وتطوير استعمال النظام المعلوماتي في مجال تدبير المخزون الدوائي، وفي هذا الإطار نؤكد اعتزازنا وافتخارنا في الفريق الحركي بالمبادرة الملكية الرائدة المتعلقة بإبرام اتفاقيات تطوير وتصنيع وتعبئة اللقاح بالمغرب خاصة لقاح "كوفيد-19"؛

6- تعزيز الشراكات مع الجماعات الترابية في المجال الصحي وإبرام تعاقد جديد مع القطاع الخاص، ليجعل منه قطاعا مواطنا، كما نؤكد على ضرورة إصلاح أقسام المستعجلات، باعتبارها نقطة سوداء في منظومتنا الصحية وبلورة مخطط يستهدف النهوض بالمنظومة الصحية بالعالم القروي والمناطق الجبلية.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن والمواطنين، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد جدا بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية المؤقتة حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس، اعتبارا لكون الرقابة على العمل الحكومي ميدانيا أحد أهم الوظائف المسندة لمجلسنا الموقر، كما أنها تجسد مفهوم برلمان القرب الذي يحرص على القيام بزيارات ميدانية والاطلاع عن قرب عن واقع العديد من القطاعات التي تعيش إكراهات حقيقية وتوجد في

صلب اهتمامات الرأي العام.

ولا يختلف اثنان على أهمية موضوع هذه المهمة الاستطلاعية، خاصة وأننا نمر بظروف جد استثنائية جراء جائحة "كوفيد-19"، التي وضعت المنظومة الصحية في بلادنا على المحك، حيث نجح أعضاء هذه اللجنة في الوقوف على الأوضاع الصحية بجهة فاس-مكناس وتحديد أهم الإشكاليات البنيوية المطروحة بعد معاينتهم للوضعية الحالية واستصدارهم لخلاصات وتوصيات غاية في الأهمية.

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع المستشارات والمستشارين الذين ساهموا في إخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود.

فالشكر موصول لهم على تجردهم وموضوعيتهم في التعاطي مع هذا الموضوع وعلى اعتمادهم في طرحه ومناقشته على المقاربة التشاركية.

ومما لا شك فيه فإن هذه المهمة الاستطلاعية ساهمت في فتح نقاش عمومي بين البرلمان والحكومة حول الوضعية الصحية الحالية لقطاع الصحة بهذه الجهة وخلق حوار بناء بينهما على أمل أن تتوسع هذه المهام لتشمل مختلف الجهات في مختلف القطاعات، خصوصا تلك التي لها ارتباطات مباشرة بالمواطن.

وإذ نسجل بإيجاب تجاوب الوزارة الوصية على القطاع وتفاعلها مع هذه المبادرة الرقابية الرامية إلى تعزيز أوراش الإصلاح التي تعرفها بلادنا والساعية إلى ترسيخ دولة الحق والقانون، نشيد في مقابل ذلك بالزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء لجنة المهمة الاستطلاعية لمجموعة من المستشفيات والمراكز الصحية بالجهة ورصدهم لجملة من النواقص، سواء فيما يتعلق بالخصاص في الأطر الطبية والتمريضية أوفي التجهيزات الطبية أو من حيث الاكتظاظ وكذلك النقص في الاعتمادات المالية المرصودة.

في هذا الإطار، نسجل بكل إيجابية التوصيات التي تضمنها التقرير، والتي تنص على ضرورة مراجعة حكامة هذا القطاع في الجهة وإعادة النظر في طريقة اشتغال المسؤولين القطاعيين على المستوى الترابي، حيث طالبوا الحكومة بإيجاد حلول كفيلة لتأهيل البنيات التحتية وتجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.

ومن موقعنا، نؤكد داخل فريقنا على أهمية معالجة الاختلالات التي تسيء لهذا القطاع وللعاملين به من قبيل المحسوبية والسمسرة بالمواعيد الطبية والمتاجرة بها، مما يساهم في خلق جو من عدم الثقة والتذمر لدى المواطنين ويحرمهم من حقهم في العلاج.

كما ندعو إلى تقليص التفاوتات المجالية في هذا القطاع على مستوى الجهة، حيث تعرف المراكز الاستشفائية ببعض الأقاليم أوضاعا كارثية لا تليق بمغرب اليوم.

وختاما، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن نجاح أي مبادرة أو إستراتيجية رهين بالاعتناء بالعنصر البشري، مما يدفعنا لمطالبة الحكومة بتحسين الأوضاع المادية والمهنية للأطر الطبية والتمريضية ولجميع العاملين بقطاع الصحة وتوفير ظروف عمل ملائمة لهم تمكنهم من المساهمة في النهوض بهذا القطاع بجميع أقاليم جهة فاس-مكناس وتحفزهم على القطع مع بعض الممارسات التي تحد من فعالية المنظومة الصحية بالجهة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد السلام حيون:

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني أن أقف أمامكم اليوم لأول مرة لتلاوة تدخل الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول وضعية قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس خلال جلسة يومه الثلاثاء 13 يوليوز من سنة 2021.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين أن أتدخل نيابة عن أعضاء الفريق في مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول وضعية قطاع الصحة المذكورة خلال الفترات الممتدة من 10 إلى 15 نونبر من سنة 2020، ومن 6 على 12 دجنبر من نفس السنة، وقد جاءت هذه المهمة الاستطلاعية بناء على المادة 144 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وأيضا استجابة لطلب الفرق البرلمانية وضمنها الفريق الاشتراكي.

ومن خلال هذا التقرير نقر على أن أزمة المنظومة الصحية عميقة ليس فقط بجهة فاس-مكناس وإنما بجميع جماعات جهات المملكة، وقد تفاقمت المشاكل وزادت حدتها مع جائحة "كوفيد-19"، وطبعا ندرك مجهودات الحكومة في هذا القطاع، إلا أنها تبقى محدودة مع واقع حال المنظومة الصحية.

فمشكل تأهيل البنيات التحتية للمستشفيات هو مشكل عام بالنسبة لبلادنا ويتكرر مع كل وزير يتحمل مسؤولية تدبير هذا القطاع، فبالنسبة لهذه الجهة أوصت اللجنة بإصلاح جميع المؤسسات الصحية، مما يعني أن الجهة تفتقد لأبسط ما يمكن أن يحتاجه المواطن في الاستفادة من تلقي العلاج الأولي لحادثة ما، أي فضاء للاستشفاء يجب أن يحترم ويقدر حقوق المواطن المريض الذي يلجه من كل المناطق المحسوبة على الجهة، وهو أمر ضروري لا محالة في إحداث مستشفيات القرب بحيث تكون مؤهلة بتجهيزات طبية حديثة

وبطواقم طبية متعددة التخصصات وممرضين وإداريين وتقنيين لتدارك العجز الحاصل على مستوى الموارد البشرية، مع الحرص على إنشاء وتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية المبرمجة، هذا من شأنه أن يحل جزءا من الأزمة الصحية بالجهة، فحسب التقرير وهذا ما يؤكده جميع المغاربة أيضا أن جائحة كورونا عرت كل الاختلالات التي يعاني منها القطاع ببلادنا.

لذا، نؤكد كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين، مرة أخرى، على المزيد من تضافر الجهود لإنقاذ ما يمكن انقاذه وذلك من خلال الرفع من ميزانية قطاع الصحة لتقويم هذه الاختلالات الهيكلية المتراكمة منذ عقود، وربط المسؤولية بالمحاسبة من خلال مراجعة عميقة لحكامة القطاع ومن خلالها محاربة المظاهر التي تعرقل دينامية المنظومة الصحية.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب..

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير وللمسؤولين والأطر والمهنيين بقطاع الصحة بجهة فاس-مكناس على تعاونهم الكبير لتسهيل مأمورية أعضاء لجنة المهمة الاستطلاعية المؤقتة، والشكر موصول لجميع عضواتها وأعضائها وأطرها على المجهود الجبار الذي بذلوه، كما نحيي عاليا كل العاملات والعاملين بقطاع الصحة لما يقدمونه من تضحيات جسام للتصدي للجائحة.

وفي إطار المهام الرقابية، وبناء على مقتضيات المادة 125 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، قامت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمهمة استطلاعية لهذه الجهة، بغاية الوقوف على واقع حال منظومتنا الصحية والإكراهات التي يعانيها القطاع بالجهة، ومدى جاهزيته لمواجهة الجائحة.

فقد تضمن التقرير مجموعة من الخلاصات والتوصيات تهم الخريطة الصحية بالجهة، حيث تبين أن وضعية الجهة أفضل مقارنة مع المعدل الوطني ومع باقي جهات المملكة من حيث نسبة الأطباء والممرضين ومن حيث مؤسسات الرعاية الصحية بالجهة، إلا أنه وحسب نفس المؤشرات، فقد تم تسجيل تفاوتات كبيرة في مختلف أقاليم الجهة من حيث التوزيع غير العادل للمراكز الاستشفائية، حيث تتمركز بمدينة فاس وكذلك على مستوى عدد الأسرة وعدد الأطر الصحية والأطباء والممرضين، في حين يتذيل إقليم تاونات الترتيب من حيث نفس المؤشرات، كما أن إقليم مولاي يعقوب والحاجب بحسب نفس المؤشرات ضعيفة جدا مقارنة مع المعدلات الجهوية؛ كما أن البنيات التحتية بالجهة تعاني من:

- خصاص كبير في الأطر الطبية والتمريضية؛

- نقص ملحوظ في الطاقة الاستيعابية بسبب قلة الأسرّة؛

- تمركز شديد لموارد وخدمات القطاع الاستشفائي في المجال الحضري؛

- افتقار القطبين الحضريين بالجهة لمؤسسات الرعاية الصحية الأولية، ما يؤدي إلى تزايد الضغط على المراكز الاستشفائية؛

- غياب أسرة العناية المركزة والإنعاش بالمراكز الاستشفائية التابعة لإقليم الحاجب وصفرو وبولمان؛

- التفاوتات المجالية بالجهة المتعلقة بولوج الساكنة القروية لمؤسسات الرعاية الصحية من حيث:

• ضعف التغطية الترابية للمجالات القروية بإقليمي تاونات والحاجب؛

• العديد من المستشفيات الإقليمية تعاني من غياب شبه تام لظروف الاشتغال اللائقة وتعاني من نقص في التجهيزات والمعدات الطبية والبيوطبية وغيرها؛

• بالإضافة إلى مشكل الحكامة وكيفية التدبير والتعاطي مع جائحة كوفيد، فقد تم رصد مجموعة من التفاوتات والمشاكل كعدم وضوح المسالك الخاصة أو التكفل بالمرضى، وكذا التفاوت في انخراط مختلف الأطر الطبية في مسالك التكفل بالمصابين؛

• كما خلصت المهمة الاستطلاعية إلى العديد من التوصيات من قبيل تأهيل البنيات التحتية الأساسية للمؤسسات الاستشفائية والرفع من عدد الآلات والأجهزة الطبية والبيوطبية وعدد الموارد البشرية.

وخلاصة القول إن قطاع الصحة بالجهة لا يختلف كثيرا عن باقي جهات المملكة، حيث كشفت جائحة كورونا عن ضعف المنظومة الصحية وهشاشة البنيات التحتية وصعوبة الولوج للخدمات الصحية ونقص في الأطر الطبية والتمريضية والتقنية وانعدام أو ضعف أو تقادم الآلات والأجهزة الطبية والتفاوت بين الجهات، بل حتى داخل الجهة نفسها.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ووعيا منا بأهمية تعميم التغطية الصحية لنؤكد على ضرورة التنزيل السليم لتعميم التغطية الصحية، هذا الورش المجتمعي الكبير الذي يؤسس لمرحلة

مفصلية في بناء منظومة اجتماعية، والذي يطرح تحديات جسام بالنظر لواقع الهشاشة الاجتماعية التي تعيشها فئات واسعة بشكل عام وحجم الخصاص والاختلالات التي تعرفها المنظومة الصحية ببلادنا، خصوصا وأن 46% من المواطنين لا يستفيدون من التغطية الصحية، وضعف التأطير الطبي، 1.6 إطار صحي لكل 1000 نسمة، بينما المعدل العالمي هو 4.5 لكل 1000 نسمة، 1 سرير لكل 1000 نسمة، بينما تصل هذه النسبة إلى 2.2% في تونس على مستوى البنيات الاستشفائية والموارد البشرية، فالنهوض بالمنظومة الصحية كي ترقى لمستوى تطلعات الورش الكبير للحماية الاجتماعية الذي أقره جلالة الملك يتطلب:

- التأسيس لثورة حقيقية في منظومتنا الصحية، بدءا بإقرار تدابير كفيلة بمعالجة الأعطاب المزمنة التي تعاني منها، بالرفع من الميزانية المخصصة لوزارة الصحة إلى 12% الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية عوض 6%، وفي إطار من العدالة المجالية بين الجهات، إن على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات والموارد البشرية اللازمة لمسايرة المتطلبات المرتبطة بصحة المواطنين؛

- تثمين الرأسمال البشري كدعامةٍ أساسية للرفع من جودة أداء هذا المرفق العمومي وتكوين المزيد من الأطر الطبية والصحية لسد الخصاص المهول؛

- فتح حوار قطاعي جاد مع الفرقاء الاجتماعيين؛

- دعم وتحفيز صناعة صحية وطنية قادرة على تلبية الحاجيات الوطنية وضرورة مسايرة التطور التكنولوجي والرقمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول وضعية قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس، والتي تم إنجازها خلال فترتين بين من 10 إلى 15 نونبر 2020 ومن 6 إلى 12 دجنبر 2020، معبرة في بداية هذا التدخل على هذا على شكري وامتناني الشخصي وباسم الفريق الدستوري الاجتماعي للإخوة أعضاء اللجنة وأطر اللجنة كذلك الذين لم يدخروا جهدا وعانوا المشقة الكبيرة لإنجاز هذه المهمة الاستطلاعية حول قطاع حساس وهام وفي فترة استثنائية دقيقة أيضا من تطور انتشار وباء كورونا وطنيا وفي ظرفية كان خلالها الرأي العام مركزا انتباهه للتطلع على القطاع الصحي ببلادنا.

وجاءت هذه المهمة الاستطلاعية لتكون تعبيرا واضحا منا كمؤسسة دستورية بأن المغرب قوي بمؤسساته، وأنه مهما كانت الظروف فإن مجلس المستشارين يطلع بكامل مهامه الدستورية في التشريع والرقابة على حد سواء.

وإننا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نفتخر بهذه المهمة وننوه بكل أعضائه وأطر اللجنة برئاسة المجلس وإدارته، التي وفرت كل الإمكانات لإنجاز هذه المهمة الاستطلاعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد جاء هذا التقرير لتغطية مهمة استطلاعية تتجاوز مدتها 12 يوما لقطاع حيوي كبير وحساس وفي جهة تمتد على مساحة 40.075 كلم2 أي 7.5% من مساحة المملكة المغربية، وتضم عمالتين كبيرتين و7 أقاليم و94 جماعة ترابية و4.24 مليون نسمة ما يمثل 12.5% من سكان المغرب.

وعلى الرغم من هذا الحجم الكبير للجهة جغرافيا وسكانيا وحتى من حيث عدد المستشفيات والمراكز الصحية، فإن اللجنة وعلى مدى 12 يوم قاربت الوضع الصحي بهذه الجهة ووقفت على مكامن الضعف ومكامن القوة التي تميزها، فإن كانت تقارب أو تفوق المعدلات الوطنية من حيث توفرها على الموارد البشرية الضرورية من ممرضين بما يعادل 18 مهني لكل 10.000 نسمة أقل من المعدل الموصى به من طرف الصحة العالمية بـ 5 نقط وزيادة 4 نقط عن المعدل الوطني، ورغم توفرها على تجهيزات صحية مهمة، مركز استشفائي جامعي ومركز استشفائي جهوي و7 مراكز استشفائية إقليمية ومستشفيين للقرب، إلا أن اللجنة سجلت في التقرير الضعف الكبير في الطاقة الاستيعابية بسبب نقص الأسرة التي لا تتعدى 6.8 سرير لكل 10.000 نسمة.

هناك أيضا خصاص كبير في عدد الأطقم الطبية: 4 أطباء فقط لكل 10.000 نسمة، مع اختلالات واضحة في التوزيع، حيث يتمركز العرض الصحي في المجالين الحضريين الكبيرين للجهة، هناك بعض الأقاليم لا تتوفر على أسرة للعناية المركزة والإنعاش مثل الحاجب وصفرو وبولمان، مما سجل التقرير أيضا ضعف التغطية الصحية الترابية للمجالات القروية، ثم لاحظ التقرير نقص التجهيزات حيث جهاز (IRM) واحد ل 4 مليون مواطن بالجهة و10 أجهزة (Scanner) و39 حاضنة للخدج بالإضافة إلى ضعف التجهيزات والمختبرات الطبية.

إن مثل هذه الاختلالات تجعلنا نتفهم الاكتظاظ الذي تعرفه بعض المراكز دون الأخرى، والذي يجعل من الضروري إعطاء مواعيد زمنية غير مقبولة وغير معقولة ليست في صالح المرضى، أيضا يفسر عدم قدرة بعض المواطنين على ولوج العلاجات نظرا لبعد المراكز

والاضطرار إلى التنقل في جهة إلى جهة أخرى، حيث تعرف معدلات مرتفعة للفقر، حيث كذلك تتجاوز الساكنة المعوزة المستفيدة من نظام 75% (RAMED) من مرتادي العلاجات.

حضرات السيدات والسادة،

أمام هذه الاختلالات التي توقف عندها التقرير وأمام نجاعة وعمق ومصداقية التوصيات التي خلصت إليها اللجنة، والتي نثمنها كفريق، من حقنا أن نتساءل عن مصير تقارير اللجان المهام الاستطلاعية، هل هناك من آليات لتتبع هذه التقارير وتنزيل توصياتها ومدى التزام السلطة الحكومية بالقطاع بما تتضمنه هذه التقارير.

شكرا السيد الرئيس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

تبارك الله عليك.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول وضعية قطاع الصحة بجهة فاس-مكناس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

يعاني قطاع الصحة بالمغرب من عدة اختلالات بنيوية، نتجت عن السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة منذ بداية الثمانينيات، والتي عملت على تخلي الدولة عن القطاع العام لفائدة القطاع الخاص، تنفيذا لتعليمات المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد برزت هذه الاختلالات بوضوح منذ بداية تسجيل أول الإصابات بفيروس كورونا ببلادنا، حيث عملت الدولة على فرض الحجر الصحي الشامل لمدة فاقت أربعة أشهر، تفاديا لانهيار المنظومة الصحية، ومازالت تفرض قيودا على حركة المواطنين وعلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بمقتضى قانون الطوارئ الصحية لنفس الأسباب.

وإيمانا منا بأهمية قطاع الصحة العمومي وضرورة معالجة كل اختلالاته لتأمين ولوج المواطنات والمواطنين لحقهم في الصحة كحق من حقوق الإنسان الأساسية، تقدمنا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بطلبات تنظيم مهام استطلاعية لعدد من المؤسسات الصحية، كانت المهمة التي همت جهة فاس-مكناس من ضمنها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

كما كان متوقعا، فقد وقفت المهمة الاستطلاعية على عدد من المشاكل تلخص الأعطاب التي يعرفها هذا القطاع على المستوى الوطني، رغم التفاوتات التي قد تسجل بين جهة وأخرى أو بين إقليم وآخر في بعض المؤشرات، نذكر منها على الخصوص:

- النقص في الميزانية المرصودة لمختلف المؤسسات الصحية بالجهة، وهو راجع لضعف ميزانية القطاع، قطاع الصحة، إذ لا تصل 6% من الميزانية العامة؛

- عدم توصل المستشفيات بالاعتمادات المتعلقة بالتكفل بالمواطنين الحاملين لبطاقة (RAMED)، خاصة وأن أكثر من 75% من مرتادي المراكز الاستشفائية بالجهة هم من المستفيدين من نظام المساعدة الطبية؛

- النقص في المؤسسات الصحية، مقارنة مع عدد السكان، سواء في الحواضر أو في المجال القروي؛

- النقص في الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الصحية، خاصة المراكز الاستشفائية، بمعدل 6.8 سرير لكل 10.000 مواطن، محتلة الرتبة السابعة على الصعيد الوطني والرتبة ما قبل الأخيرة بين الجهات الخمس التي تتوفر على مركز استشفائي جامعي؛

- النقص في الأطر الصحية مقارنة مع عدد السكان، 18 مهني لكل 10.000 نسمة، رغم تجاوز المعدل الوطني الذي لا يتعدى 14 مهني لكل 10.000 نسمة، وهي هاذ النسبة تبقى بعيدة عن ما توصي به منظمة الصحة العالمية، أي 23 مهني لكل 10.000 نسمة؛

- التوزيع غير المتكافئ بين مختلف عمالات وأقاليم الجهة فيما يخص المؤسسات والأطر الصحية؛

- إشكالية تحويل بعض مستشفيات القرب إلى مستشفيات إقليمية، اعتمادا على قرارات إدارية بإحداث أقاليم جديدة، دون احترام المعايير فيما يخص الطاقة الاستيعابية للمؤسسة ولا الخدمات المفترض أن تقدمها للمواطنين ولعدد السكان في الإقليم المعني؛

- صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية بسبب النقص في التجهيزات، الشيء الذي يحد من إمكانية تدخل الأطر الصحية للتكفل بالمرضى، فعلى سبيل المثال لا يتوفر إقليما صفرو والحاجب سوى على 3 قاعات للعمليات الجراحية، وإقليم تاونات على قاعتين فقط، كما لا يتوفر إقليم الحاجب، صفرو وبولمان على أسرة للعناية المركزة والإنعاش، حيث تضطر المستشفيات بهذه الأقاليم إلى إحالة المرضى

على مستشفيات الأقاليم المجاورة أو المركزين الاستشفائيين الجهوي والجامعي، ويعاني إقليما تاونات وبولمان من صعوبة الطرق وبعد مراكزها الاستشفائية عن المراكز الاستشفائية المذكورة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

بالنسبة لتدبير جائحة "كوفيد-19"، تعتبر الجهة سباقة للتعامل مع الجائحة، حيث استقبل مستشفى سيدي سعيد بمدينة مكناس الطلبة المغاربة الذين تم ترحيلهم من الصين بعد ظهور الجائحة، وقد تزامنت الزيارة الاستطلاعية مع انخفاض عدد فحوصات (PCR) المنجزة على صعيد الجهة وانخفاض عدد الإصابات اليومية، في الوقت الذي عرف عدد الإصابات ارتفاعا كبيرا، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وذلك بسبب تركيز المديرية الجهوية للصحة على التكفل بالحالات الحرجة ومحاولة إنقاذ أرواح المصابين، مما يطرح سؤال صدقية الأرقام المعلن عنها من طرف السلطات الصحية، سواء في الجهة أو في المغرب كله.

ومن جهة أخرى تم الوقوف خلال هذه المهمة الاستطلاعية على التفاوتات بين مختلف الأقاليم وعمالتي الجهة في التعاطي مع جائحة "كوفيد-19"، حيث غياب أو عدم وضوح المسالك الخاصة في بعض الأقاليم وكذا التفاوت في التكفل بالمرضى من مستشفى لآخر وحتى بين المرضى في نفس المستشفى إضافة إلى التفاوت في انخراط مختلف الأطر الطبية في مسالك التكفل بالجائحة من إقليم لآخر، ومن بين المفارقات التي لاحظها أعضاء اللجنة في مختلف المستشفيات اعتمادها على أفراد عائلات المرضى للعناية بهم داخل مصالح كوفيد، يتقاسمون معهم نفس الغرف دون حماية، وهو ما يطرح سؤال عزل هؤلاء المصابين.

وفي نفس السياق نطرح إشكالية فرض الحجر الصحي بعد إعفاء مغاربة العالم على السياح الوافدين من المنطقة (ب) في فنادق لمدة 10 أيام علما أن هذه الفنادق تعج بالمواطنين والسياح الذين لا يفرض عليهم الحجر، في حين أنه يمكن لهم احترام الحجر الصحي في أماكن إقامتهم، حيث يكون عدد المخالطين أقل وإمكانية التطبيق السليم للحجر أفضل.

شكرا السيد الرئيس.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا.

بعد أن استمعنا لتدخلات مختلف مكونات المجلس، أعطي الكلمة للسيد الوزير المنتدب المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي، الذي ينوب عن السيد وزير الصحة المحترم.

<u>السيد إدريس اعويشة، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:</u>

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بإلقاء كلمة السيد وزير الصحة الذي كما تعلمون تعذر عليه الحضور اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة عضوات وأعضاء اللجنة الاستطلاعية المؤقتة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أطر المجلس والوزارة وممثلو وسائل الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

يُسعدني أن أتناول الكلمة اليوم أمام مجلسكم الموقّر في إطار التّفاعل مع الملاحظات والتوصيات القيّمة التي خَلَصَ إليها تقرير اللّجنة الاستطلاعية المؤقّتة حول وضعية قطاع الصّحّة بجهة فاس-مكناس، وما أعقبه اليوم من مناقشات جادّة في إطار تدخلات السّيدات والسّادة المستشارين المحترمين.

وهنا، لا يسعني إلاّ أن أذكّر بإيجاز بأهم المحاور التي سبق تفصيلها بمناسبة الاجتماع الذي تم عقده بتاريخ 30 يونيو المنصرم لمناقشة هذا التقرير داخل لجنة التعليم والشؤون الثّقافية والاجتماعية، حيث تم تقديم المعطيات والمؤشّرات الدّالة التي من شأنها إبراز المجهودات الفعلية المبذولة على مستوى الجهة لتجويد العرض الصحي وتوسيعه واستدامته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسّادة،

إنّ الزيارة الاستطلاعية التي قام بها أعضاء اللّجنة الموقّرة لجهة فاس-مكناس، كانت فرصة للوقوف على حقيقة الوضع الصّحي بهذه الجهة، في ظلّ العديد من الصعوبات والإكراهات التي يعرفها، وملامسة الجهود الكبيرة والمُضنِية التي يبذلها مهنيو القطاع، جنود الصفوف الأمامية، في المعركة الضّارية ضدّ هذا الوباء الذي أنهك الجميع، حيث انخرطوا بكل تفانٍ ومسؤولية في الجهد الجماعي للتّصدي للجائحة.

لقد سبق لنا الإشادة بالتّقرير الذي كلّلت به هذه المهمّة البرلمانية أعمالها، استنادا إلى الإشكالات والعوائق وأوجه القصور التي أثارها والتي يعاني منها القطاع الصّحّي بالأقاليم المُشكّلة للجهة، لكنّه قدّم بصددها، بالمقابل، جملة من المداخل والمقترحات والتّوصيات المُفِيدة والبَنّاءة، التي لا نختلف حول قيمتها وأهميتها في المجهود الإصلاحي الحالي الذي تبذله الوزارة بغرض التأسيس للنّموذج الصّحي الأنسب لساكنة الجهة والملائم لكلّ جهة أخرى من جهات المملكة، والقادر

بالتّالي على تلبية تطلعات كلّ المواطنات والمواطنين.

ورغم كلّ النواقص والإكراهات، فمن الضّروري الإشارة مرة أخرى هنا إلى أن العرض الصّحيّ بجهة فاس-مكناس قد تعزّز، خلال السنتين الأخيرتين بمجموعة من البنيات التحتية والتجهيزات الطبية والبيوطبية، سواء برسم الميزانية القطاعية أو في إطار شراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات التّرابية.

بالإضافة إلى الإمدادات والوسائل التي تمت تعبئتها في إطار التدابير الاستباقية وإعداد الجاهزية لمواجهة جائحة مرض "كوفيد-19"، والتي تروم تقريب وتجويد الخدمات الصّحية من ساكنة الجهة، تماشيا مع أهداف وبرامج وأولويات استراتيجية وزارة الصحة، وهمّت على وجه الخصوص تأهيل البنيات التحتية وتحسين العرض الصّحّي، عبر تعزيز الطاقة السريرية للمستشفيات والتي تبلغ بالجهة 3.095 سريراً، حيث انطلقت من جهة فاس-مكناس تجربة رائدة ونموذجية، بمناسبة تخليد الذكرى الخامسة والستين لعيد الاستقلال، تروم دعم برنامج تنمية القطاع الصّحي بهذه الجهة، في إطار مقاربة تشاركية مع المتدخلين الجهويين والمحليين، ببرمجة والشّروع الفعلي في تنفيذ عدّة مشاريع مهيكلة: كبناء وتجهيز مستشفى إقليمي بمولاي يعقوب، ومستشفيات للقرب (من فئة 45 سريراً) بكل من بولمان وتاهلة وجماعة عين تاوجطات.

وقد شرعت الوزارة في إنجاز الأشْطُر الأولى من التحويلات المالية تنفيذاً لالتزاماتها التعاقدية والتي تبلغ في مجموعها 327 مليون درهم، لفائدة الشّركة العامة العقارية (CGI[4])، المُشرِف المُنْتدَب على هذه المشاريع ضمن ميزانية الاستثمار المخصّصة للقطاع الصّحي برسم سنة 2021.

إضافة إلى ذلك، نشير إلى جملة من المشاريع المدرجة في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون، والتي تهم بناء وتجهيز 4 مستشفيات بسعة 120 سريراً بكل من صفرو، تاونات، بنسودة (بفاس) ومستشفى الاختصاصات بمكناس، إضافة إلى توسعة مستشفى ابن الحسن للأمراض النفسية والعقلية بفاس وإعادة تأهيل البنية التحتية للمنشآت الصحية بإقليم إفران.

ينضاف إلى كل ذلك، المشاريع المتواصلة على صعيد أقاليم الجهة، منها أشغال بناء مستشفى القرب بتيسة (تاونات)، مستشفى النّهار بإفران، تأهيل قسم الجراحة بمستشفى الغساني (فاس)، تأهيل فضاءات الاستقبال بمستشفيات الجهة، مع توفير الوسائل اللوجستيكية الضرورية لإنجاح الحملة الوطنية للتلقيح بالتنسيق مع جميع المندوبيات الإقليمية بالجهة.

أما فيما يخصّ التجهيزات البيوطبية، فقد مكّنت التّدابير والإجراءات التي تمّ اتخاذها في إطار التّصدّي للوباء من رفع مستوى التجهيزات والبنيات التحتية للمستشفيات بجهة فاس-مكناس، حيث استفادت المديرية الجهوية والمصالح التابعة لها من دعم وزارة الصحة فيما يخص التّزَوُّد بالتجهيزات اللازمة والضرورية من أجل مواجهة التحديات المتعلقة بعلاج وتشخيص المرضى المصابين بهذا الفيروس أو بأمراض أخرى، أهمها على الإطلاق تزويد ثلاث مستشفيات بأجهزة سكانير، وهي: مستشفى الغساني بفاس ومستشفى سيدي سعيد بمكناس والمستشفى الإقليمي بالحاجب، إضافة إلى تأهيل وتوسعة قدرة التّكفل بمصالح الإنعاش بالمستشفيات، حيث تم تزويدها بعدّة أجهزة، منها 70 جهازا للتّنفّس الاصطناعي و24 سريراً مجهّزاً للإنعاش والعلاجات الحيوية، و16 جهازا للأوكسجين عالي التّدفّق، وأجهزة لاختبارات الكشف عن فيروس كوفيد (PCR) وتحليل مكونات الدم والتحاليل الميكروبيولوجية.

وفيما يتعلّق بالموارد البشرية، تحتلّ الجهة المرتبة الثّالثة من بين باقي جهات المملكة في عدد مهني الصّحّة بـ 7177 إطاراً، وهو ما يعادل 13.60% من مجموع موظفي وزارة الصحة.

وبسبب الضّغط الذي سَبَّبَه ارتفاع عدد حالات الإصابة بالجهة، بادرت المديرية الجهوية للصحة بجهة فاس-مكناس، وكذا جلّ المندوبيات التابعة لها إلى الاستعانة بعدد من الأطر الطبية والتمريضية والإدارية التي أحيلت على التقاعد أو العاملة بالقطاع الخاص أو على سبيل التطوع، وذلك لدعم المؤسسات الصحية التي خصِّصَت لاستقبال مرضى "كوفيد-19" أو في بعض الأحيان لسد الخصاص الحاصل أو تعويض الموظفين المصابين بأمراض مزمنة أو بـ"كوفيد-19".

كما أنّ جلّ المندوبيات الإقليمية التابعة للجهة قد نظمت برامج لتناوب جميع أطباء وممرضي الشبكة الاستشفائية على الحراسة بمركز التكفل بمرضى "كوفيد-19"، كما وضعت برنامجا آخر لتناوب جميع أطباء وممرضي شبكة مؤسسات الرعاية الأولية على العمل بمراكز تشخيص وتتبع علاج الحالات المشتبه فيها أو المرضى المصابين بـ"كوفيد-19" بعد استفادتهم من حصص تكوينية في هذا الشأن.

أما فيما يخصّ النقل الطبي والوحدات المتنقلة، فقد شهدت حظيرة وسائل النّقل والإسعاف الطبي تطوراً ملحوظاً تمّ تعزيزه بمجموعة من الاتفاقيات والشراكات مع مختلف المتدخلين على الصعيد الجهوي، خصوصا في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق التنمية القروية، وهو ما مكّن من اقتناء وتَسَلُّم 8 وحدات طبية مجهزة، كما أن 31 وحدة متنقلة في طور الاقتناء ابتداء من 2021 من بينها شاحنة تبريد واقتناء وتسلّم ما مجموعه 26 سيارة إسعاف، بينما برمج تَسلُّم 42 سيارة أخرى برسم سنة 2021.

كما تمّ، بشراكة مع ولاية فاس-مكناس والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تسلُّم وحدة طبية تضم 3 مقصورات تهم استشارات النساء والتوليد، وتتوفّر على مختبر وقاعة عمليات لجراحة العيون.

[4] **C**ompagnie **G**énérale **I**mmobilière

بفضل المجهودات التي بُذلت، تطّور مجال التكفل العلاجي والتشخيص في السياق الوبائي بالجهة، تبعاً لتطور الوضعية الوبائية الجهوية والوطنية والدولية، وكذا انسجاما مع ملاءمة الإطار القانوني والبرتوكول المسطر من طرف المصالح المركزية المختصة.

فخلال مرحلة اليقظة الصحية (أي قبل وصول الوباء إلى جهة فاس-مكناس)، تمّ إجلاء المغاربة القاطنين بمدينة ووهان الصّينية، تنفيذاً للتّعليمات المولوية، بمشاركة المديرية الجهوية للصحة بجهة فاس-مكناس في إجراءات التّرحيل والإيواء والتتبع الطبي لـ 90 فردا من المرحلين الذين أمضَوا 20 يوما من الحجر الصّحّي بمستشفى سيدي سعيد بمكناس.

وقد عملت المديرية الجهوية مبكّراً على تحضير مخطط لليقظة والوقاية ومحاربة وباء "كوفيد-19" بمشاركة كل المتدخلين، ومراقبة نقط المعابر الدولية، خاصة بمطار فاس، قبل أن تدخل مرحلة الاستجابة والتّصدّي للجائحة مع الإعلان عن تسجيل أول حالة مُوجبة بالجهة في 11 مارس 2020.

فانطلاقا من كلّ هذه التّدابير الفعاّلة، أمكَنَ التحكم إلى حدّ كبير في الحالة الوبائية بالجهة بفضل تضافر جهود الأطر الصحية وبتعاون وتنسيق مع مختلف المتدخلين من خلال التكفل بحوالي 21.000 حالة إصابة بكورونا بالجهة إلى حدود منتصف شهر يونيو 2021 على مستوى المستشفيات، وأقسام الإنعاش، والتكفل المنزلي.

ورغم ظروف الجائحة، وفي إطار استمرارية خدمات الرّعاية الصّحية الاعتيادية بالمؤسّسات الصحية بالجهة، تم تسجيل قبول ما يقارب 200 ألف مريض بمجموع مستشفيات الجهة سنة 2020 (بنسبة انخفاض تبلغ 10% فقط مقارنة مع سنة 2019)، وذلك راجع لظرفية الجائحة وقيود نظام الطوارئ الصحية، كما سُجّل استمرار لكلّ البرامج الصّحية المرتبطة بالصّحّة الإنجابية وصحّة الأم والطّفل، والوقاية ومحاربة الأمراض السّارية والصّحة القروية والوحدات المتنقّلة والصّحة المدرسية والجامعية والوقاية ومحاربة الأمراض غير السارية والمزمنة والتكفل بالأمراض النفسية والعقلية وبالفئات الاجتماعية ذات الأولوية.. وقد انخفضت وتيرة هذه الخدمات بسبب الحجر الصحي، وبعد انتهاء هذه الفترة، عادت هذه الخدمات إلى وَتيرتها العادية.

السّيد الرّئيس،

حضرات السّيّدات والسّادة،

من الضّروري التأكيد، في ختام هذه المداخلة المقتضبة، على أنّ كلّ الإشكالات ومظاهر قصور العرض الصّحّي التي رصدها تقرير المهمّة الاستطلاعية المؤقّتة بجهة فاس-مكناس والتي اجتهدت مختلف المصالح المركزية واللاممركزة للوزارة في مواجهتها، ما هي في الحقيقة إلاّ صورة مصغّرة عن واقع يطبع المنظومة الصّحّية بكاملها، وما فَتِئت وزارة الصّحّة تشتغل، بإرادة وعزم كبيرين، على تداركه بشكل عميق، من خلال فتح أوراش إصلاحية بنيوية تمسّ الجوانب التنظيمية والهيكلية وحكامة المنظومة الصّحية والبنيات التحتية والموارد والوسائل والإمكانات المتاحة والممكنة، بغرض إنضاج جميع الشّروط التي تمكّن من تحسين أداء الخدمات الصّحّية المقدّمة للسّاكنة، مع التركيز أكثر على نجاعتها وديمومتها وعدالة توزيعها.

والسّلام عليكم ورحمة اللّه تعالى وبركاته.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة.

شكرا لمساهمتكم العليا جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 378

التاريخ: الثلاثاء 02 ذو الحجة 1442هـ (13 يوليوز 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث للرئيس.

التوقيت: ساعة وست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

بلغ عدد الأسئلة التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 7 يوليوز 2021 إلى تاريخه:

- الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 16 جوابا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من المستشار المحترم عبد اللطيف أعمو، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لقطاع التربية الوطنية حول حصيلة التعليم العالي والاستعداد للموسم الجامعي المقبل.

وأخبر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة التالية:

1- مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي والتعاقدي؛

2- مشروع قانون إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي؛

3- مشروع قانون إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛

4- مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958)، بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

5- مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71؛

6- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 5.120 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي كما تم تغييره وتتميمه، وذلك في إطار قراءة ثانية؛

7- مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"؛

8- وأخيرا مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 الصادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008).

كما سيعقد المجلس يوم غد الأربعاء 14 يوليوز 2021 جلستين عامتين، تنطلق الأولى على الساعة الحادية عشرة صباحا، لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، فيما تنطلق الجلسة الثانية على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال، تخصص للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حول موضوع "حصيلة قطاع التعليم العالي"، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي، وموضوعه "تقييم السنة

الجامعية المنتهية والاستعدادات للدخول الجامعي المقبل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نسائلكم حول خلاصة التقييم للسنة الجامعية المنتهية والتدابير المتخذة لإنجاح الدخول الجامعي المقبل إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "تقييم السنة الجامعية الحالية والدخول الجامعي المقبل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نفس السؤال تقريبا: ما هو تقييمكم للسنة الجامعية الحالية وكيف سيكون الدخول الجامعي المقبل؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "تقييم السنة الجامعية 2020-2021".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لطرح السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، التعليم العالي والدخول لهذا الموسم، أظن أنكم أجمعتم وتفهمتم مدى صعوبة العملية، فما هو إصلاحكم؟ وماذا تريدون القيام به ليكون التعليم الجامعي نواة فاعلة ومنتجة في القطاع العام، بما فيها ارتباط الجامعة بمحيطها؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موضوعه "تقييم عمل الوزارة للسنة الجامعية الحالية، وكذا الاستعدادات الجارية للدخول الجامعي المقبل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لطرح السؤال.

تفضل.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول تقييم حصيلة عمل الوزارة فيما يخص السنة الجامعية الحالية، وكذلك نتساءل معكم حول الاستعدادات الجارية للدخول الجامعي المقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه "حصيلة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام حيون:

السيد الوزير،

نسائلكم حول حصيلة التعليم العالي والبحث العلمي لهذا الموسم وعن استعداداتكم حول الدخول الجامعي المقبل؟ وهو بالطبع سؤال لا يختلف عن سابقه من الأسئلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

بخصوص السؤال السادس ورد بشأنه طلب تأجيل من قبل المستشار المحترم عبد اللطيف أعمو، وبالتالي نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه تقييم الأداء الحكومي في قطاع التعليم العالي والاستعدادات للدخول الجامعي المقبل.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول تقييم الأداء الحكومي في قطاع التعليم العالي وكذا عن الاستعدادات المتخذة للدخول الجامعي المقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال الثامن موضوعه دائما في نفس القطاع "حصيلة الوزارة في قطاع التعليم العالي خلال الفترة الانتدابية الحالية".

الكلمة للسيدة المستشارة عن الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في ندوة علمية سنة 2019 كشفت إحدى مستشارات السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي عن أرقام يمكن القول على أنها صادمة، حيث أن 43% من الطلبة الجامعيين يغادرون الجامعة دون الحصول على شهادة جامعية، وطالب واحد فقط من 10 من يتمكنون من الحصول على الدكتوراه، فيما يتخلى الأغلبية عن بحوثهم، كما أنه كلما أثير موضوع سياسة المغرب في مجال التشغيل وبطالة حملة الشواهد الجامعية، إلا وأثير موضوع ملاءمة التكوين الجامعي مع سوق الشغل وانفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

وبغض النظر، السيد الوزير، على ما استخلصناه من دروس من جائحة كورونا وما فرضه ذلك من تحسين ظروف العمل داخل الجامعات وتطوير وسائل ووسائط التكوين عن بعد وما أثار ذلك من عجز الطالب المغربي وحتى الأستاذ عن الحصول على ما تفرضه الدراسة عن بعد من إمكانيات وتكوينات خاصة، لا نريد، السيد الوزير، الحديث عن الحصيلة أن يكون محورها في النتائج والامتحانات، لكن لابد أن يكون تقييما موضوعيا واستخلاصا للدروس حول تنزيل الإصلاحات المعقلنة وتحسين العرض الجامعي.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه "تقييم السنة الجامعية المنتهية والاستعدادات الجارية للدخول الجامعي المقبل".

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هو تقييمكم للسنة الجامعية الحالية والاستعدادات الجارية للدخول الجامعي المقبل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بحصيلة قطاع التعليم العالي.

تفضل، في حدود الوقت بطبيعة الحال المخصص للجواب وكذلك للرد على التعقيبات ديال السادة المستشارين.

تفضل.

السيد إدريس اعويشة، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسرني الحضور بمؤسستكم الموقرة في هذه الجلسة الدستورية، وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء المؤسسة التشريعية، نوابا ومستشارين، أغلبية ومعارضة، على الاهتمام والعناية اللازمة التي دأبتم على إيلائها لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال مواضيع اجتماعات اللجان القطاعية، التي تناولت كل مكونات المنظومة وانخراطكم الإيجابي في كل القضايا التي تهم القطاع برمته، عبر الملتمسات والأسئلة الكتابية والشفهية، التي فاقت عتبة 2000 سؤال.

واقتناعا بمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتباره مبدأ دستوريا، أستعرض أمامكم اليوم، جوابا على الأسئلة التي طرحتم، الخطوط العريضة لحصيلة الوزارة واستعداداتها للموسم الجامعي المقبل، وهي فرصة أيضا للاستماع لآرائكم ومقترحاتكم وتعقيباتكم.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعد السنة الجامعية الحالية 2020-2021 سنة استثنائية بجميع المقاييس، لما فرضته تداعيات جائحة كورونا على مستوى الأنماط البيداغوجية للتدريس عن بعد (حضوري بشروط أو بالتناوب):

- ضمان الاستمرارية البيداغوجية والبحثية والاجتماعية والإدارية؛

- اجتياز امتحانات الدورة الربيعية المؤجلة قصد استكمال السنة الجامعية 2019-2020، دين من السنة الفارطة؛

- تكييف طرق التعامل جهويا ومحليا؛

- التركيز على النتائج والسماح بتنويع الوسائل؛

- مرونة أكثر في التعامل مع الطرق والمناهج؛

- الدراسة والامتحانات برسم السنة الجامعية 2020-2021؛

- مواكبة الأساتذة والمؤطرين والتعامل كباقي طبقات المجتمع مع الإصابات والوفيات.

ورغم هذه الإكراهات، عملت الجامعات بأساتذتها وإداراتها على توفير الشروط الكفيلة للإلقاء والتلقي والتقويم والتحسين، ويمكن تلخيص نتائج هذه المجهودات وإنجازاتها في المحاور التالية:

- إجراءات وتدابير لضمان السلامة الصحية لكل الفاعلين؛

- ضمان الاستمرارية وتغطية المقررات المسطرة في مختلف الاختصاصات؛

- استخدام التكنولوجيا لتكميل الطرق التقليدية في التكوين؛

- إجراء أبحاث هامة حول كورونا وميادين أخرى والمحافظة على العلاقات مع الشركاء وتعزيزها، إن داخل المغرب أو خارجه.

إلا أن بعض الصعوبات والإكراهات تطلبت وقتا أكثر وأطول، وستكون جزءا أساسيا من أولويات السنة القادمة، أذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر:

- الإسكان الجامعي؛

- التغذية بالمطاعم الجامعية؛

- توفير شروط الاتصال الإلكتروني والأنترنيت وتعميمها بالجامعات.

كل هاته المجهودات وغيرها تتطلب مراجعة الحكامة لنؤدي مهامنا بطريقة تشاركية، ترفع من نسبة النجاعة.

وإذا سمحتم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، سأعود لبعض التفاصيل الهامة حول النقاط المذكورة، فبقدرما نحن معتزون بنتائج الأوراش الكبرى غير المسبوقة التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال هذه الفترة، بقدرما نحن واعون بأهم التحديات التي يجب أن نتعاون عليها جميعا من أجل تحقيق مزيد من التقدم والارتقاء بالمنظومة.

لقد اعتمدنا منهجية مبدعة في مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كورونا، مبدعة من طرف الأساتذة والمؤطرين، وأعطينا من خلالها معنى دقيقا للتعاون والتشارك والتعاضد، وهي مناسبة كي أتقدم بخالص الشكر لكل الفاعلين والشركاء، سواء من داخل القطاع من أطر الوزارة والجامعات بكل مكوناتها، من أساتذة وإداريين وتقنيين ومجالس منتخبة وقطاعات حكومية والقطاع الخاص، على الروح الوطنية العالية التي أبانوا عنها إبان هذه الفترة الحرجة، وذلك عبر اعتماد ووضع آليات دقيقة للقيادة والتنزيل والتتبع لمؤشرات قياسات الإنجاز.

وقد حرصنا على اعتماد مقاربة تشاركية، تضمن تعبئة منتظمة ومستدامة لمختلف الفاعلين والمتدخلين في تنزيل الأوراش الكبرى، سيما فيما يتعلق بتنزيل الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030، وكذلك القانون الإطار 51.17، وفق حافظة مشاريع فاقت 16 مشروعا، تستند على لوحة قيادة إجرائية، وقد تمت المصادقة في أشغال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 24 يونيو 2021 على مشروع مرسوم بإحداث "المجلس الوطني للبحث العلمي"، كما تم إعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي وعرضه على المسطرة الجاري بها العمل وسن مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية.

لقد تمكنت الجامعات من ربح رهان تنظيم الامتحانات في عز الأزمة الصحية لكورونا وتحدي النجاح باستعمال التكنولوجيا الرقمية وضمان الاستمرارية البيداغوجية للطلبة ومأسسة التعليم عن بعد، في أفق إرساء جامعة رقمية باعتماد مجموعة من الإجراءات والتدابير.

وبالنسبة للموسم الجامعي الحالي المقبل على النهاية، عملت الوزارة بتنسيق مع الجامعات على اعتماد الإجراءات التالية:

- انطلاق الدراسة ابتداء من منتصف شهر أكتوبر بالمؤسسات الجامعية، مع إعطاء الإمكانية للطلبة لاختيار إحدى الصيغتين

التاليتين لتتبع دروسهم: التعليم عن بعد أو التعليم الحضوري في مجموعات صغيرة أو الجمع بينهما؛

- إعداد برامج ومضامين رقمية للدروس الخاصة بالدورة الخريفية، حيث تم اعتماد نظام التناوب والتفويج بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد؛

- توفير ترسانة مهمة من الموارد البيداغوجية الرقمية فاقت 120.000 مورد رقمي لتمكين الطلبة من الاستمرار في التحصيل الأكاديمي؛

- استخدام منصات عن بعد من طرف الأساتذة لضمان تفاعل أكبر مع الطلبة؛

- توفير الولوج لعدة موارد رقمية لعدد من الدول الأجنبية الشريكة كبريطانيا وفرنسا وسويسرا؛

- وضع منصة خاصة بالموارد الجامعية الرقمية للولوج المباشر والحي، وذلك بعد بثها عبر القناة الرياضية وانطلاق المنصة الجامعية الرقمية المغربية المخصصة للدروس المفتوحة عبر الأنترنيت، ثم توقيع اتفاقية شراكة بين هذه الوزارة ومؤسسة "المكتب الشريف للفوسفاط "وجامعة محمد السادس متعددة التقنيات، تروم أساسا إحداث 13 استوديو بأحدث المواصفات لإنتاج وتسجيل الموارد الرقمية لكل الجامعات العمومية؛

- إحداث المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد وتكوين الكفاءات البيداغوجية والتقنية في مجال التعليم عن بعد، ثم إعداد وتطوير 200.000 مضمون بيداغوجي رقمي جديد؛

- وتم كذلك توقيع اتفاقية مع الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات من أجل إرساء مركبات جامعية متصلة (campus connectés) وشبكة (Wifi) ذات الصبيب العالي بكلفة مالية تقدر بـ 180 مليون درهم، تغطي كل المؤسسات الجامعية العمومية، وتخصيص 10 ملايين درهم لدعم ومواكبة التحول الرقمي في الجامعات سنة 2021؛

- كما تم توقيع اتفاقية تعاون وشراكة في مجال تعلم اللغة الانجليزية وثقافتها بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الثقافي البريطاني، وذلك لدعم مجهودات الوزارة للجامعات في مجال التعلم عن بعد، وذلك عبر برنامج تلفزي (word on the street) وبرنامج إذاعي (Obla air) والمكتبة الرقمية (Digital Library).

ومن أجل استثمار البحث العلمي للتصدي لوباء كورونا، قامت الوزارة وبتنسيق مع الجامعات بتمويل 141 مشروع بحث ذات الصلة بوباء كورونا، بميزانية تقدر بـ 20 مليون درهم، همت بالأساس علوم الصحة والحياة، كما هو بارز في نسب المستفيدين من المنح للبحث.

ونظرا للانعكاسات الاجتماعية والنفسية لجائحة كورونا، تم إطلاق النسخة الثالثة بميزانية قدرها 10 ملايين درهم، تهم أساسا الجوانب الإنسانية والاجتماعية والنفسية لتداعيات كورونا وقضايا الوحدة الترابية.

وحرصا من الوزارة على تنويع سبل إنجاح الاستمرارية البيداغوجية، تم عقد اجتماعات وورشات عمل مع شركاء دوليين، بما فيهم الاتحاد الأوربي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وسفارة المملكة المتحدة بالمغرب، تنظيم منتديات عن طريق تقنيات التواصل عن بعد من أجل تبادل الآراء ووجهات النظر والتجارب الفضلى حول آليات تعزيز الاستمرارية البيداغوجية في ظل التحولات الرقمية التي تعرفها أنظمة التعليم العالي بالعالم، وعقد اتفاقيات تعاون وشراكة بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الجامعية الفرنكفونية أدت إلى النتائج التالية:

- تكوين مكونين في مجال التعليم عن بعد؛

- إعداد 12 وحدة دراسية رقمية في مجال تطوير الكفايات الحياتية والذاتية لفائدة الطلبة الجامعيين الجدد؛

- تحضير مواد التدريس والتكوين في مجالات المهارات الذاتية والحياتية.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالدخول الجامعي المقبل 2021-2022، يطيب لي أن أحيطكم علما أن الموسم الجامعي المقبل سيعرف تعميم شبكة "الويفي" ذات الصبيب العالي بالمؤسسات العمومية والأحياء الجامعية وتنزيل مضامين ومقتضيات اتفاقية تعاون ثلاثية السنوات بين الوزارة ورؤساء الجامعات، من أجل تحقيق مخططات السنوات الثلاث في إطار تنزيل القانون الإطار 51.17 في المحاور الأربعة التالية:

- تعزيز وتنويع العرض الجامعي؛

- ضمان تكافؤ الفرص؛

- دعم وتطوير البحث العلمي والتقني وتعزيز آليات الحكامة.

ويرتقب أن ينتقل عدد الطلبة الجدد المسجلين بالمؤسسات الجامعية السنة القادمة إلى 280.987 طالب، أي بزيادة 5700 طالب، ليصل مجموع عدد طلبة التعليم العالي إلى 1.003.000.

وبخصوص ولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، بلغ عدد المقاعد المفتوحة في وجه حاملي البكالوريا 32.856، وتتوزع هذه المقاعد على النحو التالي:

- 4400 مقعد بالمدارس الوطنية للتجارة والتسيير، بزيادة 100 مقعد؛

- 3360 مقعد بكليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، بزيادة 325 مقعد؛

- 4610 مقعد بالمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية والمدارس الوطنية العليا للفنون والمهن، بزيادة 350 مقعد؛

- 10.286 مقعد بالمدارس العليا للتكنولوجيا، بزيادة 486 مقعد؛

- 10.560 مقعد بكليات العلوم والتقنيات، بزيادة 70 مقعد؛

- وبالنسبة للأطر البيداغوجية بالمؤسسات الجامعية، فمن المنتظر أن ينتقل عددهم من 15.300 إلى تقريبا 16.000 سنة 2021-2022، أي بزيادة 605 أستاذ.

وسيعرف الدخول الجامعي أيضا على مستوى العرض الجامعي فتح 6 مؤسسات جامعية جديدة، وهي كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية بسطات (جامعة الحسن الأول)، كلية العلوم الشرعية والاقتصادية والاجتماعية بتارودانت (جامعة ابن زهر)، كلية الطب والصيدلة بالعيون (جامعة ابن زهر)، المدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخلة (جامعة ابن زهر)، المدرسة العليا للتكنولوجيا، قلعة السراغنة (جامعة القاضي عياض)، المدرسة العليا للتكنولوجيا الناظور (جامعة محمد الأول)، وتحويل المركز الجامعي بقلعة السراغنة إلى كلية العلوم القانونية والاقتصادية، اعتماد التدبير الإلكتروني للترشيح لمباراة الولوج من خلال 5 منصات، ثم مواصلة تنظيم مباراة مشتركة لولوج السنة الأولى في التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان، عوض 11 مباراة جرت العادة على تنظيمها قبل السنة الماضية.

أما فيما يخص مؤسسات الاستقطاب المفتوح، فتماشيا مع مقتضيات القانون الإطار 51.17، عملت الوزارة على تحيين وتدقيق روافد مختلف الجامعات برسم الدخول الجامعي المقبل، حيث تشمل الخريطة الجامعية للموسم المقبل جميع حاملي شهادات البكالوريا بمن فيهم حاملو شهادات البكالوريا المهنية، وذلك حسب مسالك الإجازة الأساسية، التي توفرها المؤسسات ذات الولوج المفتوح التابعة لكل جامعة.

ولتيسير عملية تسجيل الطلبة الجدد، تعمل الجامعات على:

- تحديد ومدة تسجيل واتخاذ التدابير الضرورية لكي يتم الدخول الجامعي في الآجال المحدودة في ظروف جيدة؛

- وتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية من أجل تعميم ونشر المعلومات المتعلقة بشروط ولوج المؤسسات؛

- اعتماد منصات رقمية لتسجيل الطلبة الجدد والحرص على احترام الإجراءات الاحترازية؛

- توسيع العرض التربوي والسعي وراء توفير مقعد بيداغوجي لكل حاصل على البكالوريا؛

- العمل على توجيه أكبر عدد ممكن من حاملي البكالوريا إلى المسالك العلمية والتقنية، تماشيا مع المجهودات المبذولة من طرف الجامعات في مجال تنويع ومهننة التكوينات بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم إكراهات الجائحة وتحدياتها، فقد استطاعت الوزارة خلال هذه المدة تحقيق حصيلة مشرفة، أذكر منها 7 مجالات:

1- الارتقاء بتدبير الموارد البشرية:

✓ إحداث 700 منصب مالي جديد و700 منصب في إطار التحويلات، وذلك يرفع عدد الأساتذة بالتعليم العالي بـ 10.9%؛

✓ بلغت نسبة التأطير البيداغوجي برسم سنة 2020-2021 بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح معدل 98 طالب لكل أستاذ بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح و20 طالب بالمؤسسات ذات الولوج المحدود، والمعدل الوطني للتأطير البيداغوجي بالجامعات اليوم هو 65 طالب لكل أستاذ.

2- تعميم المنصة الرقمية لتدبير مباريات التوظيف؛

3- إطلاق منصة رقمية لتتبع وضعية الأطر؛

4- تنزيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر الإدارية؛

5- إعداد مشروع تعديلي للنظام الأساسي الخاص بهيأة الأساتذة الباحثين؛

6- إعداد مشروع مرسوم لخلق درجة استثنائية للباحثين المتميزين؛

7- إعداد منظوم إداري للجامعات والمؤسسات الجامعية.

أما فيما يخص الخدمات الاجتماعية، فـ:

- ارتفاع العدد الإجمالي للطلبة الممنوحين بنسبة تقدر بـ 6.7%، حيث انتقل من 374.000 إلى 400.000 سنة 2020-2021؛

- إصدار مرسوم جديد للمنح، وتم البدء في تطبيقه، يقضي بتخويل منحة السلك الثاني والثالث لطلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان ومدارس المهندسين والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير، حيث تدوم الدراسة أكثر من 3 سنوات، مما كلف تعبئة مالية تقدر بـ 23 مليون درهم إضافية لميزانية المنح؛

- مراجعة تدبير وتخويل المنح باعتماد منصة رقمية عنوانها "منحتي"؛

- إرساء تدابير جديدة في صرف منح التعاون الدولي، عبر نشر المعطيات ولائحة الممنوحين حسب الاستحقاق في بوابة خاصة بذلك (Bourses enseignement supérieur étranger ONOUSC[1])؛

- إطلاق خدمة إلكترونية للطلبة الذين تم إيقاف صرف منحتهم

[1] **O**ffice **N**ational des **Œ**uvres **U**niversitaires, **S**ociales et **C**ulturelles

بسبب انخراطهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- ثم، تم الرفع من نسبة الاستجابة لطلبات المنح بـ 100% في 16 إقليم، مقابل 9 أقاليم في 2016، 26 إقليم بنسبة تغطية 95%، 8 أقاليم بنسبة تغطية 85%، 5 أقاليم بنسبة تغطية 80%، وما تبقى من الأقاليم بنسبة تغطية ما بين 65% و70%.

أما فيما يخص الإيواء، فتم:

- العمل على فتح 5 مطاعم و6 أحياء جامعية جديدة، ابتداء من الموسم الجامعي المقبل، وتمت برمجة 14 مشروع، 8 أحياء جامعية، منها في طور الإنجاز: تطوان، فاس، الناظور، وجدة، تازة، طنجة، القنيطرة، الرباط، وتوقيع 14 اتفاقية مع مختلف المنعشين العقاريين بمساهمة تصل إلى أكثر من 600 مليون درهم، 13 مشروع في طور الإنجاز بطاقة استيعابية تقدر بـ 7.099 سرير؛

- ارتفاع الطاقة الإيوائية الإجمالية، خاص وعام، إلى 90.000 سرير؛

- ثم، تعزيز البنيات التحتية الثقافية بالأحياء الجامعية من خلال إحداث وتهيئة 10 مكتبات و19 قاعة للمطالعة و7 قاعات متعددة التخصصات و4 فضاءات للأنشطة المسرحية، مع إعادة تأهيل ما هو قائم منها؛

- إطلاق خدمة الرعاية النفسية للطلاب في الأحياء الجامعية، وكلنا يعلم مدى تأثير كورونا على نفسية الطلبة خاصة والمواطنين عامة؛

- إطلاق هذه الخدمة عبر خلايا للإنصات، في إطار النسخة الأولى من الأسبوع الوطني للصحة الجامعية، تحت شعار "الحياة الطلابية والصحة النفسية في ظل جائحة "كوفيد-19"".

أما فيما يخص الإطعام، فبلغ عدد الوجبات المقدمة للطلبة 8.000.254 مليون وجبة إلى حدود مارس 2020، أي بمعدل 5.000 وجبة يوميا بكل مطعم، وقد كان مبرمجا تقديم 15 مليون وجبة في سنة عادية لو لم يتم إرجاء فتح الأحياء والمطاعم الجامعية، بتنسيق مع السلطات العمومية والصحية المختصة إلى حين تحسين الحالة الوبائية ببلادنا.

أما فيما يخص التغطية الصحية، فتم الرفع من عدد المنخرطين في نظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض ليصل إلى 302.000 منخرط بزيادة قدرها 844% مقارنة مع سنة 2017.

ومن أجل تيسير حق الولوج وضمان الاندماج والنجاح للأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة، قامت الوزارة وبتنسيق مع عدد من الشركاء، بعدة مبادرات، أذكر من بينها:

- إدراج بعد الإعاقة في برامج التعليم العالي والبحث العلمي: اليوم هناك 10 مسالك معتمدة في هذا المجال؛

- تجهيز 8 جامعات عمومية بوسائل وآليات لتيسير طريقة بريل (Braille) للطلبة المكفوفين، وتجهيز 46% من بنايات المؤسسات الجامعية و80% من الأحياء الجامعية بالولوجيات..

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

إذن أختم، أمر إلى الخاتمة.

السيد رئيس الجلسة:

لا، انتهى الوقت السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير مشكورا، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار التفاعل معه، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، في البداية لابد من التنويه والإشادة بالمجهودات الجبارة المبذولة في قطاع التعليم بمختلف مستوياته من طرف الأطر الإدارية والتربوية، مركزيا وجهويا وإقليميا ومحليا، تحت إشراف السيدين الوزيرين المحترمين، مما مكننا من كسب رهانات تنظيم استحقاقات البكالوريا واستحقاقات التعليم العالي وتدبير السنة الجامعية بامتياز وفي أجواء وظروف عادية رغم الظرفية الوبائية والاستثنائية.

ثانيا، السيد الوزير المحترم، كما لا يخفى عليكم تشكل السنة الجامعية المنتهية اللحظة المفصلية التي تفصل بين النظام البيداغوجي الحالي بإيجابياته وسلبياته والنظام البيداغوجي الجديد (نظام البكالوريوس)، الذي يأتي في سياق تنزيل القانون الإطار 51.17 للتربية والتكوين والبحث العلمي وتفعيل توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، نظام جديد بآفاق وطموح واعدة، سيساهم لا محالة في تجاوز إكراهات وإشكاليات النظام الحالي، وسيفتح المجال لملاءمته مع متطلبات المجتمع وسوق الشغل.

ونحن في مستهل تنزيل نظام البكالوريوس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات العملية المتخذة لإنجاح ذلك؟

ثالثا، السيد الوزير، ونحن نناقش موضوع تقييم السنة الجامعية المنتهية، نستحضر المشاكل التي عرفها الطلبة بفعل إغلاق الأحياء الجامعية جراء الجائحة.

وفي هذا الإطار، واستعدادا للدخول الجامعي المقبل لابد، السيد الوزير، من التفكير في حلول آنية لهذه الإشكالية، متطلعين في هذا الصدد في الفريق الحركي إلى تحفيز القطاع الخاص والاستثمار في بناء سكن جامعي، ليكون العرض السكني في مستوى الطلب، مما ينعكس إيجابا على أسعار الكراء، كما نتطلع إلى الزيادة في قيمة المنح وتعميمها، خاصة على الطلبة المنحدرين من المناطق القروية والجبلية ومنحها وفق معايير اجتماعية ومجالية منصفة، مما يساعد الطلبة على كراء خارج الأحياء الجامعية ومن الحلول العملية للإشكاليات المرتبطة بالأحياء الجامعية، إحداث جامعات قائمة الذات بالجهات التي تفتقر لهذه البنيات المؤسساتية الهامة وإحداث نواة جامعية بجميع أقاليم المملكة.

رابعا، السيد الوزير، لابد كذلك من التفكير في إيجاد حلول لإشكالية اللجوء إلى الانتقاء في الولوج إلى المعاهد العليا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لكم، السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم وعلى صراحتكم المعهودة.

صحيح أن هذه السنة الجامعية عرفت عدة إكراهات بسبب نمط التدريس عن بعد أساسا، الذي تبنته مجموعة من الجامعات بسبب جائحة كورونا.

هذا النمط الذي سبب عدة مشاكل للطلبة، خاصة طلبة السنة الأولى الذين لم يستأنسوا بعد بفضاء الجامعة وبالنظام الجامعي برمته، وهي مناسبة نطالبكم من خلالها بضرورة الرجوع للتعليم الحضوري من أجل تحصيل أكاديمي أكثر نجاعة وفعالية وإعادة فتح الأحياء والمطاعم الجامعية، خاصة وأن المغرب ولله الحمد يخطو خطوات حثيثة وثابتة لتحقيق المناعة الجماعية، بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك، الذي أشرف عن انطلاق حملة تلقيح وطنية ضد هذا الوباء اللعين.

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن المجهودات التي تقومون بها، والتي أسفرت عن حصيلة متميزة، ونسجل كذلك بارتياح نية وزارتكم البدء بنظام البكالوريوس ابتداء من السنة المقبلة، والذي سيجنب ميزانية الدولة هدر 3.7 مليار درهم سنويا من ميزانيتها ككلفة إضافية للتسيير، نتيجة تفاقم ظاهرتي الانقطاع والتكرار، وهو النظام الذي أملته خلاصات عدد من التقارير المنجزة من طرف المؤسسات الدستورية للمملكة، والتي أكدت على ضرورة إرساء نموذج جديد للتكوين الجامعي، بغية تجاوز الاختلالات المتعلقة بالمردودية الداخلية والخارجية لسلك الإجازات بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، التي تحتضن حوالي 90% من الطلبة المسجلين بالتعليم العالي بالمغرب، إذ سيمكننا من تجاوز إشكالية التوجيه وعدم ملاءمة مخرجات التعليم الثانوي مع طبيعة توزيع الطلبة بمختلف مسالك الإجازة والتقليص من نسب الهدر الجامعي والتغلب على صعوبة الولوج والاندماج في سوق الشغل، حيث يؤكد أغلبية المشغلين من عالم المقاولة على عدم تملك خريجي المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح لمجموعة من الكفايات الأفقية المتعلقة بالمهارات الحياتية والذاتية، رغم تمكنهم من عدد من المعارف النظرية والمهارات التقنية.

السيد الوزير،

أكيد أن نظام البكالوريوس الذي سيتم اعتماده السنة الجامعية المقبلة سيمكن من الانفتاح بشكل أكبر على أنظمة التعليم الدولية، وخصوصا الأنجلوسكسونية منها، والتي أبانت عن فعاليتها.

هذا النظام سيعيد للجامعة المغربية مكانتها، إذ سيسمح بتجاوز مختلف النقائص والاختلالات التي يعرفها النظام الحالي للإجازة، وذلك من خلال تحسين قابلية التشغيل وتطوير روح التنافسية لدى الطلبة، عبر تمكينهم من اللغات الأجنبية والكفايات الحياتية والذاتية وتنمية ثقافتهم العامة وشخصيتهم، كما سيمكن هذا النظام من الرفع من المردودية الداخلية لمؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح والحد من الهدر الجامعي والرفع من نسبة الإشهاد بهذه المؤسسات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب بطبيعة الحال.

السيد رئيس الفريق، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري سأضيف صوتي ورأي فريقي إلى من سبقني بأن.. أحمد الله سبحانه وتعالى على بلادنا، والتي لم تفوت الفرصة رغم الظروف الصعبة ورغم الجائحة، استطاعت بلادنا بفضل المجهودات التي بذلت في قطاع التعليم بصفة عامة على أن تستمر الدراسة والتحصيل، وهذا شيء يسجل للسيد الوزير.

يسجل له لأنه أنقذ الموسمين من الضياع، هذه نقطة إيجابية لابد من التنويه بها، غير أن الفريق الاستقلالي يرى أن هناك بعض الملاحظات لابد من إدراج جزء منها، لأن الوقت لا يكفي، سيما في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، فمازالت نقطة البكالوريا هو الحاجز المنيع الذي يحرم مجموعة من الطلبة بكفاءة عالية، بحيث لم تكن النقطة هي مقياس الحمولة الفكرية والعلمية للطالب، يمكن للطالب المجتهد أن لا يوفق في امتحان من الامتحانات، وسيحرم أو يلتجئ (par accident) حادث دخل لواحد المادة هي اللي لقى، اللي أعطى الله هو هذا وتيكمل الدراسة ديالو وهو ما عندوش رغبة، الشيء اللي ما تيعطيناش عقول بكفاءات عالية باش نربطو هاذ المتخرجين بالحياة العملية، ينفعو البلاد وينفعو راسهم، هنا تنرددو ربط الجامعة بالمحيط ديالها، لا معنى أنني نقريه ويدوز 5 سنوات أو 4 سنوات أو 3 سنوات ويخرج بدون عمل.

اليوم المستقبل دالبلاد رهين بتكوين الأطر التي تعمل..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح، السيد الوزير، لا أحد ينكر المجهودات التي قامت بها بلادنا فيما يخص التعليم بصفة عامة والتعليم العالي.

صحيح أن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي اتخذت جملة من الإجراءات والتدابير قصد ضمان استكمال الموسم الدراسي السابق والحالي في أحسن الأجواء، واستطاعت كذلك إلى حد ما التعايش مع هاذ الوباء.

ولكن، خصوصا في البداية ديال الموسم المقبل، إن شاء الله الرحمن الرحيم، في البداية ديال شتنبر ستكون هناك امتحانات ديال الجامعة، فعلى مستوى المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود سيتم تقييم المعارف والكفايات عن بعد، أما فيما يتعلق بالمؤسسة ذات الاستقطاب المفتوح فسيتم تقييم المعارف والكفايات حضوريا، مع الرفع من عدد مراكز إجراء الامتحانات وتقريبها من الطلبة.

ولكن، السيد الوزير، الواقع بكل صراحة والممارسة الميدانية كشفت على جملة من المشاكل، من بينها المسائل ديال الأنترنيت اللي عندنا الضعف فيها، وكاين بعض المسائل اللي تدارت خصوصا بأن الرجوع للتعليم والتمدرس، هناك بعض الرجوع التدريجي اللي كان فيه حضوري وكان عن بعد، ما كاينش تكافؤ الفرص بين الطلبة، فهذا إشكال حقيقي بكل صراحة اللي عرفوه بعض الطلبة اللي تيتشكاو منه.

ثم هناك بعض الشائبات التي تتشوب التعليم العالي، احنا ملي قلنا بان بلادنا قامت بواحد المجهود جبار، خصوصا حتى الطلبة اللي كيتوافدو على بلادنا وعلى الجامعات المغربية من إفريقيا هذا في حد ذاته بأن المغرب معروف في هذا المجال، ولكن هناك بعض المشاكل اللي تيتشكاو بها الطلبة المغاربة فيما يخص تكافؤ الفرص في المنحة.

ثم كاين بعض الشائبات اللي تتشوب الولوج إلى الماستر إلى غير ذلك، لأن هناك بعض الطلبة اللي تيتشكاو من المحسوبية والزبونية.

اللي كنتمناو مستقبلا أن تعمل الوزارة جاهدا لقطع الطريق، ثم لإعطاء سمعة للبلاد في أحسن حلة، إن شاء الله الرحمن الرحيم، مستقبلا.

تنشكروكم كيف ما كان الحال للمجهود اللي قمتم بها، نتمناو المزيد، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام حيون:

نعتبر إصلاح التعليم العالي حلقة من حلاقات متعددة، تصب كلها في إصلاح المنظومة التربوية بكل مستوياتها، وإصلاح المنظومة مرتبط بالإصلاح الشامل، كما أن التعليم العالي العمومي كان دوما سلما للترقي الاجتماعي وقاطرة للتنمية ومزودا للقطاعين العام والخاص بالأطر، وساعد البلاد على مغربة الأطر، كما أكد ذلك تقرير الخمسينية، وهو المستقطب للغالبية العظمى والساحقة من الطلبة، كما هو المحتضن الفعلي للبحث العلمي، رغم كل الاختلالات التي يعاني منها، لذا نحن ندافع بالدرجة الأولى عن حماية الجامعة العمومية، لأنها الضامن للتقدم وتكافؤ الفرص، وإذا ما تم إصلاحها وتوحيد مؤسساتها.

إن بروز ظاهرة التنامي غير المراقب وغير الموجه لقطاع التعليم العالي الخصوصي ببلادنا يطرح العديد من التساؤلات المشروعة حول جودة

وأدواروووظائف هذا التعليم، فما هي أسباب ومبررات الكلفة الباهظة لبعض أنماط هذا التعليم؟ كيف يتم تحديد برامجه ومناهجه؟ ما هي آليات المراقبة المعتمدة فيه؟ ما هي شروط وأوضاع البحث العلمي والأطر الباحثة فيه؟ ما هو المصير المهني لخريجيه؟ ما هي الحاجات الفعلية والمفترضة أو المطلوبة والمتوقعة لشعبه وتخصصاته التكوينية والمهنية؟ هل يستجيب لطلب تربوي واجتماعي حقيقي؟ أم لطلب افتراضي أو وهمي؟ وبالتالي ما حدود وإمكانات ومصاعب مساهمته في التنمية البشرية والاجتماعية وتكوين المواطن بشكل عام؟

السيد الوزير،

مع جائحة "كوفيد-19" اتضح بالملموس أهمية هذا القطاع في التصدي للوباء، وذلك من خلال البحث العلمي، لذا فالحكومة مطالبة اليوم بتسخير الكثير من إمكانياتها..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السيد المستشار تفضل، السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على كل التوضيحات اللي قدمتو لنا والحصيلة ديال هذه السنة اللي تميزت بالجائحة ديال كوفيد، لكن أريد أن أؤكد لكم، السيد الوزير، بأنه التعليم العالي في بلادنا مازال خصو العمل، فالترتيب ديال الجامعات ديالنا، أول جامعة مرتبة في الرتبة 946 حسب مركز تصنيف الجامعات.

اللي كيسمع بأنه المغرب فيه 12 جامعة كيبقى يستغرب، كيف أنه جامعة واحدة فيها 3 أو لا 4 ديال الجهات، جامعة ابن زهر فيها النصف ديال المغرب، خصنا جامعة في الصحراء المغربية، وخصنا جامعة في كل مدينة، مع كامل الأسف هاذ الشي ما كاينش.

البحث العلمي، السيد الوزير، يكفي نذكر لكم غير الميزانية اللي خصصتو هي 200 مليون ديال الدرهم هي ميزانية جد ضئيلة.

إذا تكلمنا على الطلبة، الطلبة، السيد الوزير، عندنا 200.000 طالب جديد وقلتو انتوما خصنا مقعد بيداغوجي لكل طالب وذكرتو عدد المقاعد، فرق شاسع ما بين الأمرين.

الإسكان والإطعام هذه السنة كانو الأحياء مغلوقين، والطلبة عاناو ونقصتو في عدد الوجبات من 15 مليون إلى 8 المليون ديال الوجبات، التغطية الصحية لا يستفيد منها إلا 300.000 طالب من أصل مليون طالب، المنح كتعطيو 1.8 مليار، في الوقت اللي خصكم تديرو واحد المجهود ويبداو الطلبة كلهم 100%، علاش كاينين جامعات اللي ما كياخذوش فيهم الطلبة هذه المنح.

بالنسبة للتأطير، السيد الوزير، تكلمتو على التأطير البيداغوجي، ولكن ما تكلمتوش على التأطير الإداري، نقول لكم، السيد الوزير، انتوما قلتو 65 لكل أستاذ، ولكن ما ذكرتوش لنا بأنه كاين اندحار، قلتو تزادو 10%، راه في 2012 كان 38 طالب لكل أستاذ، في 2021 عندنا 65 طالب لكل أستاذ.

بالنسبة للتأطير الإداري، التأطير الإداري كارثي، السيد الوزير، نقول لكم بأنه عندنا بالنسبة للموظفين عندنا 95 طالب لكل موظف، وراه الأستاذ يمكن يدخل الطلبة في (l'amphi) ويقريهم، ولكن الموظف إلى عندو المختبر عندو 95 طالب ما يمكنش.. إذا عندو (scolarité) وخاصو يسربي 95 طالب ما يمكن لوش، ونعطيكم التأطير في جامعة ابن زهر 279 طالب لكل موظف، وواحد المؤسسة اللي كتضرب رقم قياسي هي كلية الحقوق في أكادير 1114 طالب لكل موظف، تأطير كارثي، المختبرات راه ما غتلقاوش اللي يخدم فيهم، كاين استغلال ديال الطلبة في التسجيل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار.

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في إطار التعقيب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هاذ الجواب وعلى تقديم خلاصات حصيلة إنجازات قطاع التعليم، والذي نورتم من خلاله الرأي العام الوطني، ونسجل بكل افتخار واعتزاز الحصيلة الإيجابية لهذه الوزارة، إلا أنه من اللازم، السيد الوزير، إثارة بعض الملاحظات التالية، حيث تبين خلال أزمة كورونا وخلال الإغلاق الكلي أن اعتماد الدراسة عن بعد واجه خلاله الطلبة والأساتذة مشاكل وصعوبات كبيرة، ولاسيما الفئات الفقيرة من الطلبة أبناء العالم القروي.

كذلك صعوبة التوفر على الأجهزة والحواسيب والألواح الإلكترونية ثم الاشتراكات في الشبكة الوطنية للأنترنيت، وهو ما لا تستطيع الأسر

تحمله، خصوصا، السيد الوزير، كما تعلمون أننا قد تستمر هذه الجائحة للدخول الجامعي المقبل.

كذلك، السيد الوزير، هناك مشكل آخر يتعلق بالأساتذة الباحثين والطلبة في الماستروالدكتوراه، الذين يصعب عليهم الولوج إلى الخدمات الإدارية الإلكترونية وخدمات الخزانات الإلكترونية الوطنية والدولية كذلك، وهذا ما يستدعي التسريع بتنزيل مشروع رقمنة الجامعة المغربية.

السيد الوزير،

ملتمس، إذا كان ممكن الرفع من المنح الجامعية، خاصة طلبة العالم القروي، حيث أغلبيتهم يتوجهون إلى الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح وخصوصا أقاليم جهة بني ملال-خنيفرة، لما تعرف هذه الجهة من هشاشة وفقر.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

أخيرا الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في إطار التعقيب.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الوزارة الوصية على قطاع التعليم العالي، وخاصة في مواجهة والتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على القطاع، والتي مكنت من إنقاذ الموسمين الدراسيين الأخيرين، إلا أن تدبير التعليم الجامعي في ظل انتشار الجائحة تخلله ارتباك ملموس، انعكس سلبا على مستوى تدبير الزمن الدراسي وأوضاع الطلبة وباقي المكونات الجامعية، فاستمرار إغلاق الأحياء الجامعية جراء فيروس كورونا، خلف حالة من التذمر والاستياء في صفوف الطلبة وذويهم، حيث وجدوا أنفسهم بدون مأوى مع انطلاق الدروس الحضورية أو خلال فترات الامتحانات، في ظل ارتفاع تكاليف الكراء والمعيشة، مما دفع العديد منهم لمقاطعة الامتحانات أو التخلي عن الدراسة، مما ساهم في ارتفاع نسبة الهدر الجامعي التي أصبحت السمة البارزة لأزمة التعليم الجامعي.

هذا، علاوة على تأخر صرف المنح الجامعية للطلبة والتوقف الفجائي عن صرفها لآخرين، ما عمق المشاكل المادية للطلبة، خصوصا في فترة نهاية السنة التي تشهد امتحانات ومناقشة بحوث التخرج.

كما لم تسلم باقي مكونات الجامعة من أساتذة وإداريين من هذه التداعيات في مواجهة التحديات التي يفرضها استمرار الدراسة عن بعد، في ظل غياب الدعم المادي والمعنوي وضعف البنيات التحتية الأساسية، وخاصة الرقمية منها وعدم تمرس بعض الأساتذة بتقنية التعليم الافتراضي.

لقد أبانت هذه الجائحة، السيد الوزير، عن مدى حاجة بلادنا لرقمنة المنظومة التعليمية وتطويرها والمزاوجة بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد، بالنظر لأهميته في حل العديد من المشاكل كالاكتظاظ والتنقل والإقامة الجامعية، كما أظهرت العجز الكبير الذي تعاني منه منظومتنا الطبية على مستوى الموارد البشرية، وقد كان حري بالحكومة قبل التفكير في الإقدام على استقطاب الأطباء الأجانب التفكير في الرفع من عدد كليات الطب واعتماد المرونة في ولوجها للرفع من عدد الخريجين لسد الخصاص المهول الذي تعانيه بلادنا في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، ولإنجاح الدخول الجامعي المقبل، لابد من الرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية بصنفيها (المفتوح وذات الاستقطاب المحدود) وعصرنة بنياتها مع مراجعة الشروط المجحفة في حق طلبة العالم القروي لولوج المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود وتنويع عرضها في إطار تكافؤ الفرص والعدالة المجالية والاجتماعية.

السيد الوزير،

إن التعليم العالي ببلادنا لا يحتاج إلى مخططات استعجالية إطفائية، كما دأبت على ذلك الحكومات المتعاقبة، بقدر ما يحتاج إلى مقاربة شمولية وإلى تعبئة وطنية شاملة لكل مكونات الجامعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير،

في الواقع، بخصوص هذا السؤال يعني المحوري استنفذتم الوقت المخصص لكم، ولكن نعطيكم واحد الدقيقة إلى كان ممكن تحاولو الرد على التعقيبات، لأن الموضوع مهما.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السادة المستشارين على كل النقاط التي أثاروها، وهي في خضم اهتماماتنا، وربما بعجالة أذكر الخلاصة من ما قدمته ومن النقاش، فهناك ثلاث محاور نعمل عليها، وسأسجل النقط للتدخل

ضمنها في اهتماماتنا المستقبلية، والمحاور هي:

1- الاستمرار في توسيع وتنويع العرض الجامعي بمختلف جهات وأقاليم المملكة، محافظين على مستوى محترم من الجودة؛

2- متابعة وتشجيع مختلف مشاريع البحث العلمي، وخاصة في الميادين ذات الأولوية الوطنية وربط التمويل بالإنتاج عند المصادقة على الميزانيات؛

3- مواصلة تحسين وتعزيز آليات الحكامة، باعتماد مقاربة.. والعناية بالرأسمال البشري والاحتفاء بالتميز وتعزيز وتجويد الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة.

هذا مشروعنا مشروع مجتمعي.

وشكرا على النقط التي أثيرت.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تقييم برنامج توسيع العرض الجامعي في مختلف جهات المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل مولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارون،

عرف العرض الجامعي توسعا شمل العديد من جهات المملكة في السنوات القليلة الأخيرة.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول تقييمكم لرهان إحقاق العدالة المجالية في مجال التعليم العالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود أن أذكر بأن هناك مقاييس لفتح مؤسسات جامعية ومبدأين نعمل بهما، الذي نتوخى تحقيقه هو مؤسسة أو نواة جامعية في كل إقليم من أقاليم المملكة وجامعة في المستقبل، إن شاء الله، في كل جهة من جهات المملكة.

وفي هذا الإطار، نفتح مؤسسات وجامعات بتعاون مع الشركاء المحليين، والسنة الماضية تم فتح 5 مؤسسات جامعية، والدخول الجامعي المقبل، إن شاء الله، ستفتح 6 مؤسسات جامعية بسطات وبأكادير ومراكش والمدرسة العليا للتكنولوجيا محمد الأول بوجدة بالناضور، كما أن جامعة ابن زهر بأكادير الآن تبحث مع الشركاء، العقار المناسب، لأن المبادئ الآن لفتح مؤسسة هو أن يتوفر العقار وأن تكون الجهات المسؤولة قابلة للشراكة بما يقارب ثلث التكاليف، وقد قمنا بهذا في جهة فاس- مكناس وجهة بني ملال- خنيفرة وجهة كلميم، وجامعة ابن زهر اليوم تبحث مع الشركاء العقار المناسب، لإحداث 3 مؤسسات جامعية، لقد تمت المصادقة، مصادقة مجلس الجامعة عليها في كل من تنغير وزاكورة وطاطا، بينما إقليم ميدلت فقد تم اقتناء العقار بتشارك مع المسؤولين المحليين وإطلاق الدراسات.

فبناء على هذه المقاييس أذكر الأربعة:

- توفر الإقليم على حد أدنى من حاملي شهادة البكالوريا، حتى تكون المؤسسة في خدمة الساكنة، ساكنة الجهة؛

- توفر الإقليم على العقار المناسب والملائم لاحتواء مؤسسة جامعية؛

- وجود بنية تحتية بالإقليم مؤهلة لاستقبال مؤسسات جامعية، الطرق والمواصلات، وسائل الاتصال الرقمي؛

- ثم توفر الإقليم والجهة على محيط اجتماعي واقتصادي مؤهل لتوفير التدابير الضرورية إذا كانت ضرورية لاستكمال تكوين الطلبة بالمؤسسات الجامعية المزمع إحداثها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة هذا العمل الجبار وهذه القضية، التنزيل المجالي اللي

قمتو به، أود أن أشكركم باسم الفريق الحركي، وبالخصوص أنكم تجاوبتو معنا في الجنوب الشرقي، اللي هو النواة ديال الجامعة ديال زاكورة وكذلك ديال تنغير وبإذن الله ميدلت وطاطا كما جاء في الكلام ديالكم، رغم أننا كنسمعو بأنه غادي تفتحو، إن شاء الله، في أكاديرو في وجدة هاذو (déjà) راه عندهم، السيد الوزير.

وبالتالي، كنطلبو أنه يكون التسريع في هاذ القضية ديال الكليات اللي كاينين، لأنه هذه المناطق بالجنوب الشرقي مازال ما أخذ حقه في هذه المسألة ديال.. واليوم انتوما مطالبين بالتسريع، السيد الوزير، واحنا شركاء كما هضرتي، واحنا مستعدين والشركاء كلهم راه انتقلو لعندكم ونائب الرئيس ديال الجهة راه انتقل عندكم، السيد الوزير، وكنهضر معكم بأنه احنا مستعدين كجهة أننا نتعاونو، إن شاء الله، وغدا إن شاء الله عندنا الدورة وكنتمناو أننا غادي يكون واحد المقرر باش أننا نتعاونو، ولكن بغينا التسريع في هاذ الشي لأن الشباب ديالنا بكل صراحة هو اللي متضرر أكثر، إذا مشى لمكناس عندو مشكل، إذا مشى لفاس عندو مشكل، مشى لأكادير عندو مشكل، مشى لمراكش عندو مشكل، علاش؟ لأنه احنا من بعد البكالوريا الناس كلشي كتفرح، إلا الوليدات ديال الجنوب الشرقي عندهم 10 الدقائق يالاه كتدوز البكالوريا كيفرحو 10 الدقائق، من بعد كيبقاو يتساءلو فين غادي يمشيو هاذ الوليدات ديالهم؟

وبالتالي كاين التنقل، كاين الكراء، كاين بزاف ديال المصاريف، كاين بزاف ديال الإشكاليات، وانتوما عارفين حتى الطريقة ديال العائلات مساكن، والمعاش ديال العائلات ضعيف، وبالتالي كنحكمو على هاذ الوليدات أنهم ما يكملوش القراية ديالهم وكذلك الفتيات.

فالمطلوب، السيد الوزير، بهذا السؤال ديالنا اليوم هو القضية ديال التسريع الله يجازيكم بخير، لأنه لا في القضية ديال المنح باش يكون 100% ولا القضية ديال هذه الكليات باش يخرجو للوجود في أقرب الأوقات، احنا كنعرفو بأنه كاين (des critères) راك هضرتي عليهم، هاذ (les critères) راه عندنا، السيد الوزير، باش نكونو واضحين راه هاذ (les critères) اللي هضرتي عليهم كلهم عندنا لا العقار ولا الإخوان العمال الله يجازيهم بخير، العمال راه وجدو العقار ولا الإخوان ديال المجالس متفاهمين ومتفقين على باش يعطيو الحق ديالهم ديال 20% ولا 30%، وبالتالي كذلك القرار الله يجازيكم بخير اللي درتو ديال المجالس الإدارية ديال الجامعات اللي خرج لا في ابن زهر ولا في مكناس، دبا ما بقى إلا تقولو للناس بكل صراحة أن هاد الشي راه غادي قريب يخرج لنا، لأنه ولينا واحد الوقيتة بحال إلا كنديرو بهاذ الشي السياسة.

وبالتالي هاذ الشي راه ماشي ديال حتى واحد، هذا راه ديال أبناء الجنوب الشرقي بوحدهم اللي بقاو ما عندهم هذه القضية، وكذلك في الصحراء مازال ما عندهمش الجامعة، وبالتالي هاذو اللي بقاو بغيناكم تتعاونو معنا، الله يجازيكم بخير باش يخرجو للوجود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي، 30 ثانية.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار.

أنا كيظهر لي احنا متفقين، المبادئ اللي ذكرتو احنا معها، نتعاونو جميع على إيجاد التكاليف لتحقيق المشاريع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "تأخر المدارس والمعاهد العليا في تسليم دبلومات للخريجين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المنتدب،

نثير معكم تأخر بعض المعاهد والمدارس العليا في تسليم الدبلومات والشواهد للخريجين وعن سبب ذلك وكيفية معالجته؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود في البداية التأكيد أن التأخر الذي حصل هذه السنة في تسليم الدبلومات والشواهد مرده بالأساس تأجيل إجراء امتحانات الدورة، بحيث معظم الامتحانات، خاصة في المؤسسات ذات الولوج المفتوح، تمت في شتنبر وأكتوبر، فكان مرد التأخير هو الوقت الذي جرت فيه الامتحانات.

أما في الحالات التي تسلم فيها نسخة واحدة من الدبلوم، إذ عالجنا هذا التأخير بتسليم شواهد استكمال الشروط ليشتغل بها المتخرج قبل أن يتم تحضير الدبلوم، والدبلومات التي تسلم منها نسخة واحدة فمن المعروف على الصعيد الدولي أن إصدارها يعرف نوعا من التريث لتدقيق المعطيات، وهو ما يستغرق بعض الوقت.

وتحرص الوزارة بتنسيق مع الجامعات على المزاوجة بين تدقيق المعطيات من جهة وتمكين الطلبة من حقهم في اجتياز المباريات الوطنية أو ولوج عالم الشغل من جهة أخرى، والوزارة مهتمة بهذا الموضوع، وسنبذل المزيد من الجهد لحث الجامعات على تسليم الدبلومات في وقتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الوزير،

ونحن في نهاية الموسم الدراسي والجامعي والتكويني، نهنئ بالنجاح والتوفيق كل التلاميذ والتلميذات والطلبة والطالبات والمتدربين والمتدربات في التكوين المهني وأسرهم، ونتمنى دوام النجاح لكل شبابنا وشاباتنا، حتى يساهموا في بناء وطن العلم والمعرفة والوعي والازدهار.

إن لحظة النجاح لحظة ليست عادية في حياة وعمر التلميذ والطالب، بل هي لحظة تطبع حياتهما ومسارهما، بل وتمتد لحياة الأسر والأهل، وبالتالي يكون الجميع ينتظرها على أحر من الجمر، للانطلاق نحو مستقبل وفضاءات أرحب، وبالتالي لا يجب أن يكدر تلك اللحظة أي أمر مهما كان، وهو ما يقع، للأسف الشديد، مع تأخر بعض المدارس والمعاهد في تسليم الشواهد والدبلومات للناجحين والمتخرجين، مما ينغص عليهم فرحتهم ويضيع عليهم فرص هاذ القضية الشواهد دالنجاح على الأقل السيد الوزير أو الحكومة تعمم منشور على الإدارات المختلفة أنها تقبل شواهد النجاح في المباريات، المباريات ما تيقبلوش هاذ الشواهد النجاح، تيطلبو الدبلومات الأصلية، يضيع عليهم بعض الفرص، لاسيما أمام قلة فرص التوظيف والشغل، أو تسلمهم شواهد ودبلومات تتضمن أخطاء مادية، وهذا مشكل كبير أيضا، راه هم واحد مجموعة الطلبة نجحو في البكالوريا ومحرومين من المنح لحد الآن، عاد اليوم توصلت بواحد منهم أنه محروم من المنحة الجامعية لأن خطأ مادي في شهادة البكالوريا، فاش صححها كانت خرجت لو المنحة، خرجت له البطاقة البنكية، قالو له خاص عاود ثاني تستصدر بطاقة بنكية جديدة، وراني صيفطت ملتمس، نطلب الله أن تسرعو بوثيرة هاذ الأمر.

ولكن هناك أيضا تأخر كبير ما شي أسابيع، السيد الوزير، راه مثلا المدرسة العليا للتعليم التقني (ENSET[2]) بالرباط راه منذ 2020 مازال سلمت الدبلومات للخريجين، وتواصلت مع السيد الوزير مباشرة هنا في البرلمان، راسلته عن طريق الهاتف، ومازال المشكل قائم، وشواهد النجاح ما تيقبلهومش.. لأن سنة ماشي أسابيع ماشي شهور.

وبالتالي خص أننا نفكرو أن الوزرة تحدد واحد الآجال معقولة مع المعاهد والمدارس العليا، تقول مثلا يتسلمو الدبلومات في أجل شهر، في أجل ثلاثة أسابيع، ويترتبو جزاءات لأن فيها تضييع حقوق الطلبة والتلاميذ والأسر ديالهم.

أحيانا يكون غير مجرد تهاون، مجرد إهمال أو لأن واحد المدرسة في إطار الخريطة الجامعية تغير الإسم ديالها أو تغير الإلحاق ديالها بجامعة واحدة أخرى في الجامعات المحدثة، وتيقولو لنا خصنا حتى نشوفو شكون العميد اللي غادي يوقع، شكون رئيس الجامعة اللي غادي يوقع، عندنا مشكل في التسمية، وهذه لا يتحمل مسؤوليتها لا الطالب ولا الأسرة.

وبالتالي تيخص هاذ الأمر أن يعالج لأن أمر ما محتاجش لشي غلاف مالي ولا شي اعتمادات مالية باش أننا ننتظرو وقت إلى آخره.

السيد الوزير،

أناشدكم في هذه الجلسة الأخيرة للأسئلة الشفهية أن..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

سجلت النقطة لأن كاين تغيير الآن في المقاربات، لأن كانت الشواهد كتصلح في انتظار الدبلوم، الآن شفنا بعض الصعوبات، فلهذا احنا غنسرعو من جهتنا، وفي نفس الوقت غنشوفو الجهات الأخرى شنو هو

[2] **E**cole **N**ormale **S**upérieure de L'**E**nseignement **T**echnique

الإشكال اللي في الشهادة، ولكن تجنبا للأخطاء اللي ذكرتو ما غنقولوش للناس خففو التدقيق، لازم يدققو أكثر باش ملي ناخذ الدبلوم ناخذو، ولكن الشهادة خصنا نسهلو عليها باش ناخذوه، وغنشوفو كيف نسرعو.

لكن المؤسسة اللي ذكرتو (l'ENSET) اللي أصبحت اليوم (ENSAM[3]) "المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن" ، الخطأ اللي كان وقع وسبب التأجيل هو أن النص ملي خرج كيقول تسلم الشواهد بالاسم الجديد بمجرد إصدارهاذ النص في الجريدة الرسمية، بينما الناس ما قراوشاي هذاك التخصصات، كانو قراو مسائل أخرى اللي كانت فـ (l'ENSET) فعاود رجعنا حتى غيرنا النص، كان اخذا وقت باش يتغير النص في الجريدة الرسمية، والآن تحل المشكل اللي قرا في النظام القديم غيريرد الشهادة ديال المؤسسة القديمة واللي غيقرا في النظام الجديد غياخذ الشهادة ديال النظام الجديد، فكان هذا هو السبب ديال التأخير، وإن شاء الله في طريق العلاج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الوزير.

السؤال الموالي موضوعه "إعادة النظر في جدولة المباريات التي تنظمها وزارتكم داخل الموسم الدراسي"، دائما مع فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوان المستشارين،

السيد الوزير،

نسائلكم حول إعادة النظر في جدول المباريات التي تنظمها الوزارة خلال الموسم الدراسي، وكنظن أن السؤال هو موجه إلى وزارة التربية الوطنية أكثر مما هو للتعليم العالي.

نتمناو أنكم تجاوبونا، السيد الوزير، نيابة عن وزير التربية الوطنية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

[3] **E**cole **N**ationale **S**upérieur des **A**rts et **M**étiers

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندي الجواب ديال وزارة التربية الوطنية اللي مكتوب، فأستسمح غادي نقراه.

كما تعلمون، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، تولي الوزارة عناية خاصة لتأهيل الموارد البشرية، وفي هذا السياق تعمل الوزارة من خلال مصالحها المكلفة بالتخطيط والتدبير التوقعي للموارد البشرية على وضع سيناريوهات استباقية وخرائط توقعية لتفادي الخصاص الذي قد تعرفه بعض المناطق، جراء انتقال بعض من موظفيها إلى مراكز تكوين الأطر عبر حركات انتقالية لسد الخصاص على مستوى بعض الأقاليم والجماعات.

كما دأبت الوزارة على إعداد الدخول المدرسي للسنة الموالية في شتنبر من السنة الحالية، وذلك من خلال ضبط وتدقيق المتوفر واللازم من الموارد البشرية بمختلف المؤسسات التعليمية، باعتماد نتائج الخرائط التربوية المعدلة ووضع خرائط واضحة للمناطق التربوية للتفتيش والقطاعات المدرسية للتوجيه وتحضير الحاجيات المقترحة لولوج مركز تكوين مفتشي التعليم أو مركز التوجيه والتخطيط التربوي أو المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

إلى ذلك، فإن عدد المناصب المخصصة لهذه المباريات يتم تحديدها على المستوى الجهوي، اعتمادا على الخرائط التوقعية، مع بلورة حلول استباقية لسد الخصاص من الأطر التربوية والإدارية التي ستلج مراكز التكوين الأطر المذكورة.

والجدير بالذكر أن معدل العدد المسجل في صفوف موظفي وأطر التربية الذين يلتحقون كل سنة بمراكز تكوين الأطر يناهز 3300، علما أن عدد الجماعات بأقاليم وعمالات المملكة هو 1503، أي بمعدل موظفين اثنين بكل جماعة، وبالتالي فهذا المعدل ليس له تأثير سلبي على الموسم الدراسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الجواب.

بداية، نجدد التهنئة للتلاميذ الذين حازوا على شهادة البكالوريا هذه السنة، خصوصا أن النسبة بلغت 81.83%، وهي نسبة غير مسبوقة.

وبالمناسبة نهنئ رجال التربية والتكوين على المجهودات الجبارة التي يقومون بها، لولا هاذ الرجال في جميع المستويات وفي جميع المسؤوليات.

يحق لرجال التربية والتكوين، خصوصا أطر التربية والتكوين والأساتذة والأستاذات باش يترقاو في المسار ديالهم المهني، ولذلك دأبت الوزارة على تنظيم مجموعة من المباريات، لكن المحصلة أن الناجحين في هاذ المباريات يلتحقون رأسا إلى مراكز التكوين والمراكز ديال ولا المواقع الجديدة، مما يترك فراغ، تيخلي فراغ داخل المنظومة التربوية بعد انطلاق الموسم الدراسي، والبديل ولا التعويض ديال هاذو تيكون مشكل، هذاك الزمان.. احترام الزمن المدرسي للمتعلم والمتعلمات راه ما تنحترموهش، وتيبقى المدير وتيبقى المديرية الإقليمية في حيص بيص باش تلقى بديل، هاذ الشي اللي قلتو راه 3300 راه ماشي رقم ماشي ساهل، 3300 رقم ماشي ساهل باش يمكن نعوضوه.

إذن، يحق للأساتذة باش يترقاو باش ينميو المدارك ديالهم والمعارف ديالهم، وكذلك يحق للتلميذ أن يحرص على زمنه المدرسي، ولهذا احنا تنقترحو أن التحاق الأساتذة اللي نجحو في هاذ المباريات ما يلتحقوش خلال هذيك السنة، يديرو التكوين في السنة الموالية، يكمل السنة الدراسية ديالو مع الوليدات ديالو ومن بعد السنة الدراسية المقبلة يلتحق بمراكز التكوين باش ما يوقعش هاذ الاضطراب وهاذ الخلل.

ولهذا، الله يجازيكم بخير، نراعيو هاذ الاضطرابات اللي تتوقع، حفاظا على ضمان الزمان المدرسي للمتعلم والمتعلمات.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، إذا رغبتم في ذلك.

تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

سجلت الاقتراح، السيد المستشار المحترم، وسأبلغه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونشكركم على المساهمة القيمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وموضوعه "استفادة الأطفال المتمدرسين ذوي الإعاقة من تعويضات برنامج "تيسير"".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال.

السيد رئيس الفريق تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

يعاني الأطفال ذوو الإعاقة المتمدرسون بمختلف جهات وأقاليم المملكة من مشكل حرمانهم من الاستفادة من تعويضات برنامج "تيسير"، أسوة مع باقي أقرانهم من أطفال المغاربة، ويعتبر هذا السلوك تمييزا على أساس الإعاقة، وهو سلوك تجرمه القوانين والتشريعات الوطنية والمواثيق والاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

السيدة الوزيرة،

ما هي أهم التدابير والإجراءات التي تنوون القيام بها لمعالجة هذا الإقصاء وإنصاف هذه الفئة من الأطفال بجل تراب المملكة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة جميلة مصلي، وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، بالنسبة لهاذ السؤال هذا سؤال مهم لأن برنامج "تيسير" هذا من البرامج المهمة في إطار "صندوق دعم التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية"، واللي تتساعد واحد الفئة عريضة من أبناء المجتمع المغربي اللي هوما في وضعية فيها نوع من العوز أنهم يستكملو الدراسة ديالهم.

تتعرفو أن هاذ البرنامج عرف تطورا كبيرا في هاذ الحكومة، فاليوم عدد المستفيدين تيفوق 2.7 مليون شخص اللي تيستافدو من برنامج "تيسير"، وهذا بفضل المجهود الكبير اللي تتقوم به وزارة التربية الوطنية.

بالنسبة للأطفال اللي هوما في وضعية إعاقة، اليوم عندنا أكثر من 93 ألف تلميذ في وضعية إعاقة يتابعون دراستهم في المؤسسات

التعليمية، يستفيد منهم 3591 من برنامج "تيسير"، بمعنى أن ما ذكرتموه، السيد المستشار المحترم، أنه يتم الحرمان ليس هناك حرمان وليس هناك حيف، هاذي فئة تستفيد، طبعا كاينة برامج أخرى خاصة بالتمدرس اللي تيستافدو منها الأطفال في وضعية إعاقة، خاصة اللي هي دائما في إطار "صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي".

أضيف، أنه اليوم تربط وزارة التضامن مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني اتفاقية تم توقيعها في 3 دجنبر 2020، والهدف من هذه الاتفاقية هو تيسير أننا نطورو التربية الدامجة في بلادنا وأننا نحققو الالتقائية بين مختلف الفاعلين في المجال التربوي، وذلك لمصلحة أطفالنا اللي هوما في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

السيدة الوزيرة،

شكرا على الجواب.

برنامج "تيسير" من البرامج الناجحة التي جاءت بها الحكومة، والتي استطاعت بموجبها التقليص من ظاهرة الهدر المدرسي، وشجعت بشكل كبير على التمدرس، خصوصا بالعالم القروي والمناطق النائية.

برمجة السؤال هو من اختصاص الفريق، ولكن الإحالة من مسؤولية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، لذلك فإن مضمون السؤال يؤكد على إقصاء شريحة واسعة من الأطفال والتلاميذ والتلميذات من ذوي الإعاقة، تم استبعادهم من هذا البرنامج، وهنا كنا نتمنى تدخلكم حتى تتمكن هذه الشريحة من الاستفادة من هذا البرنامج المشجع والهادف والناجح كذلك، وقد وجهنا إليكم العديد من الطلبات، السيدة الوزيرة، المرتبطة بهذا الموضوع.

الإعاقة مكلفة ومرهقة للأسر الميسورة، فما بالك بالأسر الضعيفة محدودة الدخل، وأعتقد أنكم تتفهمون هذا الأمر جيدا، لذلك فمن منطلق التضامن الحكومي، نتمنى داخل الفريق أن تعملوا على إدراج هذه الفئة ضمن لائحة المستفيدين من هذا البرنامج الطموح والواعد، بل وإعطائهم الأولوية في جميع البرامج الحكومية المرتبطة بالدعم، لأن ميزانية وزارتكم موجهة جلها لدعم الجمعيات، لذلك يجب إعادة النظر في هذه المنظومة لكي تعطي الأولوية للأطفال، وخصوصا الأطفال المعاقين، وخصوصا بالعالم القروي وفي الجبل ومن أبناء المغرب العميق من المعوزين والمنهوكين اجتماعيا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أولا، ميزانيتنا غير موجهة للجمعيات، ميزانيتنا موجهة لبرامج متعددة، كما لا يخفى عليكم تهم المسنين، تهم الأشخاص في وضعية إعاقة، تهم النساء في وضعية صعبة، تهم الأطفال في وضعية صعبة، وهي ليست ميزانية موجهة للجمعيات، وانتوما تتعرفو أن الميزانية تتقدم في البرلمان بغرفتيه ويصادق عليها البرلمان بكل.. واحنا نتحمل المسؤولية في تنفيذ هذه البرامج.

طبعا الوزارة تتعرفو بأنه كاينة صعوبات وإكراهات، خاصة مع هذه الجائحة، ولكن مع ذلك نحاول تحدي هذه الصعوبات وتنزيل البرامج والوزارة تحظى أو عملنا على إعداد وتنفيذ مجموعة من السياسات العمومية اللي تتعلق اللي تتحقق الالتقائية في مجال الفئات في وضعية هشة خاصة، اللي تتحقق الالتقائية بين كافة المتدخلين.

بالنسبة للتمدرس، متفقين أن برنامج "تيسير" هذا من البرامج الناجحة، الحكومة عندها برامج اجتماعية مهمة وناجحة ومن بين البرامج الناجحة برنامج "تيسير" اللي تيستفد منه أكثر من 2 مليون ديال الأشخاص، واللي بالمناسبة هاذ الأمر تيساهم في أننا نحميو الأطفال ديالنا من الهدر المدرسي، لأن التربية والتكوين هي الأساس ديال تنمية المجتمعات.

المجتمع اللي تيبتغي التنمية في المستقبل هو مجتمع اللي تيستثمر في التربية والتكوين ما غنختلفوش، الأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال قلت تيستافدو 3500، مع أن الرقم قليل يمكن لنا نشتغلو على أننا نرفعو هذا الرقم، ليس هناك حيف ولكن الرقم بالنظر إلى عدد المتمدرسين، ولكن المجهود اليوم اللي تيتبذل في تنسيق تام مع وزارة التربية الوطنية، إن شاء الله، من خلاله سيتم تحسين كل المؤشرات في مجال التمدرس.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي موضوعه "وضعية المرأة القروية".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

لبسط السؤال.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ماذا أنجزت الحكومة لإنصاف النساء القرويات وتثمين المساهمات الاجتماعية والاقتصادية للمرأة القروية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم. أولا، أعتقد أن كل البرامج التي تنجزها الحكومة واللي هي برامج اجتماعية أو برامج تهم العالم القروي من حيث البنيات التحتية، هي موجهة لكل المواطنين نساء ورجالا، ماشي فقط موجهة غير لواحد الجنس من المواطنين، فكل هذه البرامج خاصة المتعلقة بالبنيات التحتية، فك العزلة عن مجموعة من المناطق في العالم القروي، كل هذه البرامج، تقريب الكهرباء، تقريب الماء، هاذي كلها بطبيعة الحال تهم المرأة القروية، أضف إلى ذلك المجهود الكبير الذي بذلته بلادنا في مجال التربية والتكوين، واللي جعل اليوم النسب ديال التمدرس ديال الفتيات في ارتفاع مستمر.

اليوم، احنا تنتكلمو على 97% من نسبة تمدرس الفتيات في العالم القروي، وهذا طبعا مؤشر مهم جدا لأن هذا هو المستقبل، المستقبل هو الاستثمار في تمدرس الفتيات في العالم القروي، لأن هذا هو البناء الحقيقي ديال القدرات هذا هو بناء المستقبل.

طبعا، إضافة إلى هذا المجهود اللي تتقوم به القطاعات الحكومية كل من اختصاصه وصلاحياته، كاين برامج اللي تتقوم بها وزارة التضامن وفي مقدمتها اليوم برنامج "مغرب التمكين"، "البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء"، الذي يهم توفير فرص ولوج النساء إلى.. توفير فرص ولوجهم إلى المشاركة الاقتصادية، واللي كذلك محور إستراتيجي فيه هو التربية والتكوين، ونحن نراهن على رفع مؤشرات التربية والتكوين والحمد لله كاين تطور كيف ما ذكرت 97% على مستوى.. خاصة في المستويات في الابتدائي وطبعا كاين مجهود كبير كذلك على مستوى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللي تيجعل النساء في العالم القروي اليوم تيشتغلو في التعاونيات وفي إطار تضامني واللي تيخول كثير منهم مداخيل مهمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على هذه المعطيات التي تقدمت بها وهي جد جد مهمة، رغم أن منين تنسمعو 97% التمدرس القروي، كاين تساؤلات، لكنها لا تترجم الواقع الحقيقي لما تعانيه المرأة القروية.

معاناتها تبتدئ منذ الطفولة، حيث نجد الأطفال في العالم القروي يعيشون طفولة مهمشة ومحرومة ومقصيون من التمتع من حقوقهم المتعارف عليها، ولا يتلقون الرعاية اللازمة، خصوصا من طرف الحكومة، مما يؤدي بهذه الفئة إلى الحرمان من التربية والتعليم والصحة ومن مختلف الخدمات العمومية، متناسين أن المرأة القروية تلعب دورا هاما في التنمية المحلية وفي تنمية المجتمع، رغم العراقيل والتهميش الذي تعاني منه، فهي تساهم بإجلال في المدخول الأسري من خلال الأنشطة الفلاحية وغير الفلاحية، فالصورة النمطية التي ترسخت في أذهاننا أن المرأة القروية هي المرأة التي تجلب الماء من الآبار، المرأة القروية هي التي تجلب الحطب لإضرام النار للطهي أو تدفئة أسرتها، وهي التي تساعد أيضا الرجل في عملية الحرث، ونقل المنتوجات الفلاحية جميعا، وجمع التبن وغيرها من الخدمات الشاقة.

هذه هي الحقيقة، المرأة القروية التي تعيش لغيرها، فمتى تعيش المرأة القروية لنفسها؟

لنتساءل: هل استطاعت الحكومة عبر خطة "إكرام 1" أو 2 من تغيير الصورة النمطية الملتصقة بالمرأة؟ وهل استطاعت فعلا تحقيق المساواة ليس ما بين المرأة والرجل ولكن بين المرأة والمرأة؟

وأعتقد جازما أن المغاربة قاطبة يقدرون المرأة القروية، لكنهم يتأسفون ويتألمون على حالها، فقد تعددت الخطط والميزانيات والبرامج، لكن المرأة القروية مازالت تراوح مكانها وكل خطوة أو مبادرة فهي نقطة في بحر، فكلما أهلنا نسبة مهمة من النساء القرويات تظهر إلينا نسبة أخرى غير مؤهلة، وهكذا نجد أنفسنا نعيد إنتاج معاناة جديدة للمرأة القروية.

نتمنى ومتمنيات جميع المغاربة من الحكومة المقبلة أن تضع حدا لمعاناة المرأة المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة إذا رغبتم في ذلك، السيدة الوزيرة.

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

هو السيد المستشار، أنا لا أدري عن أي امرأة قروية تتحدثون؟ واش تتمشي تتشوف البوادي المغربية أشنو واقع فيها؟ البوادي المغربية واقع فيها تغيير كبير، نسبة كبيرة من النساء اليوم انخرطت في اقتصاد اجتماعي تضامني، التعاونيات.

أنا مؤخرا كنت في واحد الجهة وتفاجأت، وجدت نساء في واحد العمق عمق قروي عندهم مداخيل تيصدرو المنتوجات ديالهم خارج المغرب، تيصدروها خارج المغرب، ماشي، ماشي تيبيعو وتينتجو أبناءهم تيمدرسو، وبالقرب منهم كاينة حضانة ديال ذوك الأبناء اللي تيقراو، نتيجة أن الأمهات ديالهم عندهم عمل وعندهم حرص على أبنائهم.

واش تتعرفو المجهود اللي تيتبذل اليوم أنه 197 ألف امرأة تتشتغل في التعاونيات؟ وبطبيعة الحال ملي تنقولو في التعاونيات بمداخيل إما تيشتغلو في شبكات ديال أركان، أو منتوجات محلية أو منتوجات الصناعة التقليدية، هاذ المعطيات تتكلمو على واحد الوقت اللي ما كانش التمدرس، اليوم سيرو شوفو نسبة الفتيات في دور الطالب والطالبة، نسبة الفتيات تتفوت 50% من الفتيات اللي هوما متمدرسات بفضل مجهود وطني جماعي تيقومو به جزء منه جماعات، منتخبين، جزء منه تيقومو به كذلك فاعلين أساسيين، والحكومة كذلك عندها دور كبير، لأن هاذ الموضوع ديال التمدرس هذا ماشي موضوع ديال المزايدة، هذا واحد الموضوع اللي تبذل فيه مجهود كبير وكبير جدا، واليوم بدا تيعطي الثمار ديالو الحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موضوعه "استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة والشخص المرافق له من مجانية النقل الحضري".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لطرح السؤال.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فعلا هاذ الموضوع ديال استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من النقل الحضري هذا موضوع يطرح نفسه، خصوصا بعد دستور 2011 اللي جا تيتكلم على إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة وتأهيلهم وجعلهم يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية كباقي المواطنين.

السؤال الذي يطرح، وعلى ضوء الوقفات الاحتجاجية التي تنظمها هذه الفئة مطالبة بحقها في النقل الحضري، نسائلكم، السيدة الوزيرة:

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للتنسيق مع الأطراف ذات الصلة لتوفير هذه الخدمة لهذه الفئة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال.

ولكن، كما لا يخفى عليكم تدبير النقل الحضري يندرج ضمن اختصاصات الجماعات الترابية والذي يتم في أغلب الأحيان وفق دفاتر تحملات اللي تتم المصادقة عليها في إطار تدبير مفوض، مبني على دفاتر تحملات واضحة، والمفروض أن دفاتر التحملات تشمل أثناء التفاوض أنه يوقع واحد النوع من التفاوض على امتيازات تهم الأشخاص في وضعية إعاقة، ونحن كوزارة كنا دائما مستعدين ومازلنا نتعاونو مع كل الشركاء من جماعات ترابية التي تريد أن تفتح هاذ الملف لأن هذا أمر كيف ما قلت مرتبط باختصاص للجماعات الترابية، الوزارة مستعدة للتعاون، كانت ومازالت مستعدة دائما للتعاون، لأننا نؤمن فعلا أن هاذ الموضوع ديال تنقل الأشخاص في وضعية إعاقة لابد أنه يوقع فيه واحد التحول.

وبالمناسبة، كاينة جماعات هي صغيرة، ولكن قامت بمجهود في دفاتر التحملات من أجل على الأقل توفير الولوجيات مع شركات النقل لكي تكون فعلا وسائل النقل ولوجة وميسرة للأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، لما اطرحنا السؤال احنا واعيين.. شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الإجابة اللي قدمتها، احنا واعيين بأن فعلا هاذ الاختصاص هو

أصلا للجماعات الحضرية، التي تربطها بشركات النقل والتدبير المفوض دفاتر تحملات، نحن نعلم هذا.

لكن، فقط هؤلاء الأشخاص في وضعية إعاقة أنهم فين ما كان هاذ النقل تدبره سابقا مؤسسات حقيقة تابعة للدولة كانت.. يتحدثون عن الاستفادة، وإن كانت في الحقيقة بحال قانون 5.81 والقانون أيضا كان تيتكلم على النقل ومجانية النقل أو دعمه بشكل كبير، لكن اليوم فعلا اليوم تربط الجماعات بشركات النقل الحضري اتفاقيات.

وهنا بغيت نتكلم، السيدة الوزيرة، لأن هاذ التجربة اللي تكلمتو عليها احنا كانت عندنا تجربة في مدينة الدار البيضاء، بعد الجيل الجديد ديال حافلات النقل الحضري اللي في الحقيقة حافلات مكيفة، حافلات ولوجة بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة وحافلات أيضا مربوطة بشبكة الويفي، يعني حافلات من نوع جديد، وكنا تنتمناو لكن كنا على وشك توقيع أو المصادقة على اتفاقية، على المصادقة على اتفاقية التي تربط أطراف مختلفة، وخصوصا تنتكلم اليوم كاين الجماعات الترابية، وكاين الجهات، وكاين أيضا خصوصا تنتكلم على مجالس العمالات والأقاليم اللي عندها هاذ الاختصاص ديال دعم هؤلاء الأشخاص ودعم النقل المدرسي وضمنهم هؤلاء الأشخاص اللي في وضعية إعاقة.

لكن المشكل فين كان؟ كان عندنا في البطاقة التي مازالت نتمناو أنكم تعجلو بإصدار هاذ البطاقة باش يتحددو هاذ الفئات اللي يمكن يكون هاذ الدعم لهم، لأن هاذ البطاقة هي واحد المفتاح، أنا عارف بأن هاذ البطاقة راه منذ 1993 وهي منصوص عليها في القانون يمكن 5.92، على أساس أنها تكون موجودة متوفرة ولكنها ما صدرتش.

اليوم خصكم، السيدة الوزيرة، وهذا مجهود ديروه ويمكن في العلاقة ديالكم مع هذه الجماعات تقودو الحافلة وتقودو الركب باش توجهو على أساس أن تقدم هذه الخدمة بثمن إما مجانا وإما بثمن مدعوم للتذكرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا، السيد المستشار، على التوضيحات.

فعلا هذي من الخدمات الأساسية، الوزارة كنا قد أنجزنا دراسة حول نظام الدعم الاجتماعي الخاص بالأشخاص في وضعية إعاقة ومن بين الخدمات هي خدمة النقل، وكيف ما أكدتو فعلا أن هذا اختصاص الجماعات، واليوم كاين دفاتر تحملات تتربطها مع وسائل النقل الجديدة، وهذي مناسبة لكي أهنئ كل الجماعات اللي عملت اتفاقيات واستحضرت بُعد الولوجيات لتكون هذه الحافلات ولوجة وميسرة للأشخاص في وضعية إعاقة.

طبعا، في التنظيم السابق أو فيما قبل كان النقل الحضري كانت تدبره الدولة، وبالتالي كانت المجانية اليوم في إطار معهد التحول لابد أن الجماعات أن تجتهد في اتفاقيات وفي دفاتر التحملات، والوزارة مستعدة أنها تعطي التجربة التقنية ديالها من أجل المواكبة طبعا ماشي الدعم المالي، سيصعب أن الوزارة أي وزارة كيف ما كانت تدعم النقل على المستوى الوطني لأننا تنتكلمو على مئات الجماعات، ولكن تنتكلمو على المواكبة التقنية من أجل إنجاح هاذ المشروع.

بالنسبة لموضوع البطاقة، تتعرفو أن البطاقة هي ليس ورقة تصدر، وإلا فاحنا اليوم عندنا في إطار منصة "خدماتي" طلقنا واحد الخدمة مهمة جدا، خدمة متعلقة بإعطاء شواهد الإعاقة، وصلنا لحد اليوم بعد سنة من إطلاق هذه المنصة لإعطاء أكثر من 33 ألف شهادة إعاقة، أكثر من 33 ألف شهادة إعاقة.

طبعا تنعتبرو المنصة مهمة جدا، لأنها وفرت خدمة، وهاذ الخدمة كان عندها دور كبير في زمن الجائحة، استاطعو الأشخاص في وضعية إعاقة يتقدمو للمباريات وينجحو في المباريات مع توفير كل الشروط الضرورية.

اليوم، البطاقة اشتغلنا فيها لأن كان فيها قضية ديال شبكة تقييم وتنقيط الإعاقة، ارتباطا مع الاتفاقية الدولية، المغرب متقدم جدا.

اليوم، مع وزارة الصحة وصلنا لمعالم.. احنا متفقين مع وزارة الصحة وخبرائها والخبرة كذلك اللي اشتغلنا بها، عندنا تصور واضح لهاذ الشبكة ديال التنقيط، تعمل فيها تشاور كبير مع كل الفاعلين.

طبعا، هي اليوم كذلك على طاولة بعض القطاعات الحكومية المعنية لتبدي رأيها ونحسم في الموضوع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

الحاج تويزي، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا، السيد المستشار، على إثارة هذا الموضوع.

وفعلا اليوم قضايا المسنين هذي من التحديات الاجتماعية القادمة ليس فقط في المغرب ولكن عند مجموعة من الدول، وبالتالي فبالنسبة للوزارة اليوم عندنا برنامج وطني مندمج للنهوض بحقوق الأشخاص المسنين، وهاذ البرنامج الوطني هو ثمرة عمل مشترك بين كافة الفاعلين، قطاعات حكومية، مؤسسات وطنية، مجتمع مدني، خبرة كذلك وطنية في هاذ المجال، واليوم الحمد لله هاذ البرنامج جاهز تم تقديمه ومدارسته في مجلس حكومي سابق يعني في نهاية 2020، وهاذ البرنامج تيحدد لنا واحد الطريقة، آليات لأن عندو مخطط تنفيذي، مخطط تنفيذي اللي هو كذلك ثمرة اشتغال بين مختلف المتدخلين.

طبعا، الوزارة هاذ الموضوع إضافة إلى القطاعات أو الفئات الأخرى التي تحظى بالاهتمام، موضوع المسنين عندو اهتمام خاص، وبالتالي نحرس على التتبع الفعلي وعلى أن المديرية المعنية تقوم بزيارات ميدانية لتتبع هذه المراكز، ولأننا تنآمنو بأن الأشخاص المسنين لابد أن يحظوا بالمكانة اللي تيستحقوها، وطبعا المكان الطبيعي للمسن هو في الأسرة، في روابطه الأسرية والعائلية، ولكن عندما تنعدم هذه الروابط العائلية نكون مضطرين أن يكونوا في مؤسسة للرعاية الاجتماعية لضمان كرامتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب.

في الواقع كيف ما قلت التحديات في هاذ الموضوع كبيرة جدا، لأن إلى قرينا ماشي غير في المغرب في واحد العدد ديال البلدان، إلى قرينا مثلا بعض الأرقام اللي تتحدث عن أن عدد المسنين في المغرب إلى حدود 2020 حوالي 4 ملايين ديال الناس، ماشي ساهلة، عمرهم فايت 60 سنة، كذلك تشير التوقعات ديال المندوبية السامية للتخطيط على أنه في أفق 2050 يمكن نوصلو لـ10 ملايين ديال المسنين ما يشكل نسبة تقريبا 23% من الساكنة، وهذا كما قلتي تحدي كبير جدا مطروح علينا، هاذ التحدي أولا عندنا هاذ البرنامج الوطني المندمج، مزيان، بلادنا عندها هاذ برنامج وطني مندمج لهاذ الغاية، الموضوع هو يجب تفعيل هاذ البرنامج وتكون خطط واضحة للوصول في أفق 2025، 2030، 2034، إلى آخره، باش يمكن نوجدو البنيات الأساسية لهاذ الناس اللي اعطاو، فناو شبابهم، فناو حياتهم إما في خدمة الصالح العام.. راه دروك ماشي غير مشكل مادي، ماشي غير مشكل مادي، كاين اللي عندو التقاعد ديالو وما عندو فين يمشي.

إذن، لابد كانت في الواقع ذيك الروابط الأسرية بحكم التغير لأن هذا الواقع ديالنا، هذا واقع معاش أن العادات أن الأخلاق تتغير، أن ذاك الفضاء ديال الأسرة اللي كان حاضن للجد وللجدة بقى ينقرض شيئا فشيئا، وهاذ الشي ناتج ماشي غير ناتج عندنا احنا، واحد الوقيتة راه ما كاينش شي واحد يسمح في باه وأمه، المرأة إلى تزوجت وسمحت في باها وأمها، ولا دري إلى تزوج هذا تيتسمى مسخوط الوالدين معروف في المسائل الشعبية عندنا في المغرب، ولكن الآن ضرورة العيش وكذلك التحولات الاجتماعية اللي هي ما مزياناش اللي تتطرى واخا ما مزياناش راه تتطرى في المجتمع ديالنا، كذلك حتى دور السكن، حتى السياسات العمومية اللي اخذناها في المغرب فيما يخص السكن، السكن الاقتصادي تيعطيوه للناس دابا تيعطيو له 47 مترو تنقولو له ما باقيش تسكن مع أمك وما بقيش تسكن مع باك.

إذن تغير هاذ العادات، أن نتغير إلى عادات سيئة سوف يؤثر أبينا أم كرهنا في مسار ولا في أش غيطرى لهاذ الناس مستقبلا، وبالتالي خصها تكون سياسة واضحة في هاذ الموضوع.

احنا نتمناو على أن المغاربة دياولنا باقي مرضي الوالدين ما تيخليش باه ما تيخليش أمه، ولكن كاين إشكالات الآن تتطور، ونتمناو على أن هاذ السياسات المندمجة اللي قلتو أنها تبني في الواقع واحد المستقبل اللي يمكن هاذ الناس اللي في نواحيتهم يمكن يلقاو واحد المكان اللي يدوزو فيه ما تبقى من حياتهم، راه في واحد الوقيتة غادي يكون شاب متقاعد عندو أولادو ما بقاش عندهم، عندو باش يعيش ولكن ما عندوش اللي يداويه، ما عندوش اللي يهزو، ما عندوش واحد العدد ديال المسائل، إذن خصنا تكون البنيات ديال الاستقبال خصها تكون، نوجدوها، خصنا نوجدو سياسات عمومية واضحة، الدور ديالها هو أننا نحميو هاذ الناس المسنين مستقبلا.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد عن التعقيب.

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، شكرا.

أولا، هو فعلا كما ذكرتو، السيد المستشار المحترم، أنه لابد أننا نحافظو على الروابط العائلية ديالنا، وهذي الروابط العائلية تشكل واحد رأسمال لامادي في المغرب لابد من تثمينه والحفاظ عليه، لأن اليوم عندنا 70 مؤسسة ديال الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين، واحنا في هاذ الزمان اللي مازال فيه روابط، فلابد من الانتباه وبالتالي إلى تقوية هاذ الروابط.

ولهذا فاليوم في الوزارة هاذ السياسة العمومية اللي هي على شكل برنامج وطني مندمج لحماية الأشخاص المسنين، استحضرنا فيه كل هاذ الأبعاد واستحضرنا فيه كذلك تثمين تجربة الأشخاص المسنين، لأنه ماشي فقط غير هذا مسن صافي راه ما عندو ما يعطي، كاين خبرة لابد من تثمينها وهاذ البرنامج يتضمن كل هذه المحاور.

إضافة إلى ذلك، فاليوم القضايا ديال الأشخاص المسنين تحتاج منا عندنا برامج أخرى، برنامج آخر مرتبط اللي هو برنامج "أمان" اللي تنستهدفو فيه فقط مراكز الرعاية الاجتماعية لمعيرة الخدمات للنهوض بالخدمات، لتجويد الخدمات المقدمة، تجويد كذلك البنيات التحتية لهذه المؤسسات.

وفي هذا الإطار، تم توقيع مجموعة من الشراكات مع مجموعة من العمالات والأقاليم لضمان كرامة النزلاء والمستفيدين من هذه البرامج.

ويبقى الرهان هو أننا نراهنو على مجتمع متماسك متضامن، ويبقى هاذ المكان فقط للأشخاص اللي هوما ما عندهمش أواصر عائلية.

أضيف كذلك، أن هاذ الموضوع مرتبط بالمسنين تيجعل اليوم عندنا مرصد وطني خاص بالأشخاص المسنين، صدر تقريره الأول وهو اليوم بصدد إصدار تقرير ثاني.

تنشتغلو كذلك على كرسي علمي مع إحدى الجامعات، لكي يكون هناك خبرة علمية والنهوض بالمعرفة في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية"، هذا اللي كنا دوزناه الآن.

نمر للسؤال الموالي موضوعه "تعزيز وتقوية مؤسسة التعاون الوطني".

الكلمة دائما لفريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذونها لأجل تقوية وتعزيز مؤسسة التعاون الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هي مؤسسة التعاون الوطني لابد من التأكيد أنها مؤسسة تقدم سلة من الخدمات الاجتماعية المتنوعة لأزيد من نصف مليون شخص في وضعية هشاشة كل سنة، عبر تغطية ترابية لمختلف عمالات وأقاليم المملكة، شبكة تفوق 4000 من المؤسسات والمراكز وحوالي 3000 جمعية شريكة.

كنتكلمو إذن على واحد المؤسسة اللي اليوم دورها كبير ومهم جدا، خاصة وبلادنا في ورش مهيكل وهو ورش الحماية الاجتماعية.

الحماية الاجتماعية كما لا يخفى عليكم عندها شقين:

كاين شق التأمين الاجتماعي وشق المساعدة الاجتماعية، والمساعدة الاجتماعية هي التي تقوم على إعادة إدماج أشخاص اللي هوما في وضعية هشة، أو اللي هوما ظروفهم صعبة، وبالتالي فاليوم هاذ الخدمات التي تقدمها مؤسسة التعاون الوطني كأقدم مؤسسة وكفاعل عمومي في مجال المساعدة الاجتماعية، تم طبعا كانت هناك دراسة لتحديد الأولويات بالنسبة للتعاون الوطني، واليوم هناك عقد برنامج المستقبل، هو عقد برنامج في إطار هاذ التحول اللي تنعرفوه، العلاقة التي ينبغي أن تربط الدولة بالمؤسسات العمومية والمقاولات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

فمؤسسة التعاون الوطني هي من المؤسسات القديمة، هناك تقريبا كمؤسسة خاصة تقريبا لجمع تبرعات منذ 57، تطورت إلى أن أصبحت مؤسسة عمومية ولعبت أدوارا كبيرة جدا في العالم القروي وفي المدن، أنا تنعقل هذيك الساعة الناس اللي تيضربو الطرز وواحد العدد المؤسسات كما قلتي 4000 ديال المسائل، إذن هذي مؤسسة إستراتيجية بالنسبة لبلادنا.

إذن احنا علاش طرحنا السؤال؟ لابد من دعمها، راه خصها تدعم أكثر لأن، أولا، البرامج التي تسيرها هي برامج كثيرة جدا تتدخل في جميع المسائل، تتدخل في التكوين، تتدخل في فتح التكوين للنساء والبنات ديال العالم القروي اللي ما تيعرفوشاي، في الأطفال في واحد العدد ديال المسائل اللي عندها طابع اجتماعي.

وبالتالي وجب علينا الاعتماد على هاذ المؤسسة الوطنية القديمة جدا، اللي عندها تاريخ على أن الحكومة خصها تعطيها القيمة، لأن دروك واحد العدد ديال البرامج - ما غاديشاي نذكرهم - واحد العدد البرامج في الواقع اللي أصبحت عاجزة عن القيام بها، علاش؟ لأن ما عندهاش إمكانيات، لأن كانت هذيك الساعة إمكانيات تدخل فيها مداخيل ديال الدولة، فيها واحد العدد، فيها التبرعات، فيها واحد العدد ديال المسائل، ولكن أصبحت عاجزة عن تلبية رغبات الساكنة، لأن الحاجة كبيرة جدا، الهشاشة كثيرة جدا.

وبالتالي، يجب أن نطور العمل ديالها ونطور التمويلات ديالها، باش يمكن تجي توصل واحد العدد أكبر من النساء، من الأطفال، في التكوينات كذلك لأن باش توصل هاذ الشي لابد أن نمكنها من تمويلات خاصة ومن إرادة حقيقية ديالها، وكذلك خصنا نبعدو على السياسة، لأن في الواقع واحد الوقيتة هذا موضوع آخر، لأن في واحد الوقيتة ما كانش تيتبدلو وتتعرفو هاذ الشي، لأن باش تبدل كاتب عام ديال وزارة واحد الوقيتة راه كان خصك واهلاش أش خصك باش تبدلو.

الآن ماشي ما تهضرش على هاذ الحكومة، الحكومات السابقة بدا هاذ الشي حكومة التناوب، أول كاتب عام كان اليازغي اللي في حكومة التناوب حيد برلماني جابو كاتب عام ولات ضجة في البرلمان، علاش؟ لأن.. كان المهم هو أن الإدارة خصها تبقى ما عندها لا (couleur).. واحنا دروك سيسنا الإدارة، لأن تيجي حزب غدا غيجي حزب آخر تيسيس، واحنا مشينا في هاذ الاتجاه.

نتمناو على أن الحكومات الجاية أن نضع حدا لهاذ المسألة، لأن عندما نسيس الإدارة كاتب عام ونسيس كذلك الممثلين في الأقاليم، هذا كيعطي ما تيخليش أي مؤسسة كيفما بغات تكون الكفاءات تقل في هاذ الموضوع، لأن تيكون الدافع الحزبي وتيكون واحد العدد المسائل التي تعطي المسائل باش يمكن أما نذير هذا هنا ولا نذير.. وسمعتو الهضرة، واحد كثرة الهضرة اللي دارت في واحد العدد دالمؤسسات، هذا مشروع، هذا مشكل آخر نتمناو إن شاء الله الحكومات الجاية يمكن نوقفو له، نوقفو احنا كبرلمان، ماشي كحكومة وكمعارضة، نوقفو له لأن نخليو الإدارة هي ديال كلشي، ديال جميع الأحزاب ما نبدلهاش، لأن تتجي أنت كتوجه سياسي تنعطيه ولكن التنفيذ تيكون على مستوى الإدارات.

إذن إلى وصلنا لهاذ الشي غادي نربحو واحد العدد ديال المسائل اللي هي أساسية بالنسبة للتفوق ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، شكرا السيد المستشار المحترم.

فعلا، كما ذكرتو هذي أعرق مؤسسة، مؤسسة التعاون الوطني أعرق مؤسسة اجتماعية بالمغرب، فاعل اجتماعي حيوي في مجال المساعدة الاجتماعية.

طبعا هذه المؤسسة ما تنظنش أننا احنا بعدا في العهد ديالنا سيسناها ولا اعطينها شي حسابات ضيقة، بل بالعكس مؤسسة تشتغل مع الجميع وتشتغل مع الفئات الهشة، تشتغل مع الفئات الهشة في كل أرجاء الوطن، وانتوما تتعرفو الفئات الهشة من أطفال في وضعية صعبة، نساء في وضعية صعبة، المسنين في وضعية صعبة اللي تكلمتو عليهم، المعاقين اللي هوما في وضعية صعبة، وبالتالي فالمؤسسة تتقوم بدور وهي تدخل ضمن مؤسسات تحت وصاية وزارة التضامن.

بالعكس، هذا الدور اللي تتقوم به دور حيوي ومحوري، واحنا في ورش الحماية الاجتماعية اللي أحد المكونات الأساسية فيها هو المساعدة الاجتماعية، المساعدة الاجتماعية يعني إعادة الإدماج للناس اللي هوما في وضعية إقصاء نعاودو ندمجوهم لكي يدمجوا اقتصاديا واجتماعيا.

طبعا، المؤسسة أنا أدعوكم إلى الدفاع عنها لرفع الإمكانيات المالية، لأن فعلا الإمكانيات المالية المرصودة ضعيفة جدا والإمكانيات المالية المرصودة مع ظروف أزمة الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة التعاون الوطني من المؤسسات اللي تضررت كثيرا من تداعيات كوفيد، لأن قلت لها مجموعة من المداخيل، مع ذلك في وزارة التضامن نحرص من خلال تنويع الشراكات على الاستمرار في هاذ البرامج والاشتغال عليها، لأننا تنآمنو بأن هذي مسؤولية وطنية، مسؤولية وطنية قبل كل شيء، ومسؤولية كبيرة جدا، لأنها إزاء فئات هشة لابد من تقديم كل مساعدة لها وخاصة الشباب، واش تتعرفو أن اليوم الشباب اللي تيتكونو في التعاون الوطني لا يشترط الدبلومات؟

تيمكن الواحد ما كملش قرايتو باقي في الابتدائي ويجي نعاودو نديرو لو الإدماج وتتعطى لو فرصة أخرى وتيمكن يندمج في سوق الشغل بكل سهولة ويسر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونتقل للسؤال السادس والأخير المبرمج في جلسة اليوم، وموضوعه "السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عما الذي تحقق من أهداف السياسات العمومية والمندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية الإعاقة 2017-2021؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للإجابة عن السؤال.

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

نعم، شكرا جزيلا.

وأنا في الحقيقة هاذ السؤال يمكن نسألو بطريقة أخرى، نقولك ما الذي لم يتحقق؟ ماشي ما الذي تحقق؟ ولكن بصيغة عكسية ما الذي لم يتحقق؟

اليوم الحمد لله في المغرب، نعم سياسة عمومية مندمجة، مخطط تنفيذي، اليوم في بلادنا الحمد لله، موضوع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هناك اتفاقية مع وزارة التربية الوطنية اللي ومن خلال مخطط التربية الدامجة كنتكلمو على 93 ألف طفل في الأقسام المدمجة، وتنتكلمو على 16 ألف طفل اللي كيستفادو من صندوق الحماية والتماسك الاجتماعي.

أربع خدمات أساسية يحق لنا كمغاربة أننا نفتخرو بها، في تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، اللي كيف ما تبعتو أنه في طيلة هاذ 5 سنوات الأخيرة عرف ارتفاعا مهما، وصلنا لـ165 مليون درهم كغلاف مالي مرصود بواحد المنحة يصل معدلها 1000 درهم للطفل المعاق اللي تيتمدرس في إطار هذا البرنامج، طبعا الشرط الأساسي أنه يكون طفل في وضعية هشة، يعني يكون من أسر فقيرة.

عندنا كذلك خدمة أساسية هي اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية: 60 مليون درهم استفاد منها أكثر من 40 ألف شخص، إضافة إلى تشجيع الاندماج المهني، وهنا نتوقف عند تنظيم مباراة في هاذ الثلاث سنوات الأخيرة، اليوم استطعنا أننا ندمجو 650 موظف اللي هوما في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية، وهذا واحد النجاح كبير لنا كمغاربة في إدماج أشخاص في وضعية إعاقة.

أضيف كذلك، إلى إطلاق الحملة الوطنية، نسمع خاصة بزرع القوقعات الإلكترونية واللي تنعتبروها واحد الإنجاز مهم، 800 طفل في وضعية عوز غيستافدو، إن شاء الله، في إطار هاذ السنتين من هاذ البرنامج اللي عملناه مع شركاء أساسيين، منهم منظمة لالة أسماء للأطفال الصم، وأضف إليها مجموعة من البرامج الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

لكم الكلمة، السيد المستشار، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على الإجابة.

واحنا ما تنشكوش في المجهودات ديالكم والعمل ديالكم اللي كتقومو به، غير بغينا نتقاسمو معاك، السيدة الوزيرة، المشاكل والمعاناة ديال الآباء والأمهات، المشاكل اللي تيعانيو منها هاذ الوليدات، احنا تنشوفو بكل صراحة المشاكل اللي تيعانيو منها، ذاك الشي زعما راه ما تيتصورش، كاين اللي عندو وليد، كاين اللي عندو جوج، احنا دابا عندنا والله إلى في برشيد كاينين 3 مع أمهم بوحدها عليهم، والله الدولة والحكومة والله ما تتعطيهم سنتيم، غير الحمد الله ملي كاين المحسنين اللي تيتعاونو معهم واللي واقفين معهم وتيديرو معهم، أنا تنعطي لك هاذ الحالة ولا جيتي بغيتي تشوفيها أجي نوريها لك في برشيد، كاينة.

كاينة المشاكل اللي هي كبيرة ديال هاذ الناس هذو اللي خصنا نعطيوهم واحد العناية خاصة ديال هاذ الوليدات، راه واحد المشاكل اللي تيتحملوها، أنا من هاذ القبة تنعطيهم التحية والاحترام والتقدير

لهاذ الآباء اللي متحملين هاذ المسؤولية وهاذ المشاكل اللي تيعانيو منها مع هاذ الوليدات.

احنا تنشوفو كاين اشتغال الأشخاص في هاذ وضعية إعاقة، كاين واحد 7% من المنصوص عليهم في القانون اللي كاينة ديال الكوطا محددة في القانون ما تياخذوهاش، القانون ديال 97.13 أكيد ما تتعطاش، خص الأساتذة لأنهم عاوتاني دابا الأساتذة الآن الأطفال وصلو واحد العدد ديال 93 ألف لتكوينهم، دابا 93 ألف راه ما غاداش تغلب الحكومة باش توقف معهم وتدير لهم واحد المنحة خاصة، لأن هذو راه غير ولاد الضعفاء والدراوش اللي ما عندهمش، ما فحالهمش وتتصيب عندو واحد جوج وليدات اللي عايش معهم واحد المحنة كبيرة.

فلهذا تنطلبو منكم، السيدة الوزيرة، باش توفرو مراكز للأطفال في وضعية إعاقة، الآن الجمعيات تيكريو المحلات وما كايناش شي إعانة من عندكم انتوما، ما تتعاونهمشاي على الكرا، خصهم تديرو لهم مؤسسات فين تعاونهم، كاين جمعيات اللي باغيين يتعاونو جادات وباغيين يخدمو، إذن خص الحكومة تتعاون معهم وكاين الناس اللي تياخذو هاذ الوليدات هذوك المتسولين وتيسعاو بهم، هذاك حتى هو خصنا نشوفو فين هي حقوق حماية الطفولة، وكنشوفو واحد العدد ديال المشاكل اللي تيعيشو فيها.

السيدة الوزيرة،

بغيناكم اليوم تاخذو بعين الاعتبار هاذ المشاكل اللي كيعيشو فيها هاذ الوليدات وتوقفو معهم وقفة حاسمة، وبغينا توجدو لهم حوايج باش نعاونو هاذ الآباء، راه هوما في محنة كبيرة الله يجازيكم بخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيدة وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هو فعلا لا يمكن إلا أن نوجه تحية خاصة لكل الآباء والأمهات اللي عندهم أطفال في وضعية إعاقة، ونحن نعلم المجهود الكبير اللي تيقومو به، خاصة الحرص ديالهم على التمدرس ديال الأبناء ديالهم، على أنهم يقومو بالحصص ديالهم ديال الترويض، يعني مجهود جبار تيقومو به الأسر، فلا يسعنا إلا أننا نحييوهم على هاذ المجهود.

طبعا، الحكومة وبلادنا تبذل مجهودات كبيرة للأشخاص في وضعية إعاقة، تكلمت على المجهود اللي تعمل في التمدرس واللي احنا مستمرين فيه، واللي اليوم كاينة أرقام في إطار المخطط الوطني للتربية الدامجة أن الأطفال الوضع الطبيعي هو يكونو في المدرسة، هو يعني يلتحقو بالمدارس ماشي تكون مراكز خاصة بهم، لأن الإدماج بمعنى أنهم يكونو في إطار منظومة التربية والتكوين مع زملائهم مع أطفال آخرين اللي في السن ديالهم.

بالنسبة للموضوع ديال 7%، قطاعات حكومية كثيرة تجتهد في تطبيق 7%، واحنا تنتابعو من خلال اللجنة التقنية وستعقد اللجنة الوزارية الخاصة بتتبع السياسات والإستراتيجيات في الأسبوع القادم إن شاء الله الإعاقة، واللي تتكون مناسبة لإعطاء الحصيلة حول كل البرامج التي تم إنجازها.

بالنسبة للتسول، عندنا خطة وطنية لمنع استغلال الأطفال في التسول مع رئاسة النيابة العامة، واليوم الحمد لله هاذ الخطة تسير بواحد الإرادة مشتركة بين كل الشركاء، إرادة كبيرة جدا لإنجاحها، لا يمكن أن نتساهل مع استغلال الأطفال في هاذ الظاهرة، لأن هذا هو المدخل للعنف، للإساءة، للاستغلال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار من فضلك..

شكرا السيدة الوزيرة.

ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة.

أشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة.

محضر الجلسة رقم 379

التاريخ: الثلاثاء 02 ذو الحجة 1442هـ (13 يوليوز 2021م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ساعة واثنتا عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة السابعة مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي والتعاقدي؛

2- مشروع قانون إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي؛

3- مشروع قانون إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية؛

4- مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958)، بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية؛

5- مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71؛

6- مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 5.120 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي كما تم تغييره وتتميمه، وذلك في إطار قراءة ثانية؛

7- مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"؛

8- مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 الصادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008).

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على ست (6) مشاريع قوانين ومقترحي قانونين، ولقد سبق لأمين الجلسة أن تلا هذه القوانين والمقترحات في جلسة المراقبة.

وقبل الشروع في مناقشة النصوص التشريعية المدرجة في جدول الأعمال لهذه الجلسة، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وكذلك إلى السيد رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وكذلك للسيد رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك للسيد رئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، ولا أنسى السادة الوزراء، السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان، وكذلك السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وكذلك للسيدة وزيرة السياحة وللسيد وزير الشغل والإدماج المهني وللسيد وزير الثقافة والشباب والرياضة على المجهودات الجبارة التي بذلوها جميعا أثناء الدراسة في اللجنة.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي"، المحال علينا من طرف مجلس النواب.

الكلمة للسيد وزير الدولة لتقديم المشروع.. فليكن كذلك.

السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

يسعدني أن أقدم أمام حضراتكم عرضا مختصرا لمشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي، وأود في البدء أن أؤكد على أننا في هذا المشروع لا نقترح تنظيم العمل التطوعي عموما، فالعمل التطوعي عموما سيبقى خاضعا للقواعد العامة التي لا علاقة لهذا المشروع بها.

هذا المشروع، حضرات السيدات والسادة المحترمون، يستهدف تشجيع العمل التطوعي الذي يأخذ بعدا تعاقديا، ولعل أهم ما جاء في هذا المشروع هو أنه سن أحكاما ضريبية ستؤهل الجمعيات، ستؤهل الأشخاص المعنويين الذين سيباشرون العمل التطوعي التعاقدي من الاستفادة من إعانات ومساهمات لن تخضع للمقتضيات الضريبية، أي أنها سوف تتمتع بالإعفاء.

أعتقد أنه إذا كان هذا النص وحده ضمن هذه النصوص يكفي أن يكون دليلا على أن المملكة، بالرغم من كل ما قيل ويقال تسير في الاتجاه الصحيح في دعم العمل الجمعوي.

نعم، العمل الجمعوي يعاني من مشاكل، لكن في الجانب الآخر

هناك دعم، هناك توجه من أجل بلورة عمل جمعوي تطوعي قادر على كسب الرهانات ومواجهة التحديات.

وغني عن الذكر أن جلالة الملك سبق له في خطاب أمام البرلمان أن دعا إلى تشجيع وتبسيط مساطر التطوع، حيث قال جلالته: "**وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسة اجتماعية ناجعة أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات، ولهذه الغاية ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية ودعم المبادرات الاجتماعية والمقاولات المواطنة**".

كان المغرب قد عرف في الولاية التشريعية السابقة حوارا وطنيا حول المجتمع المدني، كانت له مخرجات، ومن ضمن تلك المخرجات كان هناك توصية بإخراج هذا المشروع الذي بين أيديكم.

نحن، حضرات السيدات والسادة، جزء من العالم، والعالم أصبح يعطي للتطوع أهمية خاصة، ويكفي أن أذكر هنا أن الأمين العام للأمم المتحدة قدم خطة متكاملة من أجل إدماج العمل التطوعي في خطط التنمية المستدامة لعام 2030، بل إن العمل التطوعي أصبح له يوم في السنة، بل إن العمل التطوعي كانت له سنة كاملة بقرار من الأمم المتحدة، وهذا بسبب ما للعمل التطوعي من آثار ليس فقط الآثار الاجتماعية، بل حتى الآثار التنموية، ولا أحتاج هنا إلى أن أدخل في التفاصيل، فبين أيديكم التقديم الذي تقدمت به أمام اللجنة وفيه من البيانات والمعطيات ما يمكن الرجوع إليها.

إذن هذا المشروع جاء في 10 أبواب تتفرع إلى 47 مادة.

الباب الأول: ويتكون من 7 مواد تتناول تعريف العمل التطوعي التعاقدي ومرتكزاته والجهات التي لها حق تنظيمه، مع التمييز بين عقد التطوع وعقود التوظيف والشغل وتقديم الخدمة.

الباب الثاني: يتضمن شروط تنظيم العمل التطوعي التعاقدي داخل المغرب أو خارجه وانطلاقا منه، بمعنى أنه كاين تطوع العمل التطوعي التعاقدي داخل المغرب، ويمكن أن يكون خارج المغرب، ولكن حينما يكون انطلاقا من المغرب هذا هو الذي يهم هذا المشروع.

ويتكون هذا الباب، أي الباب الثاني، من 12 مادة، تنص على ضرورة الحصول المسبق على اعتماد من طرف الإدارة، لأن هذا غادي يكون واحد الوضع يتيح إمكانيات لممارسة هاذ العمل، فالأمر يتطلب واحد النوع من المعطيات التي تضفي الثقة على هاذ العمل، وبالتالي كيكون هناك واحد الجهة اللي غادي يحدد نص تنظيمي ماهيتها ومكوناتها، هي التي يتقدم أمامها بالمشروع الذي يراد من أجله التطوع التعاقدي، فتقوم بتقديم الاعتماد داخل أمد معين، اللي كيمكن يمتد حتى لأربع سنوات.

وطبعا هناك **الباب الثالث**: يتضمن شروط الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي، ويتعلق بتحديد الشروط التي يجب أن تتوفر في المتطوع المتعاقد والبيانات التي يجب أن يتضمنها عقد التطوع، خصوصا الموضوع ديال الالتزامات والحقوق.

الباب الرابع: يتكون من مادتين تتناولان حقوق والتزامات الجهة المنظمة للعمل التطوعي التعاقدي، وفي ذلك تفاصيل.

الباب الخامس: يتكون من مادتين تتضمنان حقوق والتزامات المتطوع المتعاقد، ومن بينها مثلا الحق في إطلاعه على طبيعة العمل التطوعي التعاقدي والأعمال الذي سيقوم بتنفيذها إلى غير ذلك.

الباب السادس: يتضمن قواعد تنظيم العمل التطوعي التعاقدي، ويتكون من سبع مواد، فهاذ المواد تنص على مجموعة من المقتضيات، لاشك أن السيدات والسادة المستشارين قد أحاطوا علما بها.

الباب السابع: يتعلق بمراقبة العمل التطوعي التعاقدي، ويتكون من 4 مواد.

الباب الثامن: ويتكون من 3 مواد ويتعلق بالسجل الوطني للعمل التطوعي التعاقدي، وطبعا تنص هذه المواد ضمن ما تنص على الاختصاصات التي ستتولاها الإدارة التي ستقوم بإمساك هاذ السجل الوطني وما تعلق به.

الباب العاشر: وهو الباب الأخير، يتكون من مادتين، حيث يتضمن أحكاما ختامية تحث الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وباقي الأشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون العام والخاص باتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع العمل التطوعي التعاقدي داخل المغرب أو خارجه وانطلاقا منه.

إذن نحن أمام واحد المطلب ديال الفاعلين الجمعويين، قبل من الفاعلين المؤسساتيين، ولذلك، فهاذ المشروع تم إنجازه بتشاركية تامة مع فاعلين جمعويين أساسيين في الوطن، قمنا وإياهم بالاشتغال عليه وتوقيع مسودته قبل إحالته على كافة الجهات الحكومية المعنية التي توافقت عليه، وهو التوافق الذي جسده أيضا مجلس النواب بعد إيقاع بعض التعديلات، التي نشكر المجلس عليها، وأعتقد بأنه، وهو يعرض عليكم، يعرض في صيغة ملائمة جديرة بأن يتفضل المجلس الموقر بتثمينها.

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد وزير الدولة.

هل المقرر يريد تلاوة تقريره؟

لا أعتقد، التقرير وزع إلكترونيا وورقيا.

الآن غادي نفتح باب المناقشة:

هل من راغب في تناول الكلمة؟

أعتقد لا أحد.

إذن غادي ندخلو مباشرة لعملية التصويت:

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

إذن غادي **نعرض مشروع القانون برمته:**

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي".**

شكرا للسيد وزير الدولة.

غادي ننتقلو الآن إلى الدراسة والتصويت على "مشروع قانون إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي"، المحال علينا من طرف مجلس النواب.

الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، أود التأكيد على أن إعداد مشروع هذا القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي قد تم في ظل النقاش المجتمعي الواسع الذي يهدف إلى بناء تصور مشترك حول نظام ضريبي جديد، يواكب المستجدات على المستويين الوطني والدولي.

وباعتبار الدور المحوري للمنظومة الضريبية في رسم معالم السياسة الاقتصادية، فقد تم استحضار التوجيهات الملكية السامية، الواردة في العديد من خطب جلالته، والتي تضمنت تعليمات واضحة ومحددة، ساهمت في بلورة هذا النظام الضريبي الجديد.

السيدات والسادة،

إن التقييم الدقيق لنظامنا الجبائي، كشف عن وجود العديد من الاختلالات والنواقص فيما يخص الفعالية والعدالة، تحول دون تحقيق أهدافه التحفيزية وإعادة توزيع الدخل وتنشيط نموذج التنمية الاقتصادية وتحسين قدرته على الإدماج الاجتماعي ومواكبة متطلبات الاستدامة البيئية، كل هذه النواقص تم تشخيصها ومعالجتها في إطار رؤية تشاركية للإصلاح الضريبي.

وقد اعتمدت أشغال المناظرة الوطنية الثانية للجبايات على منهجية التشاور الواسع والمتعدد المشارب مع مختلف الفاعلين العموميين والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والجمعية ونخبة من الخبراء وذوي الاختصاص، ونخص بالذكر منها: الهيئات الدستورية والبرلمان والوزارات والجماعات الترابية والأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية والجمعيات والمواطنين، حيث وصلت مساهماتها إلى 167 اقتراحا مكتوبا، وقد عهد إلى لجنة علمية تتبع وتنسيق الأشغال

التحضيرية للمناظرة ومناقشة مختلف المقترحات التي تصدر عن مجموعات العمل الموضوعاتية الأربع عشرة (14) ذات تركيبة متنوعة، والتي قامت بدراسة وتحليل المساهمات الخطية وبلورة اقتراحات على المستوى العملي والتشريعي.

وقد خلصت أشغال هذه المناظرة إلى تبني 78 توصية، شكلت القاعدة التي تم على أساسها صياغة مشروع هذا القانون.

ولقد مكن تطابق مخرجات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات وتوصيات النموذج التنموي الجديد من بلورة مشروع متكامل لإصلاح النظام الجبائي الوطني، من خلال تحديد مكوناته ومبادئه وأهدافه وآليات تطبيقه وتحديد الإجراءات المواكبة لتنزيله بصفة متدرجة، ووفق أولويات وطنية محددة وبرمجة زمنية متدرجة.

وفي هذا السياق، تم صياغة هذا القانون الإطار، ليكون تعبيرا صادقا عن الإرادة العامة من أجل الإصلاح والتزاما جماعيا بالاختيارات والتدابير التي تم تحديدها.

وتتمثل الأهداف الأساسية التي يحددها هذا القانون الإطار فيما يلي:

1. تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة:

ولهذا الغرض تلتزم الدولة في هذا المشروع بتكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة لتقويم الاختلالات الحالية المتعلقة بنطاق تطبيقها وتعدد أسعارها والحق في خصمها وإرجاعها، خصوصا بالنسبة لبعض القطاعات الحيوية الخاصة أو التابعة للدولة.

وبهدف ضمان مساواة الجميع أمام الضريبة ستعمل الدولة على تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة، وذلك باعتماد توجه تدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، طبقا للممارسات الفضلى، وسيتم كذلك التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي بشكل تصاعدي فيما يخص الأشخاص الذاتيين، مع الحرص بالموازاة على توسيع الوعاء الضريبي وضمان توازن المالية العمومية.

كما تم في هذا السياق، الالتزام بإدماج القطاع غير المهيكل كهدف استراتيجي، بالإضافة إلى تعزيز آليات محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وذلك من خلال إرساء نظام جبائي مبسط وسهل الولوج وتعزيز آلية المراقبة وسن جزاءات مناسبة للمخالفات المرتكبة ووضع برامج للتحسيس والمواكبة بمشاركة جميع الفاعلين المعنيين.

2. تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة:

حيث تلتزم الدولة في هذا المجال بضمان حقوق الملزمين وحقوق الإدارة وتعزيز علاقات الثقة بينهما، من خلال تأطير السلطة التقديرية للإدارة فيما يخص تفسير النصوص الجبائية وتحديد أسس فرض الضريبة وعبء تقديم الإثباتات اللازمة.

وستسهر الدولة كذلك على توضيح وتحسين مقروئية النصوص، للحد من الاختلاف في تأويلها وضمان حسن تطبيقها مع الالتزام بالتوجه نحو التقائية الأحكام الجبائية مع القواعد العامة للقانون والقواعد المحاسباتية.

كما سيتم العمل على تثمين المهام المنوطة بالهيئات المكلفة بالطعون الضريبية وضمان استقلاليتها.

3. تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية:

ومن أجل ذلك سيتم العمل على توسيع الوعاء الضريبي وترشيد التحفيزات الجبائية بعد تقييم أثرها الاجتماعي والاقتصادي.

وسيتم كذلك تشجيع المقاولات على الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والمحدث لفرص الشغل، لاسيما في القطاعات ذات الأولوية كالصناعة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار، مع دعم تنافسيتها على الصعيد الوطني والدولي.

وسيتم أيضا، تشجيع إعادة هيكلة مجموعات المقاولات في أفق تحسين تنافسيتها وحكامتها.

4. إصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبية:

من أجل تحقيق التنمية الترابية وتعزيز العدالة المجالية، يهدف كذلك هذا القانون الإطار إلى إصلاح جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، التي تشكل مكونا أساسيا من مكونات النظام الجبائي، وذلك من أجل تبسيطها وترشيدها وملاءمتها مع جبايات الدولة وضمان موارد قارة لفائدتها، مع وضع نمط حكامة مناسب لها.

5. تعزيز نظام الحكامة الفعالة والنجاعة:

وذلك من أجل تجويد الخدمات المقدمة للملزمين، حيث ستحرص الدولة على مواصلة ورش تحديث ورقمنة الإدارة ودعم مواردها البشرية وتعزيز علاقة التعاون مع شركائها وتطوير آليات التبادل بين نظم المعلوميات.

كما يقترح كذلك إدراج قيم المواطنة الضريبية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

السيدات والسادة،

لقد جرت النقاشات داخل لجنة المالية في أجواء اتسمت بروح عالية من المسؤولية والإرادة القوية، وتعبأت كامل الجهود من أجل رسم معالم الإصلاح الجبائي في مراحله التشريعية، استشعارا من السيدات والسادة المستشارين لأهمية مضامينه والرهانات المنتظرة منه.

ولابد أن نعيد إلى الأذهان أن هذا المشروع هو ثمرة انخراط جماعي لمختلف مكونات المجتمع، يجسد التصور المشترك من أجل وضع أسس للإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية.

ومن شأن هذه التعبئة المجتمعية الشاملة التي واكبت جميع

مراحل إعداد مرتكزات الإصلاح الجبائي، أن تشكل في تكاملها ضمانة لإنجاحه وتحقيق أهدافه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هل المقرر يريد أن يقدم تقرير اللجنة؟

إذن لا.

غادي نفتح باب المناقشة:

هل هناك من متدخل؟

لا أحد.

إذن غادي **ندخل في عملية التصويت:**

أولا، غادي **نعرض الديباجة ديال مشروع قانون الإطار للتصويت:**

الموافقون: بالإجماع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، **وافق المجلس بأغلبية 23؛ ضد 3؛ مع امتناع لا أحد (الموافقون= 23؛ المعارضون= 03؛ الممتنعون= 00).**

المادة 4:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

إذن، **وافق المجلس على المادة 4.**

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون = 23؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

غادي **نعرض الآن المشروع برمته:**

الموافقون= 23؛

المعارضون= 00 (لا أحد)؛

الممتنعون= 03.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون الإطار رقم**

69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي بالأغلبية 23 مع امتناع 3، دون معارض (الموافقون= 23؛ المعارضون= 00؛ الممتنعون= 03).

الآن غادي ننتقلو إلى الدراسة والتصويت على "مشروع قانون الإطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية"، المحال طبعا علينا من طرف مجلس النواب، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظاركم مشروع القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، كما تمت المصادقة عليه بالإجماع من طرف لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ويشكل هذا المشروع إلى جانب "مشروع القانون رقم 82.20 الذي يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية"، الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع بمجلس النواب وإحالته على مجلسكم الموقر، رزنامة قانونية متكاملة، تتوخى تنزيل الرؤية الإصلاحية لصاحب الجلالة حفظه الله، المرتكزة على التسريع الاقتصادي ونجاعة المؤسسات وتكريس مثالية الدولة وبناء اقتصاد قوي وتنافسي، يحفز المستثمرين والمبادرة الخاصة وخلق مناصب الشغل.

ويندرج مشروع هذا القانون الإطار ضمن مقاربة إصلاحية شاملة مندمجة وإرادية، إذ يحدد هذا المشروع 9 مبادئ مؤطرة لهذا الإصلاح:

- استمرارية المرفق العام وقابليته للتغيير؛

- المنافسة الحرة والشفافية؛

- حماية الحقوق المكتسبة؛

- مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- التعاضد في استعمال الوسائل؛

- استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى التسيير؛

- التدبير القائم على النتائج؛

- التدرج في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- مشاركة جميع الفاعلين المعنيين في تحقيق الأهداف الأساسية لهذا القانون الإطار.

وتتمثل الأهداف الثمانية للمشروع فيما يلي:

- أولا، تدعيم الدور الإستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية للدولة؛

- إعادة تحديد حجم القطاع العام وترشيد النفقات العمومية من خلال عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وضبط إحداثها؛

- الحفاظ على استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مسؤولية أجهزة إدارتها وتسييرها؛

- تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- تعزيز أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من نجاعتها الاقتصادية والاجتماعية؛

- تحسين فعالية المراقبة المالية للدولة؛

- تثمين أصول المؤسسات والمقاولات العمومية وتنمية مواردها؛

- وأخيرا، إرساء تقييم دوري للمهام الموكولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والأنشطة التي تدخل ضمن غرض المقاولات قصد التحقق من جدواها.

وفيما يتعلق بمحتوى مشروع قانون الإطار، أذكر أهم التدابير المتخذة الواردة فيه وهي ستة:

1. إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل عقلنة المحفظة العمومية وإحداث هيئات قوية ذات بنية مالية مستدامة وكذا ترشيد الموارد المالية للدولة والاستفادة من اندماج الفاعلين العموميين؛

2. تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، وخاصة عبر تدعيم مهنية وانتظام اجتماعات الأجهزة التداولية لهذه المؤسسات، من خلال تدابير تهم تقليص حجم هذه الأجهزة التداولية إلى الحدود المتعارف عليها وكيفية اشتغالها، من خلال لجان متخصصة وكذا كيفية تعيين أعضائها، من حيث مراعاة الإنصاف واللجوء إلى أعضاء مستقلين وكذا إرساء تعويضات لأعضاء المجالس التداولية؛

3. تعميم آلية التعاقد كوسيلة لترسيخ حسن الأداء وثقافة التدبير القائم على النتائج، وقد تم تكريس التعاقد متعدد السنوات في جميع العلاقات، سواء بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أو داخل هذه الهيئات أو مع مسؤوليها؛

4. ضبط عملية إحداث المؤسسات والمقاولات العمومية عن طريق وضع معايير صارمة وإرساء قواعد واضحة لهذا الغرض؛

5. التقييم الدوري لمهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية الذي يعتبر آلية مهمة في عقلنة المحفظة العمومية، حيث يمكن هذا التقييم من إعادة النظر في مهام بعض المؤسسات أو أنشطة بعض المقاولات العمومية أو في نمط حكامتها أو تموقعها أو إعادة هيكلتها على أساس التوصيات الصادرة؛

6. تحديث المراقبة المالية للدولة، حيث يتم إرساء منظومة جديدة

للمراقبة المالية للدولة، تتوخى الفعالية والتركيزعلى حسن ونجاعة أداء هذه المؤسسات واستباق ومعالجة مخاطرها وتدعيم استقلاليتها على مستوى التسيير، موازاة مع تكريس الربط بين المسؤولية والمحاسبة.

وعلى صعيد آخر، فإن هذا الإصلاح ينسجم مع مقتضيات الجهوية المتقدمة، حيث تنص المادة 53 من المشروع، على أنه يتعين على هذه المؤسسات والمقاولات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار عند برمجة مشاريعها للالتزامات المعبر عنها على المستوى الجهوي والترابي، من أجل المساهمة في إنجاح الجهوية المتقدمة، لاسيما من خلال تطوير الشراكات والمساهمة المالية.

كما ينص مشروع القانون الإطار على ضرورة ملاءمة النصوص التشريعية الخاصة بإحداث المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية، وفقا للأهداف الأساسية والمبادئ الواردة في مشروع القانون الإطار.

وبشكل عام، يمكن القول أن هذا الإصلاح الذي يتطلب مثابرة ومشاركة جميع الأطراف المعنية، سيساهم دون شك في التجاوب الناجع مع انتظارات المواطنين، خاصة على مستوى جودة الخدمات والمرافق العمومية وتكلفتها واستمراريتها.

ومن الأكيد أن إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية يمثل مدخلا هاما لإصلاح القطاع العام في شموليته، بما فيه الإدارة والهيئات العمومية الأخرى.

وختاما، أود التأكيد على أن الهدف الأسمى يتجلى في توطيد مكتسبات بلادنا ووضع القطاع العام على سكة الإصلاح في خدمة الرهانات الكبرى لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير أعتقد.. (وزع) والمداخلات غادي يقدموها كتابة.

الآن غادي ندوزو لعملية التصويت.

غادي **نعرض، أولا، الديباجة ديال مشروع قانون الإطار للتصويت:**

الموافقون: بالإجماع.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون = 23؛

المعارضون= 3؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن وافق المجلس على المادة 4 بالأغلبية.

المادة 5:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 6:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 7:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 8:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 9:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن، **وافق المجلس على المادة 9 بالأغلبية 23؛ ضد 3 (الموافقون= 23؛ المعارضون= 03؛ الممتنعون= 00).**

المادة 10:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 11:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 12:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 13:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 14:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 15:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 16:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 17:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 18:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 19:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 20:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 21:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 22:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 23:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 25:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 26:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 27:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 28:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 29:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 30:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 31:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 32:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 33:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 34:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 35:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 36:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 37:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 38:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 39:

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

إذن، **وافق المجلس (على المادة 39 بالأغلبية).**

المادة 40:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 41:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 42:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 43:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 44:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 45:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 46:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 47:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 48:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 49:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 50:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 51:

الممتنعون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

المادة 52:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 53:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 54:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 55:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 56:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 57:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 58:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 59:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي **نعرض المشروع برمته:**

الموافقون= 23؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 00.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون الإطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية بالأغلبية".**

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 39.21 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية"، المحال علينا طبعا من طرف مجلس النواب.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يهدف مشروع هذا القانون إلى تتميم الفصل الرابع من الظهير الشريف الصادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بإضافة مهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تطبق عليها أحكام هذا الظهير الشريف، وذلك حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم بموجب نص تشريعي، يحدد على الخصوص الضمانات الأساسية الممنوحة لهم والواجبات الملقاة على عاتقهم بما يتلاءم وخصوصيات المهام التي يطلعون بها داخل المنظومة الصحية وطبيعة التحديات والمخاطر التي تواجههم.

إن مشروع هذا القانون يأتي تجسيدا للورش الملكي الهام، المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، والذي يتوقف إلى حد كبير على تأهيل المنظومة الصحية، لاسيما من خلال مراجعة الإطار القانوني الحالي لمهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام، باعتباره مدخلا لإقرار التوازن بين الالتزامات المهنية لهذه الفئات والحقوق المرتبطة بها، بما يضمن استقطاب الكفاءات الملائمة والمحافظة عليها، بغية تحسين العرض الصحي العمومي وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية.

وإن من شأن اعتماد هذا المشروع أن يساهم في تمكين بلادنا من إرساء مبادئ الوظيفة العمومية الصحية وترسيخها، أساسا عبر الحفاظ على سيرورة المرفق العام الصحي وضمان الحياد في تقديم الخدمة الصحية العمومية وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير وزع.

لا أحد ما كيرغبش يهضر.

غادي ندوزو لعملية التصويت، هي مادة فريدة واحدة:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي **نعرض القانون برمته:**

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية".**

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71".

الكلمة دائما للسيد الوزير لتقديم المشروع.

السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أقدم أمامكم اليوم، "مشروع القانون 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون 011.71".

أود في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والسيدات والسادة أعضاء هذه اللجنة لتجاوبهم السريع وتفضلهم بالموافقة والتصويت بالإجماع على مشروع هذا القانون.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن أطر الأكاديميات تخضع حاليا للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بموجب القانون 1.77.216 المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.

ويندرج مشروع هذا القانون ضمن التفاعل الإيجابي للحكومة مع ملف أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وتعزيز المكتسبات الهامة التي تحققت لها في ظل النظام الأساسي الخاص بهذه الفئة.

كما أن من شأن المشروع الجديد أن يؤكد مبدأ المماثلة بين هذه الأطر وأطر التدريس الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وهو الأمر الذي سيوفر لأطر الأكاديميات الاستقرار المهني والأمن الوظيفي، ويتيح لها النهوض بالمهام التربية المنوطة بها، ويعزز مكانتها ضمن ورش إصلاح المنظومة التربوية، وخاصة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المكلفة بالنموذج التنموي الجديد وكذا القانون الإطار.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير وزع علينا وعليكم.

هل من راغب في تناول الكلمة؟

لا أحد.

غادي **ندوزو للتصويت على المادة الفريدة في هاذ المشروع، التي يتألف منها:**

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي **نعرض المشروع برمته:**

الموافقون: بالإجماع.

شكرا.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب قانون رقم 011.71".**

شكرا للسيد الوزير.

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، كما تم تغيير وتتميمه، المحال علينا من طرف مجلس النواب، في إطار قراءة ثانية.

الكلمة للمقرر لتقديم التقرير وكذلك المقترح، إذا ما رغب في ذلك..

ما بغاش، مزيان.

الآن المناقشة.. ما كايناش.

غادي ندوزو للتصويت.

غادي **نعرض العنوان المقترح للتصويت كما عدله مجلس النواب.**

الموافقون: بالإجماع.

المادة 1: المحالة علينا طبعا في إطار قراءة ثانية، وذلك بعد تعديلها من طرف مجلس النواب:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي **نعرض مقترح قانون.**

الموافقون: بالإجماع.

وبذلك، **يكون مجلس المستشارين قد وافق على مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي، كما تم تغيره وتتميمه بإجماع الحاضرين.**

الآن غادي ننتقلو للدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"".

الكلمة للحكومة.

<u>السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر في هذه الجلسة بـ"مشروع القانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19""، الذي تمت المصادقة عليه بمجلس الحكومة المنعقد بتاريخ فاتح يوليوز 2021.

والجدير بالذكر، أنه منذ انتشار الجائحة بالمغرب خلال شهر مارس 2020، بادرت الحكومة بتعليمات ملكية سامية، إلى اتخاذ العديد من التدابير لفائدة المقاولات المتضررة والعاملين لديها من أجل الحفاظ على مناصب الشغل، حيث تم وضع مجموعة من الإجراءات الاستباقية عن طريق لجنة اليقظة الاقتصادية، همت المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي، وتم في هذا الصدد إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية من أجل تفعيل هذه الإجراءات في ظل حالة الطوارئ الصحية.

وتحصينا للمكتسبات التي راكمتها بلادنا في هذا المسار، كان لابد من تتميم بعض هذه النصوص القانونية بإدراج تعديلات على بعضها، وبهذا الخصوص تم إعداد مشروع القانون الذي نحن بصدد عرضه أمام أنظاركم اليوم، والذي سيعدل ويتمم 3 نصوص قانونية سابقة، وفق الآتي:

- **القانون الأول** موضوع التعديل يتعلق بمرسوم رقم 2.20.605 الصادر في 26 من محرم 1442، (15 سبتمبر 2020)، بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، المؤمنين لدى الصندوق والمتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

الهدف من هذا التعديل هو التنصيص على اعتبار العاملين المشار إليهم بموجب هذا القانون، الذين توقفوا عن العمل بسبب جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، في حكم فترة توقف مؤقت لعقد شغل بالنسبة للأجراء وفق أحكام المادة 32 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل وفترة توقف مؤقت لعقود تكوين بالنسبة للمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج، وتظل بالتالي العلاقة التعاقدية مع مشغليهم قائمة.

- **القانون الثاني**: موضوع التعديل هو القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لمواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة من جراء تأثر نشاطهم بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" والعاملين لديهم المتضررين من تداعيات تفشي هذا الفيروس.

الهدف من هذا التعديل هو وضع إطار قانوني لتمكين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من إعفاء التعويضات والمساعدات العائلية المنصوص عليها في المادة 57 من البند 2 من المدونة العامة للضرائب، الممنوحة للأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وعدم احتسابها ضمن وعاء واجبات الاشتراكات المستحقة للصندوق المذكور، إذا كان مجموع هذه التعويضات والمساعدات وكذا التعويضات المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون لا يتجاوز 50% من متوسط الأجر الصافي بعد خصم الضريبة على الدخل المفروض برسم شهري يناير وفبراير 2020.

- **القانون الثالث** موضوع التعديل، هو القانون المتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد التكوين من أجل الإدماج الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.93.16، الصادر في 29 من رمضان 1413 (23 مارس 1993).

والهدف من التعديل هو إقرار مسألة تأجيل تاريخ عملية احتساب نسبة تشغيل المتدربين في إطار عقود التكوين من أجل الإدماج، وكذا استرجاع الاستفادة من المنافع الممنوحة في إطار هذا الإجراء بالنسبة للمقاولات والاستغلالات والتعاونيات إلى حدود نهاية 2021، مع إعطاء مزيد من الوقت للمشغلين لاتخاذ كافة التدابير لتصحيح وضعيتهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

تجدر الإشارة إلى أنه خلال مناقشة مشروع القانون رقم 48.21 بتاريخ 12 يوليوز 2021، من قبل السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية التابعة لمجلسكم الموقر، عبر الأعضاء مشكورين عن تثمينهم لهذا المشروع، وقدموا بعض التعديلات القيمة ترمي إلى حل الإشكالية المتعلقة بالتأثير السلبي على قيمة المعاش نتيجة احتساب مبلغ التعويض الجزافي الذي يتم صرفه خلال فترة الجائحة ضمن الأجور التي يتم على أساسها تخويل الحق في التعويضات التي يصرفها الصندوق، الأمر الذي سيكون له أثر مباشر على مبلغ المعاش.

وعليه، وتفاديا لأي أثر للتعويض الجزافي الذي يتم صرفه خلال

فترة الجائحة على قيمة التعويضات بشكل عام وعلى قيمة المعاش بكل خاص، اقترحت اللجنة وصادقت بالإجماع على تعديل مشروع القانون رقم 48.21 المذكور، من خلال تتميم المادة الأولى وإضافة مادة ثالثة جديدة، وذلك بغاية وضع أساس قانوني، يقضي بعدم احتساب التعويض الجزافي الذي يتم صرفه خلال فترة الجائحة، ضمن الأجور التي يتم على أساسها تخويل الحق في التعويضات التي يصرفها الصندوق.

واستدراكا لخطأ مادي، أعرض عليكم الصيغة الجديدة للمادة الثالثة الإضافية كالآتي:

"خلافا للتشريع الجاري به العمل، لا يتم احتساب مبلغ التعويض المشار إليه في المادة الأولى من القانون 25.20 السالف الذكر، والذي يتم صرفه خلال الفترة المنصوص عليها في نفس المادة، ضمن الأجور التي يتم على أساسها تخويل الحق في التعويض الوارد في الفقرة الثالثة من المادة 3 من القانون المذكور، ويعمل بأحكام هذه المادة ابتداء من تاريخ دخول القانون السالف الذكر رقم 25.20 حيز التنفيذ".

وفي ختام كلمتي، السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، أشكر السيدات والسادة المستشارين على مساهمتهم الإيجابية والفعالة وتفاعلهم الإيجابي من خلال المصادقة على مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى التنزيل السليم للتدابير الاستثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"، التي اتخذت في إطار مواكبة القطاعات الإنتاجية ودعم المقاولات المتضررة من الجائحة، وذلك من أجل دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على مناصب الشغل.

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

التقرير وزع.

المناقشة: حتى واحد ما بغاش يتدخل.

إذن غادي **ندوز لعملية التصويت:**

المادة 1 كما عدلتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 3: كما أضافتها اللجنة:

الموافقون: بالإجماع.

قريتها، سمعناها، كما عدلتها اللجنة، إذن اللجنة عدلت، دابا جبتي تعديل آخر في الشكل.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

تعديل شكلي، نعم غير شكلي، راه كاين.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل اللي جاب السيد الوزير.

الموافقون..

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا نوضح السيد الرئيس، توضيح شكلي يتعلق بملاحظة أثارتها الأمانة العامة للحكومة، وهي أن لا نجعل ذاك التعديل تتميما فقط للقانون 25.20، ولكن كنديرو مادة مستقلة بنفس المضامين، وبالتالي هذاك التعديل اللي درنا في اللجنة غنحيدو الفقرة الأولى التي تشير إلى أنه عبارة عن تتميم القانون، وسنبقي على المضمون ديال التعديل كيما كان.

بالتالي، هذا هو علاش قلت شكلي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن غادي نعاود هاذ الشي، نعرض هذا، لأن السيد الوزير جاب تعديل على تعديل اللجنة.

الموافقون على التعديل ديال الحكومة:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 4:

الموافقون= 21؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00 (لا أحد).

إذن **المادة 4 وافق عليها المجلس بالأغلبية.**

كنعرض الآن المشروع برمته:

الموافقون: بالإجماع.

شكرا، بالإجماع.

إذن غادي نقرا: **وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار**

مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19".

شكرا للسيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى آخر "مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 بتاريخ 20 أكتوبر 2008"، المحال علينا من طرف مجلس النواب.

إذا بغا المقرر يقدم المشروع ويقدم التقرير..

إذا ما بغاش ندوزو للتصويت.

إذن غادي ندوزو للتصويت:

المادة 9:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 24:

الموافقون: بالإجماع.

الآن غادي **نعرض المقترح برمته:**

الموافقون: بالإجماع.

إذن، **وافق مجلس المستشارين على مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.08.77 في 20 أكتوبر 2008.**

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

I- فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي"، الذي يهدف أساسا إلى تحديد مفهوم العمل التطوعي التعاقدي، وضبط نظامه وشروط ممارسته، والمساطر والإجراءات الإدارية المتعلقة به، وتنظيم حقوق وواجبات أطرافه وآليات الرقابة عليه، وتوضيح نظام العقوبات والجزاءات المرتبطة به، بالإضافة إلى إحداث سجل خاص بالعمل التطوعي التعاقدي.

السيد الرئيس،

يشكل هذا المشروع قانون لبنة من لبنات تعزيز الديمقراطية التشاركية ببلادنا، وتقوية أدوار المجتمع المدني، كون البناء الديمقراطي يقتضي تعزيز دور المؤسسات التي نص عليها دستور المملكة لسنة 2011، وإخراجها إلى حيز الوجود، والعمل على تطوير دور المجتمع المدني لما له من إسهامات مباشرة في تأطير المواطنات والمواطنين وتحقيق السلم الاجتماعي، من خلال الفضاءات والمرافق التي بات يتوفر عليها، ولاسيما في ظل العدد المتنامي لجمعيات المجتمع المدني الذي أصبح يناهز 230.000 حسب آخر الإحصائيات الرسمية.

ومما لا شك فيه، السيد الرئيس، أن المجتمع المدني يعد مكونا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الانتقال الديمقراطي الذي تشهده بلادنا، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدعم لتقوية قدراته، والقيام بالمهام المنوطة به، والمكفولة له دستوريا.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

2) مشروع قانون-إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة "مشروع قانون الإطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي"، الذي يعتبر إحدى أهم التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات التي نظمت سنة 2019، والذي يعتبر خطوة أولى في مسار إصلاح الاختلالات والثغرات التي يعانيها النظام الضريبي الحالي.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر أن إصلاح النظام الجبائي أولوية وطنية قصوى بالنظر إلى أهمية الضريبة ودورها في تمويل السياسات العمومية والحفاظ على التوازنات المالية والماكرو اقتصادية للبلاد، وكذا باعتبارها رافعة في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لهذا دائما ما كنا تحت هذه القبة المحترمة، نطالب بضرورة التسريع بمراجعة النظام الجبائي المغربي وتطويره، بما يضمن تحقيق العدالة الضريبية بين مختلف الفئات المجتمعية.

لكن، ما نسجله مع كامل الأسف، هو التأخير الكبير من قبل الحكومة في مباشرة إصلاح النظام الجبائي، إذ تعد مراجعة أسس النظام الجبائي الحالي، هي الأولى من نوعها بعد مرور ثلاثة عقود على الإصلاح الضريبي لسنة 1984، وأن يأتي متأخرا خيرا من أن لا تأتي.

السيد الرئيس،

إن المصادقة على مشروع قانون – إطار رقم 69.19، تأتي في إطار إصلاح شامل من المنتظر أن يذهب في اتجاه تخفيض العبء الجبائي على الخاضعين للضريبة بالموازاة مع توسيع الوعاء الضريبي، وتكريس مبدأ حيادية الضريبة في مجال الضريبة على القيمة المضافة من خلال توسيع نطاق تطبيقها وتقليص عدد الأسعار وتعميم الحق في استرجاعها.

كما سيتم التوجه تدريجيا نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، وتحسين المساهمة برسم الضريبة على الشركات فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التي تزاول أنشطة مقننة أوفي وضعية احتكارأواحتكار القلة، والتخفيض التدريجي لأسعار الحد الأدنى للضريبة... وغيرها من الإصلاحات الجوهرية.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وانسجاما مع موقف إخواننا بمجلس النواب، قررنا التصويت بالموافقة على مشروع قانون إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي.

3) مشروع قانون إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة "مشروع قانون إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

السيد الرئيس،

يهدف مشروع قانون إطار موضوع الدراسة إلى توطيد الدور الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يمكنه من المساهمة في تسريع التحول الهيكلي وتعزيز خطة إنعاش الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعيق تطور المؤسسات والمقاولات العمومية، وتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتكامل بينها وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص وباقي مكونات المجتمع.

كما حدد مشروع قانون إطار، الأهداف الأساسية التي يجب تحقيقها وكذا المبادئ المؤطرة لهذا الإصلاح الطموح ومنها، على وجه الخصوص، استمرارية المرفق العام وقابليته للتغيير والملاءمة والشفافية والمنافسة الحرة، والمحافظة على الحقوق المكتسبة والربط بين المسؤولية والمحاسبة، بالإضافة إلى إشراك مختلف الأطراف المعنية.

لذا، السيد الرئيس، وأمام الأهمية البالغة التي يحظى بها هذا المشروع، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة قررنا التصويت بالموافقة على "مشروع قانون إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية".

4) مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة "مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي للوظيفة العمومية"، الذي يهدف إلى تتميم الفصل 4 من الظهير الشريف المذكور، بإضافة مهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام إلى الفئات التي لا تطبق عليها أحكام هذا الظهير الشريف، وذلك حتى يتسنى إعداد نظام أساسي خاص بهم بموجب نص تشريعي يحدد، على الخصوص، الضمانات الأساسية الممنوحة لهم والواجبات الملقاة على عاتقهم، بما يتلاءم وخصوصيات المهام التي يضطلعون بها داخل المنظومة الصحية وطبيعة التحديات والمخاطر التي تواجههم.

ويأتي هذا المشروع تجسيدا للورش التاريخي الذي أطلقه صاحب الجلالة حفظه الله وأيده، المتعلق بالحماية الاجتماعية، الذي يتوقف نجاحه إلى حد كبير على تأهيل المنظومة الصحية، لاسيما من خلال مراجعة الإطار القانوني الحالي لمهنيي الصحة العاملين بالقطاع العام، باعتباره مدخلا لإقرار التوازن بين الالتزامات المهنية لهذه الفئات والحقوق المرتبطة بها، بما يضمن استقطاب الكفاءات الملائمة والمحافظة عليها، بغية تحسين العرض الصحي العمومي، وتيسير الولوج إلى الخدمات الصحية.

وتكمن الغاية الأساسية من هذا الإصلاح، في إحداث وظائف عمومية صحية، تقوم على ملاءمة تدبير رأس المال البشري للقطاع الصحي العمومي مع خصوصيات المهن الصحة، من خلال عدة مرتكزات، من بينها على وجه الخصوص: تحفيز الموارد البشرية العاملة بالقطاع، واعتماد معايير موحدة لتدبير الموارد البشرية، والرفع من قدرات الموارد البشرية وتأهيلها، واعتماد التدبير الجهوي للموارد البشرية، وتشجيعها على الاستقرار في مختلف مناطق المملكة، ودعم استقلالية المؤسسات الصحية.

السيد الرئيس،

ليس من شك أن اعتماد هذا المشروع من شأنه أن يساهم في تمكين المملكة من إرساء مبادئ الوظيفة العمومية الصحية وترسيخها، أساسا، عبر الحفاظ على سيرورة المرفق العام الصحي، وضمان الحياد

في تقديم الخدمة الصحية العمومية، وتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

ولهذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

5) مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة "مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71" والذي يشكل إجابة عملية وموضوعية على إحدى الإشكاليات الكبيرة التي يعانيها السادة أطر الأكاديميات.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع هذا القانون المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، يروم إخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71 بتاريخ 30 دجنبر 1971، كما وقع تغييره وتتميمه، علما أن هذه الأطر تخضع حاليا للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وكذلك تفعيلا لمبدأ المماثلة بين هذه الأطر وأطر هيئة التدريس الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وهو الأمر الذي سيوفر لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين الاستقرار المهني والأمن الوظيفي؛ ويتيح لها النهوض بالمهام التربوية المنوطة بها، ويعزز مكانتها ضمن ورش إصلاح المنظومة التربوية والتنزيل الأمثل للقانون الإطار.

لذا، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، قررنا التصويت بالموافقة على "مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71".

6) مشروع قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون رقم 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارون،

يعرف قطاع دور الحضانة بالمغرب فوضى عارمة لا تتوقف فقط عند العمل خارج القانون رقم 04.40 الذي يعد بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الخاصة، بل تتجاوز ذلك إلى غياب أبسط الشروط البيداغوجية والسلامة الصحية، وذلك عبر فتح عشرات "الكراجات" والبيوت المفتقدة لمواصفات وزارة الشباب والرياضة المكلفة بإدارة القطاع، طارحة مُشكلة أكثر من أن تكون حلا.

الأمر، السيد الرئيس المحترم، يتعدى وضع الأطفال في سن مبكرة في "الكراج"، وإنما يتم وضعهم في بيوت وأماكن لا تستجيب لشروط تستجيب للسلامة الصحية، وهذا ناتج عن غياب ضمانات للمستثمر من جهة وكذا العائلات، وهو ما ينتج ظروفا غير صحية تظهر عند وقوع الكارثة، وعليه فإنه يجب تنسيق الجهود بين مختلف المتدخلين والآباء من أجل النهوض بهذا القطاع.

السيد الوزير المحترم،

إن غياب الشروط اللازمة في الآلاف من دور الحضانة يدفع ثمنه الأطفال المغاربة، في واقع يفرض على الأسر النووية (غير الممتدة) تحت ضغط العمل إيداع أطفالها في دور الحضانة دون التأكد من مدى استيفائها للشروط الكريمة وعملها تحت مقتضيات الأنظمة القانونية والتنظيمية، وهو ما يخلف في بعض الأحيان أمراضا وعاهات ومشاكل قانونية وقضائية بعد وقوع المحظور.

وإذ نأمل بفريق الأصالة المعاصرة أن يستدرك هذا المشروع قانون جل هذه الإشكاليات عبر توفير نصوص قانونية قادرة على الحد منها فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

II- فريق العدالة والتنمية:

1) مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة "مشروع القانون رقم 06.18 المتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي"، ونعتبر هذه الخطوة طفرة نوعية في اتجاه تطوير الترسانة القانونية المؤطرة للعمل الجمعوي ببلادنا، وذلك تماشيا مع التوجيهات الملكية الصادرة في هذا الشأن، خاصة في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، حيث دعا إلى تشجيع وتبسيط مساطر التطوع، مؤكدا على "**الحرص على تعزيز هذه الروابط التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف**

المستويات. ولهذه الغاية ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية ودعم المبادرات الاجتماعية والمقاولات المواطنة".

وتأتي هذه الدعوة تماشيا مع المرجعيات والممارسات الدولية، إذ عرف النشاط التطوعي تطورا ملحوظا وأصبحت مساهماته جد مقدرة في المجهودات التنموية سواء داخل الدول أو خارجها.

كما حظي هذا الموضوع باهتمام خاص من طرف العمل "الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية" توصيات في هذا الجانب، منها الدعوة إلى الاعتراف بالتطوع التعاقدي كممارسة جديدة ورافعة لتشجيع دور الجمعيات في المساهمة في التنمية من خلال إخراج قانون ينظم هذا النشاط.

السيد الرئيس المحترم،

نعتبر، في فريق العدالة والتنمية، أن تعزيز الترسانة القانونية بنص تشريعي يؤطر النشاط التطوعي، من شأنه خلق بيئة محفزة للمجتمع المدني على إطلاق مبادرات رامية إلى حل الإشكالات المجتمعية المرتبطة بالفقر والهشاشة التي تعاني منها فئات عريضة من المجتمع، كما من شأنه تحفيز الجمعيات على إطلاق وتنفيذ مشاريع ذات عائد تنموي في مختلف المجالات.

ومن الأهداف الكبرى التي سيساهم مشروع القانون على تحقيقها:

- ✓ فتح آفاق واسعة ودينامية جديدة للعمل التطوعي وللحياة الجمعوية عموما؛
- ✓ تعزيز أدوار المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة المواطنة في مجال العمل التطوعي التعاقدي من خلال توفير موارد مالية وبشرية إضافية؛
- ✓ تعزيز سجل المغرب في مجال الحقوق والحريات، والتزامه بالاتفاقيات والعهود الدولية لحقوق الإنسان كما صودق عليها؛
- ✓ تعزيز الحماية القانونية للمتطوعين المتعاقدين من خلال سن إجراءات تضبط الحقوق والواجبات المتعلقة بهم.

كما نثمن، في فريق العدالة والتنمية، الحرص على تضمين مشروع القانون للمبادئ التي يجب أن يرتكز عليها العمل التطوعي التعاقدي، ويتعلق الأمر:

- ✓ التضامن والإرادة في المشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية؛
- ✓ المساواة في الولوج إلى العمل التطوعي التعاقدي وعدم التمييز بين المتطوعين المتعاقدين والمستفيدين؛
- ✓ صيانة كرامة المتطوعين المتعاقدين والمستفيدين واحترام سلامتهم؛
- ✓ الحرية في التطوع والاستقلالية في التنظيم والتجرد والحياد والجودة في تنفيذ العمل التطوعي التعاقدي.

كما ننوه، إلى جانب تحديد هذه المبادئ، بوضع نظام للاعتماد يقوم على شروط تحكم تنظيم العمل التطوعي وأخرى لولوج هذا العمل، بالإضافة إلى الحقوق والالتزامات المفروضة على الجهة المنظمة للعمل التطوعي وعلى المتطوع المتعاقد، وذلك حرصا على ألا يخرج هذا النشاط عن الإطار المحدد له، حتى لا يستغل في تحقيق مصالح ذاتية ضيقة، سواء كانت تجارية أو دعائية أو إشهارية أو انتخابية، أو من أجل الترويج لمنتجات أو سلع أو خدمات.

ونستحضر، ونحن نناقش مشروع هذا القانون، التوصيات التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في رأيه تحت عنوان "وضع ودينامية الحياة الجمعوية" المتعلقة بالنشاط التطوعي منها بالأساس:

- ✓ فرض ضمان تأمين لحماية المتطوعين بالتعويض أو بدونه أثناء مزاولتهم لنشاط لفائدة الجهة المنظمة؛
- ✓ تنمية روح العمل التطوعي وسط الأطفال داخل المنظومة التعليمية؛
- ✓ ووضع حوافز تشجع الشباب على الانخراط في العمل الجمعوي، مثل إدراج فترة التكوين في المجال الجمعوي كعنصر إيجابي ضمن ملف الشاب من أجل الولوج إلى الدراسات العليا.

وبناء على ما سبق، سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

2) مشروع قانون إطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة "مشروع القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي"، باعتباره دعامة أساسية لبناء نموذج تنموي جديد، مدمج ومستدام، يكفل الإنصاف والعدالة الضريبية والاجتماعية.

ومن شأن هذا التوجه الذي انخرطت فيه بلادنا، تسريع مراجعة مقتضيات وثيرة إصلاح المدونة العامة للضرائب، ومدونة تحصيل

الديون العمومية وأيضا مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك، وأيضا تحيين عدد مهم من النصوص القانونية في مجال تدبير المالية العمومية لتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والعقلنة الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، لابد أن ننوه بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في خطبه السامية بهذا الشأن لبلورة نظام جبائي جديد يعطي لبلادنا هوامش تقدم مهمة لتسريع وثيرة التنمية الشاملة ويساهم في توسيع قواعد خلق الثروة الوطنية ودعم توزيعها المنصف على المستوى الاجتماعي والمجالي.

وبالموازاة مع ذلك، نسجل بكل إيجابية تقديم رئيس اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي بتاريخ 25 ماي 2021 تقريرها أمام صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، من خلال تحليل الرهانات والتحديات متعددة الأبعاد التي تواجه النموذج التنموي الوطني، مع تسليط الضوء على التقدم المحرز والصعوبات التي يجب تجاوزها، من خلال اقتراح رافعات ذات أولوية لإعادة تأهيل هذا النموذج وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات التطور لترتقي بلادنا إلى مصاف البلدان الصاعدة الأكثر نجاحا.

ويمكن القول أن مسألة الإصلاح الجبائي ستشكل، لا محالة، منطلقا للتأسيس لمرحلة جديدة تنبني على توطيد الثقة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال ودعم المقاولة، بما يمكن من رفع وثيرة النمو الاقتصادي باعتباره مدخلا أساسيا لإنتاج الثروة، وتحفيز المبادرة الخاصة المحدثة لفرص الشغل.

لابد أن نؤكد أيضا في نفس السياق أن تنزيل هذا الورش هو خطوة مهمة في مجال توسيع هامش حرية المبادرة والمقاولة، وتحقيق التقائية النظام الجبائي الوطني مع القواعد والمعايير الدولية ومع أجود الممارسات المعمول بها في السياسات الجبائية وفي مجال الحكامة الضريبية، لاسيما من خلال مراجعة وتوحيد الأنظمة التفضيلية ومراعاة حكامة النفقات الجبائية الموجهة في إطار دعم بعض الفئات من الملزمين، أو الأنشطة الاقتصادية.

إننا نعتبر أن تدعيم عنصر الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال توطين العلاقة الثلاثية بين المواطن والدولة والمقاولة هي الطريق الصحيح لتثمينها وتقويتها من خلال احترام وتطبيق القانون وتقوية مصداقية المؤسسات وشفافية المساطر الإدارية للحد من الاعتباط الضريبي والرفع من القدرات التنافسية للمقاولات المغربية.

ومن جهة أخرى، لا يسعنا إلا أن نثمن مضامين هذا المشروع الفارق في مسار الإصلاح الجبائي ببلادنا للارتقاء بالمنظومة القانونية الوطنية للجبايات في مدلول القانون الإطار التي تخص المجالات التالية:

- ✓ تحقيق العدالة الجبائية وضمان مساواة الجميع أمام الضريبة؛
- ✓ تعزيز الحقوق والثقة المتبادلة بين الملزمين والإدارة؛
- ✓ تعبئة كامل الإمكانات الضريبية لتمويل السياسات العمومية؛
- ✓ إصلاح منظومة الرسوم الجماعية وشبه الضريبية؛
- ✓ تعزيز نظام الحكامة الفعالة والناجعة.

وبالموازاة مع هذا المجهود المعتبر والمقدر من طرف الحكومة طيلة الولاية الحكومية السابقة والحالية، تعددت حمولة التدابير والإجراءات المتخذة في الشق الاقتصادي والمالي التي تدخل في صميم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والمؤسساتي، الذي يعد شرطا من شروط الحفاظ على أمن واستقرار الدولة ووضوح الرؤية بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين في مجال الاستقرار الضريبي لتشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل.

ومن أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بالمنظومة القانونية الوطنية للجبايات ببلادنا، فإننا نثير في فريق العدالة والتنمية مجموعة من الملاحظات، أهمها:

- ✓ تقوية آليات المواكبة المالية للمقاولات وضمان ولوجها للتمويل؛
- ✓ العمل على تخفيف العبء الضريبي لفائدة المقاولات وتحقيق المصالحة بين الإدارة والملزم؛
- ✓ العمل على إدراج جميع التدابير الموازية لتحصين الطابع التحفيزي للأنظمة التفضيلية على مستوى المنظومة الجبائية الوطنية؛
- ✓ مواصلة تحديث الإطار القانوني لبورصة القيم والقطب المالي للدار البيضاء؛
- ✓ العمل على مواصلة الرفع التدريجي للطابع المادي للمساطر وتطوير الرقمنة والاستعمال التكنولوجي لتسريع وثيرة الإصلاح الجبائي والرفع من قدرات الإنجاز وحكامة وفعالية المنظومة الجبائية الوطنية؛
- ✓ القيام بملاءمة التشريع الجبائي الوطني مع القواعد والمعايير الدولية في مجال محاربة التهرب الضريبي؛
- ✓ تفعيل أدوات الإنصات بين الإدارة والملزم؛
- ✓ ضرورة الحفاظ على تصنيف بلدنا كدولة ممتثلة ومتعاونة فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية لتجنب مخاطر الخلافات مع شركائه الدوليين؛
- ✓ العمل على تخفيف الضغط الضريبي على الأجراء والموظفين برسم الضريبة على الدخل في إطار مبدأ الإنصاف الضريبي؛
- ✓ التسريع بإخراج المنظومة الكاملة لمختلف منتوجات التمويل التشاركي؛

✓ تقوية آليات التشاور والبناء المشترك بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين ومتابعة الإشكاليات القانونية المتعلقة بالترسانة الجبائية الوطنية؛

✓ تحسين مردودية التحصيل الضريبي وتبسيط مساطره؛

✓ تطوير نظام لليقظة في مجال الجبايات مدعوم بنظام معلوماتي، ينخرط فيه كل الفاعلين في هذا الميدان؛

✓ مواصلة تسريع الاستردادات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة.

كما ندعو، في فريق العدالة والتنمية، إلى التقييم المنتظم والمستمر للمنظومة الجبائية الوطنية وتفعيل بقية توصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات للتأسيس لنظام جبائي فعال وعادل ومنصف ومتوازن، خدمة لتنافسية الاقتصاد الوطني، وضمانا لتمويل أفضل للسياسات العمومية.

وعلى هذا الأساس، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع قانون إطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، داعين إلى انخراط كل المعنيين بهذا الورش لتنزيله وفق مقاربة تشاركية، وجعل الحفاظ على وحدة واستقرار جاذبية وتنافسية بلادنا هو الهدف الأسمى الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3) مشروع قانون إطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة "مشروع القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية" باعتباره ورشا هاما يؤسس لمرحلة جديدة في تدبيرها وتوطيد نموذجها الاقتصادي والمالي، وذلك بتحديد الدولة انتظاراتها ومتطلباتها بصفتها مسؤولة عن تنزيل مخططات إعادة هيكلتها أو تطويرها وكذا مراجعة إستراتجيتها الاستثمارية والتنموية وشروط تمويلها.

فبعدما أبانت النماذج الاقتصادية لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية عن محدوديتها وأصبحت قدرتها على مواصلة استثماراتها بنفس الوثيرة تواجه إكراهات بالنظر إلى حجم الديون وأهمية التحديات التي تواجهها لضمان ديمومة نموذجها الاقتصادي والمالي وإرساء أسس تنميتها المستقبلية، لهذه الأسباب كان لابد من إصلاح هذه المؤسسات.

وفي هذا الصدد، لابد أن ننوه بالتوجيهات السامية لصاحب الجلالة محمد لسادس نصره الله في خطبه السامية بهذا الشأن بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة لتشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة في 9 أكتوبر 2020 حيث أكد جلالته على ما يلي:

".. إن نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويجب أن تعطي مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية، المثال في هذا المجال، وأن تكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها.

ونظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المؤسسات، فإننا نجدد الدعوة للقيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة لهذا القطاع.

كما نتطلع للدور الهام، الذي ستقوم به، في هذا المجال، الوكالة التي ستشرف على مساهمات الدولة، وتتبع أدائها.

ذلك، أن نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، يقتضي تغييرا حقيقيا في العقليات وفي مستوى أداء المؤسسات العمومية...". (انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي).

ومن شأن ذلك، تنزيل مخططات مؤسساتية واضحة وسياسة استثمارية تهدف إلى خلق مزيد من الأثر والرفع من الأداءات وكذا مخططات أعمال مستدامة واضحة تضمن تطور هذه المؤسسات والمقاولات العمومية كرافعة للتنمية وتعزز ديمومة نموذجها الاقتصادي والمالي.

ولا يسعنا إلاّ أن نُعبّر عن ثقتنا ودعمنا لكل التدابير التي من شأنها تعزيز توجه بلادنا في تنزيل هذا الإصلاح العميق للقطاع العام، وذلك عن طريق مراجعة جوهرية لمكوناته مع إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المقاولات والمؤسسات العمومية، في أفق الانخراط في الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية الضرورية لتنزيل أفضل للوظيفة المساهماتية للدولة.

ومن جهة أخرى، نثمن بهذه المناسبة مضامين هذا المشروع الفارق في مسار تدبير المقاولات والمؤسسات العمومية ببلادنا بهدف تكريس أفضل ممارسات الحكامة للرفع من نجاعتها وفعاليتها وفق المبادئ المؤطرة لهذا الإصلاح المهم للمرفق العام الذي يخص المجالات التالية:

✓ استمرارية المرفق العام وقابليته للتغيير والملائمة؛

✓ الشفافية والمنافسة الحرة؛

✓ المحافظة على الحقوق المكتسبة والربط بين المسؤولية والمحاسبة؛

✓ التخصيص الأمثل للموارد العامة بالإضافة إلى إشراك مختلف الأطراف المعنية.

وبهذه المناسبة، نجدد التعبير عن اعتزازنا بهذه المقاربة المتميزة التي اعتمدتها بلادنا من أجل الرفع من النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية في مدلول القانون الإطار، والذي نعتبره تأسيسا لعقد اجتماعي جديد لمواصلة دعم الأوراش الاجتماعية الكبرى ببلادنا.

ولابد أن نؤكد أيضا في نفس السياق أن مقتضيات مشروع القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية تتضمن إجراءات مهمة وغير مسبوقة لتدعيم هذا الإصلاح الشمولي للقطاع العام والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ وضع برنامج لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ✓ الرفع من نجاعة الرقابة المالية للدولة وإرساء آليات لضمان الانسجام والتنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ✓ توضيح دور وصاية الدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ✓ انتقال المقاولات العمومية، كلما كان ذلك ممكنا وملائما، إلى نظام الحكامة المعتمد على مجلس إداري يترأسه رئيس مدير عام؛
- ✓ إرساء هيئة للتشاور والتنسيق مع القطاعات الوزارية والأطراف المعنية؛
- ✓ إجراء تقييم دوري لمهام ونشاط هذه المؤسسات.
- ✓ ومن أجل إعطاء دفعة قوية للارتقاء بالمنظومة القانونية لتدبير المؤسسات والمقاولات العمومية ببلادنا، فإننا نثير في فريق العدالة والتنمية، مجموعة من الملاحظات أهمها:
- ✓ القيام بمراجعة معايير ومساطر التعيين، في المناصب العليا للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- ✓ تسريع عملية تعميم مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية على باقي المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية؛
- ✓ العمل على تنويع مصادر التمويل لهذه المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال إعطاء الأولوية للتمويل الامتيازي وتقنين لجوئها إلى التمويل الخارجي لضمان الحفاظ على توازنها المالي.

ونود في هذا السياق، التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود من طرف كل المعنيين بهذا الورش، بكل تفان ومسؤولية، لتنزيله في أقرب الآجال حتى تساهم هذه المقاولات والمؤسسات العمومية في إنجاز الأهداف الإستراتيجية القطاعية وخلق الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص وتنويع مصادر النمو وتسريع وثيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وعلى هذا الأساس، سيصوت فريقنا بالإيجاب على "مشروع القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية" الذي نتوخى أن يشكل تغييرا حقيقيا في ثقافة تدبير الشأن العام والتي ستصب حتما في النهوض بأحواله وتقوية أدائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة "مشروع القانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية"، وهي مناسبة نحيي فيها العاملين في القطاع الصحي وننوه بالمجهودات والتضحيات التي قدموها في مواجهة التداعيات الصحية لجائحة كورونا، ونترحم على الذين قضوا منهم خلال أداء مهامهم النبيلة دفاعا عن الوطن.

ونعتبر أن إخراج العاملين بهذا القطاع من المشمولين بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، هو تمهيد لإقرار نظام أساسي خاص يتماشى مع الطبيعة الوظيفية لهذه الفئة، على أن يحدد الضمانات الأساسية الممنوحة لهم والواجبات والالتزامات الملقاة على عاتقهم.

ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أن هذا التوجه يتماشى مع خصوصية القطاع الصحي، نظرا للأعباء التي يتحملها العاملون به، مما يقتضي وضع نظام خاص، سواء تعلق الأمر بمنظومة الأجور وما يرتبط منها بالدعم والتحفيز.

كما نعتقد أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار المجهودات المبذولة للنهوض بالقطاع الصحي في شقه المتعلق بتدبير الموارد البشرية، نظرا لأهميته في توفير خدمات صحية أساسية لفائدة فئات واسعة من المواطنين، خاصة بعد قرار تعميم الحماية الاجتماعية وما يرتبط منها بالاستفادة من الخدمات الصحية ذات جودة.

وعلى هذا الأساس، سنصوت في فريق العدالة والتنمية بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5) مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في إطار مناقشة "مشروع القانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71 بتاريخ 30 دجنبر 1971، كما وقع تغييره وتتميمه"، علما أن هذه الأطر تخضع حاليا للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وهي مناسبة نؤكد فيها أن الحكومة تفاعلت إيجابا مع هذا الإجراء التشريعي الذي يخص تنزيل مبدأ المماثلة بين هذه الأطر وأطر هيئة التدريس الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، وهو الأمر الذي سيكون له انعكاسات ايجابية على الوضعيات الإدارية والمالية لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية.

ومن شأن ذلك، ضمان استقرار وظيفي لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية وتعزيز مساهمتهم في ورش إصلاح المنظومة التربوية، لاسيما فيما يخص تسجيل تحسن العديد من المؤشرات ذات الارتباط بورش التعليم الأولي وتعميم التعليم الابتدائي وانخفاض نسب الهدر المدرسي.

وفي هذا الإطار، نشيد في فريق العدالة والتنمية بروح المسؤولية التي عرفها النقاش داخل لجنة المالية، وقد كان النقاش بناء وهادفا، بعيدا عن المزايدات السياسية.

وتبعا لما سبق، سيصوت فريقنا بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية، المحدث بموجب القانون رقم 011.71"، لضمان الإنصاف والتكافؤ مع أطر هيئة التدريس الخاضعة للنظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، الذي نتوخى أن يشكل تغييرا حقيقيا للرفع من جودة التربية والتكوين ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7) مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19":

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بالجلسة العامة، للتصويت على "مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"".

هذا المشروع القانون يأتي في إطار استكمال التدابير المتخذة للتعاطي مع جائحة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على وضعية الشغيلة المتضررة من التوقف عن العمل، وذلك من خلال التعديلات التي همت بعض النصوص الصادرة خلال فترة الجائحة ومراجعة آثارها، في اتجاه محمود سيمكن من تعزيز الإجراءات المتخذة للحفاظ على مناصب الشغل وحماية وضعية الأجراء المستقبلية، باعتبار هؤلاء الأجراء في حالة توقيف مؤقت لعقد الشغل لضمان استمرارية العلاقة الشغلية مع مشغليهم، وهو إجراء يهم كذلك المتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج.

كما ستمكن هذه التعديلات من إعفاء التعويضات والمساعدات العائلية الممنوحة للأجراء والمتدربين وعدم احتسابها ضمن وعاء واجبات الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إذا كانت لا تتجاوز 50% من متوسط الأجر الصافي.

وعليه، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وللغايات التي سبق ذكرها، سنصوت بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19""، آملين أن يحقق الغايات المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8) مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 صادر في 20 شوال 1429 (20 أكتوبر 2008):

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، بالجلسة العامة للتصويت على "مقترح القانون القاضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 الصادر في 20 شوال 1429(20 أكتوبر 2008)".

يعرف المجتمع المغربي منذ سنوات تغييرات مهمة في بنيته الديموغرافية والاجتماعية خاصة مع تطور ولوج المرأة إلى عالم الشغل وارتفاع حاجة الأسر إلى مؤسسات ودور للحضانة لاستقبال الأطفال وحضانتهم لفترات مهمة من اليوم، ما يستدعي وجود إطار قانوني وتنظيمي لهذا المجال.

وهو ما سار عليه المشرع المغربي من خلال سن مقتضيات تنظم الترخيص لفتح هذه الدور وشروط وكيفيات الاستغلال.

كما حدد الشروط الواجب توفرها في مؤسسي هذه الدور والمستخدمين بها، وأفرد في حال الإخلال بالمعايير الصحية والإدارية والتربوية بهذه الدور، مجموعة من العقوبات، وألزم المشرع كذلك بضرورة تأمين جميع الأطفال المسجلين بها عن الحوادث التي قد يتعرضون لها داخلها، غير أن تطبيق هذا المقتضى يعرف تجاوزات عديدة تكشف عن ضعف آليات المراقبة، سواء بالنسبة لدور الحضانة أو مؤسسات التعليم الخصوصي، حيث يتم الاقتصار على تأمين مجموعة من الأطفال وعدم إطلاع الآباء على بنود عقد التأمين أو رفض تعويض عدد من الحوادث بدعوى أنها لا تدخل ضمن الحوادث المؤمن عليها.

كل هذه المظاهر تكشف عن الاختلالات التي يعيشها هذا القطاع الحساس، والمرتبط بسلامة الأطفال البدنية والنفسية، ما يستدعي توحيد القوانين والمقتضيات التنظيمية والجهات التي تسير وتراقب عمل دور الحضانة، وذلك لضمان تقديمها لخدمات مناسبة للأطفال.

ونعتقد في فريق العدالة والتنمية أن مقترح القانون الذي بين أيدينا اليوم سيمكن، وإن بشكل جزئي، من تقويم هذه الاختلالات، وذلك من خلال إلزام هذه المؤسسات بتمكين الآباء وأولياء الأمور من نسخ عقود التأمين والرفع من قيمة الغرامة عن عدم الالتزام بتأمين جميع الأطفال المسجلين.

وعليه، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين وللغايات التي سبق ذكرها، سنصوت بالإيجاب على "مقترح القانون القاضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 صادر في 20 شوال 1429 (20 أكتوبر 2008)"، آملين أن يحقق الغايات المرجوة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

محضر الجلسة رقم 380

التاريخ: الأربعاء 03 ذو الحجة 1442هـ (14 يوليوز 2021م).

الرئاسة: السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة التاسعة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

على بركة الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور، وعملا بأحكام المادة 274 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة العامة لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، التي قدمها السيد رئيس الحكومة المحترم أمام مجلسي البرلمان، في الجلسة العامة المشتركة يوم الثلاثاء 6 يوليوز 2021.

وللتذكير، فإننا نعقد هذه الجلسة بناء على مداولات مكتب المجلس، ولاسيما في اجتماعه المنعقد في 5 يوليوز 2021، وبناء كذلك على مداولات ندوة الرؤساء، وخاصة في اجتماعها المنعقد في 6 يوليوز.

إذن على بركة الله، نشرع في المناقشة، وأعطي الكلمة لأول متدخل بحسب الترتيب عن فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

زملائي، زميلاتي المستشارات،

يسعدني أن أقف أمامكم اليوم لأقدم الحصيلة الحكومية باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، الذي تشرف بزعامة المعارضة الديمقراطية طيلة مدة ولاية هذه الحكومة، بروح من المسؤولية والوطنية والغيرة على البلد، والدليل على ذلك، السيد رئيس الحكومة، على أن المعارضة صوتت تقريبا على جل مشاريع القوانين التي أتت بهم الحكومة بالإجماع، جل القوانين، فايتة 95% من القوانين صوتنا عليها بالإجماع كمعارضة.

إذن معارضة بناءة وطنية تساند الحكومة فيما يخص المشاريع التي ترى أنها في صالح المجتمع.

إن هذه اللحظة، السيد رئيس الحكومة، لحظة تقديم الحصيلة هي لحظة دستورية وديمقراطية هامة، تأتي في سياق وطني سياسي أبى فيه جلالة الملك حفظه الله ووراءه الشعب المغربي إلا أن يكون سباقا للنقد الوطني البناء نحو مستقبل أفضل، فإلى جانب أننا كأحزاب سياسية على مشارف الدخول لاستحقاقات انتخابية جديدة تجعلنا أمام نقد شعبي ومحاسبة ديمقراطية لما أنجزناه طيلة هذه الفترة، فإننا نعيش جميعا نقاشا عموميا وتاريخيا حول النموذج التنموي المأمول، والذي يعد فرصة للجميع، لجميع المغاربة، وخاصة المسؤولين، للوقوف أمام مرآة التاريخ ويرون أنفسهم تحت مجهر التشخيص النقدي الجاد أملا في نهضة جديدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حصرتم الزمن في 5 سنوات، أي الزمن ديال هذه الحصيلة ماشي حصيلة مرحلية، الدستور هو هذا، هي حصيلة 5 سنوات، ولكن نحن في الأصالة والمعاصرة نريدها أن تكون حصيلة لـ 10 سنوات، لماذا؟ لأن نفس الحزب الأغلبي الذي قاد الحكومة الأولى للأستاذ عبد الإله إبن كيران هي التي يقودها الدكتور العثماني، نفس التوجه تقريبا، نفس الأحزاب، نفس المرجعيات، إذن.. وكذلك عندما تقدمتم لمجلس النواب لأخذ الثقة ديال ممثلي الشعب، قلتم آنذاك على أن هذه الحكومة أتت لترصيد ما تم إنجازه في حكومة الأستاذ عبد الإله إبن كيران، وكذلك أتت لابتكار حلول أخرى للإشكاليات المطروحة.

إذن بالنسبة لنا احنا فهذه الحكومة، هذه الحصيلة الآن التي من الواجب علينا جميعا أن نقدمها للشعب هي حصيلة ديال 10 سنوات من التدبير الحكومي من طرف حزب واحد ماشي ائتلاف حزبي، ولكن يقوده حزبكم، السيد رئيس الحكومة، إذن هاذ الحصيلة ماشي ديال 5 سنين خصها تكون ديال 10 سنين.

كذلك هاذ الحصيلة لا بد، السيد رئيس الحكومة، نعرفو على أنه منذ 2011 أعطي لهذه الحكومة من الناحية القانونية ومن الناحية الدستورية ما لم يعط.. وتوفر لها ما لم يتوفر لأي حكومة منذ الاستقلال، أصبح عندنا رئيس حكومة، أصبحت الاختصاصات واضحة بين المؤسسات، أصبحت الإدارة ماشي تحت التصرف ديال رئيس الحكومة، أصبحت تحت إدارته، لأن الحكومة الإدارة الآن تحت سلطة رئيس الحكومة، ماشي ملي كان عندنا وزير أول، كذلك هاذ

الاختصاصات كلهم، كذلك على أن الحكومات اللي جات من 2011 جعلت على أن اللي شفنا مثلا غير المداخيل ديال واحد العدد كبير ديال المداخيل اللي أتت عن طريق إما عن طريق الدول الخليجية أو عن طريق بيع واحد العدد ديال المؤسسات فهي كثيرة وكثيرة جدا.

إذن توفرت لهذه الحكومة ما لم يتوفر لأي حكومة في تاريخ المغرب، وبالتالي كان من الممكن ومن المنتظر الذي ينتظره الشعب المغربي هو أن تفي هذه الحكومة وأن تعمل وأن تمكن المغرب من الانتقال من مرحلة إلى مرحلة، ما نبقاوش نقولو نقاش بيزنطي، آش كان في الحكومة اللي دار جطو، آش كان في الحكومة ديال الأستاذ اليوسفي الله يرحمو، آش كان في الحكومة ديال حزب الاستقلال عباس الفاسي، ونقارن هاذ المقارنات غير مغلوطة، علاش؟ لأن تطور البلد فيما يخص 10 سنين راه ماشي ساهلة، وأنتم، السيد رئيس الحكومة، كتعرفو على أنه كاين دولة إفريقية يعطى بها المثل الآن اللي خرجت من حرب أهلية قاتلة وفي 5 سنين و7 سنين تطورت هذه البلد حتى أصبحت دولة يضرب بها المثل فيما يخص النمو الاقتصادي، أصبحت فيها 10 و11 فيما يخص النمو الاقتصادي، أصبحت مثالا لدول ناشئة. هاذ الدولة اللي خرجت من حرب أهلية في 5 سنين و7 سنينن أصبحت كذلك.

وبالتالي، الزمن لا يرحم، السيد رئيس الحكومة، 10 سنين ديال التسيير لا بد من أن ينقل المغرب من مرحلة إلى مرحلة، مرحلة اللي هي فيها شكوك فيما يخص النمو إلى مرحلة باش نكونو دولة صاعدة، هاذ 10 سنين كان كافية باش نكونو دولة صاعدة، خصوصا هذا هو السؤال اللي غادي نطرحوه ماشي الأرقام، لأن الأرقام ممكن أن نطويها ويمكن تليينها ويمكن استخدامها في اتجاه معين في هذا الاتجاه أو في ذاك الاتجاه، ولكن الواقع المر اللي كنشوفوه هنا في المغاربة هذا هو الواقع، واش انتقلنا فعلا في هاذ التسيير فهاذ الإمكانيات المعطاة، في هاذ الدستور اللي معطية واش انتقلنا فعلا من موضع أدنى إلى موضع أكبر، إلى تطور أكبر في هاذ 10 سنين و10 سنين في حياة الشعوب ماشي ساهلة السيد رئيس الحكومة المحترم.

بالتالي راه هاذ الحكومة غنتذاكرو عليها في 10 سنين، ثم ما غاديش نقولو احنا غنلبسو نظارة سوداء ونقولو راه ما كاين والو، لا يمكن.

احنا كيف ما قلنا في الأول غيكون النقد ديالنا غيكون نقد بناء. هناك كما قلت، السيد رئيس الحكومة، قصص نجاح اللي كثيرة في هاذ 10 سنين، كثار، هناك كيف ما قلتو القصة الكبيرة ديال محاربة داء كورونا، تدخل جلالة الملك، تطوع الشعب المغربي بواحد الطريقة أصبحت محل احترام العالم كيف واجهنا هاذ كورونا، هاذي قصة نجاح، ما غاديش نكروها، قصة نجاح ديال الحكومة، قصة نجاح الشعب المغربي اللي مشى في هاذ الاتجاه، وقصة نجاح كذلك رئيس الدولة جلالة الملك اللي هو أعطى تعليماته باش يتدار ذاك الصندوق ديال كوفيد، اللي باش القرار عندما اتخذه جلالة الملك ماشي ساهل تسد الحدود، تسد الاقتصاد، إذن أعطى جلالة الملك ذيك الساعة القيمة للحياة البشرية ماشي للاقتصاد، ولكن كذلك أمر الحكومة باش يكون ذاك صندوق كوفيد.. المغاربة كلهم كيفاش شاركو بواحد.. التعاون والتعاضد اللي أصبح المغاربة يعطى بهم المثل في جميع أنحاء العالم، وشفنا على أنه نجحنا في تخطي هذه المسألة.

كذلك، تخطي هاذ المشكل ديال (vaccination)، المغرب هذي حتى هي قصة نجاح ماشي ساهلة، ماشي ساهلة باش نجحو كدولة التي نقارن الآن مع دول أخرى، إذن هاذو قصص نجاح.

كاينة قصص نجاح كذلك فيما يخص التصنيع ما نكذبوش، إلى جينا مثلا في التصنيع احنا المغرب الآن فيما يخص السيارات أصبح مهما، فيما يخص الطائرات أصبح مهما، إذن هناك قصص كبيرة للنجاح.

ولكن السؤال المطروح واش هاذ الشي اللي وصلنا ليه واش ما وصلنا إليه الآن واش نقدرو نوصلو أكثر وأكثر؟

أنا أقول كمعارضة على أن ما توفر لكم من استقرار حكومي وما توفر لكم من آليات دستورية تحت إمرتكم، كان بالإمكان أن نصل إلى أكثر من هذا، علاش؟ المغرب تتعرفو على أن احنا المغرب، الشعب المغربي دفع الثمن كبيرا جدا باش يدير ذوك التجهيزات (les autoroutes) ماشي هاذ الحكومة هذا تطور كبير للحكومات السابقة لهذه الحكومة، هاذ التجهيزات اللي تدارو كثار من الطرق السيارة، من الموانئ، من المطارات، (TGV) واحد العدد ديال التطورات، ولكن هاذ الشي كلو لاش تدار؟ تدار لجب الاستثمار.

هل فعلا هاذ الاستثمارات الكبيرة والضخمة اللي دارها المغرب واش يالاه وصلنا باش نجيبو هاذ الاستثمارات؟ الآن تنقولو لا، تنقولو يمكن نكونو نبتكرو أكثر، نقدرو نكونو نصدرو أكثر، علاش؟ لأن القرب ديالنا لأوربا والقرب ديالنا للأسواق العالمية وتوفرنا على هاذ البنية التحتية الأساسية وتوفرنا كذلك على المغربي التقني الممتاز، كان بالإمكان أن نصل إلى أكثر، هاذ الشي اللي بغينا نقولو لكم احنا، احنا كنا نوصلو إلى أكثر من هاذ الشي، علاش؟ كاينين إمكانيات اللي هي كبيرة جدا.

قصص النجاح كاينين، ولكن قصص الفشل كثيرة جدا حتى هي.

قصص الفشل كذلك فيما يخص الاستدانة، إلى جبدنا الاستدانة راه مشكل، السيد رئيس الحكومة، راه التدين ما فيه عيب، راه الاستثمار من مداخيل أي ميزانية هو تدير الدين، المداخيل، المصاريف، الفرق.. راه تندير الدين باش يكون التوازن في المالية وندير واحد العدد ديال الاستثمارات.

ولكن عندما تكون الإمكانيات التي نجلبها من الخارج، الاستدانة خصها تكون في الاستثمار، إلى كانت في الاستثمار مزيان، ولكن احنا كبرلمان ما عرفنا واش كاين استثمار ولا ما كاينش استثمار، الله أعلم، لحقاش إلى كان في الاستثمار يقدر يردوها، يردو لك 10% ديال

الميزانية ديالنا ديال المغرب تتمشي فين؟ 10% تتمشي في (service de la dette)، 10%.

إذن إلى كانت في الاستثمار راه 10% نربحوها، ولكن إلى مشات في حوائج أخرى هاذي مسألة أخرى اللي هي ما يمكن أبدا السكوت عنها، إذن ديون كبيرة جدا.

كذلك، فيما يخص معدلات النمو، السيد رئيس الحكومة المحترم، من 2017 كانت عندنا 4.2، في 2018 كانت 3.1، في 2019 كانت 2.2 وفي 2020 كانت ناقص -5.8 أولا -6.8 وكان الالتزام الحكومي هو 5.5% سنويا، والمعدل الآن ديال 4 سنين هو 1.7%؛ التزمتم بـ 5.5% وصلنا 1.7%.

حقيقة كاين السنة اللي فاتت آفة كورونا ضربت الاقتصاد الدولي في مقتل، ولكن هذا لا يعني في 2017 و18 ما كناش وصلنا لهاذيك النسب المئوية التي التزمتم بها أمام المغاربة على أنكم غادي توصلوها، حتى إلى وصلنا 5% هل تعتقدون، السيد رئيس الحكومة، على أن النمو بـ 5% غادي يعطينا واحد العدد ديال مناصب الشغل؟ لا يمكن إذا ما فتناش 7%، 8%، لا يمكن أن نصل إلى عدد لا بأس به من مناصب الشغل باش يمكن نحاربو هاذ البطالة اللي هي موحشة اللي كاينة في البلاد ديالنا.

إذا قارننا كذلك ما كانت التزمت به الحكومة الأولى هي الحكومة الأولى ديال الأستاذ عبد الإله إبن كيران نفس الشيء كان في 2012: 3%، 2013: 4.5%، 2014: 2.7%، 2016: 4.5%، وكان الالتزام الحكومي هو 5%، ولكن هاذ معدل النمو اللي كان في هذيك 3 سنين ولا 4 سنين هي 3.16%، لم نصل إلى معدلات مشجعة، رغم ما توفر لكم من إمكانيات مادية عن طريق.. غير الخوصصة كانت فيها 60 مليار ديال الدرهم، زيادة على الهبات ديال الخليج اللي هي كثيرة جدا اللي تعطات، اللي ما توفراتش لواحد العدد ديال الحكومات. إذن كانت هناك إخفاقات، كان من الممكن أن نصل إلى بلدنا في هذه 10 سنوات أكثر مما وصلنا إليه الآن.

السيد رئيس الحكومة،

من الناحية السياسية راه الحكومة ماشي غير الاقتصاد، الحكومة كذلك يجب أن تشجع على الديمقراطية، خصها تشجع على الديمقراطية، هذا الاختيار الديمقراطي الذي أصبح من الثوابت، الحكومة خصها تشجعه، واش شجعته في هاد 10 سنين؟ واش الخطاب ديال هذه الحكومة في هاد 10 سنين أدى إلى أن المغاربة يثقون في المؤسسات؟

أنا كنقول لكم بكل صدق، السيد رئيس الحكومة، لا. أنت بعدا الله يجعل البركة ما فيكش ذاك الخطاب الشعبوي ديال.. الذي ينتقل إلى أفئدة الناس، ولكن هو خاوي الفراغ.

أنت بعد تهضر بالمعقول، ما فيكش ذاك الخطاب، هاد 5 سنين بعدا تهنينا من ذوك الخطابات الشعبوية، اللي هي في الواقع من الجوانب، من جانب الحكومة ومن جانب واحد العدد ديال الفعاليات الذي لم يفيد المغرب ولن يفيد المغاربة، وأدى إلى عدم الثقة في المؤسسات، هذا هو الخطير في الأمر.

إلى شفنا، السيد رئيس الحكومة، 10 سنين ديال الممارسة نتيجتها فيما يخص تعامل المغاربة مع المؤسسات، راه الواحد غادي يحماق، غادي يشوف على أن المغاربة، إذا قلتي للمغاربة شحال من واحد كيعرف السي الدكتور العثماني، حتى 10% ما كتعرفوش، إذا قلنا لهم رئيس المجلس نفس الشي، راه كان واحد الإحصاء، كانت واحد الدراسة تدارت، واحد الدراسة على رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس المستشارين، المغاربة في عالم والمؤسسات في عالم آخر، وهاذ الشي شكون اللي جابو، السيد رئيس الحكومة؟ جابو ذاك الخطاب الشعبوي الذي لا أساس له، عندما ننتقد الأحزاب، ونريد أن نتحكم في الأحزاب، ونريد أن تكون هذيك الهجومات العنف.. اللفظي اللي عشناه في 5 سنين هو الذي أدى إلى هاذ الإشكالية الكبيرة اللي غادي نوصلو لها اللي هو العزوف عن السياسة، العزوف عن السياسة احنا السبب ديالو، وها المثل ديال عزوف السياسة آش غادي نقولو للمغاربة احنا دروك في البرلمان في المستشارين، جاء رئيس الحكومة باش يقدم الحصيلة ديال 5 سنين في 10 سنين، شحال من برلماني كاين؟ ما كاين حتى 25 برلماني، شحال من وزير كاين؟ كاين 3 وزراء، ها العزوف، ها المثل اللي كنعطيو للمغاربة فيما يخص المؤسسات، وكنتشكاو على أن المؤسسات.

كذلك، لا يمكن على أن راه رئيس الحكومة في هاد 10 سنين راه كيتوجه للمغاربة 6 السوايع في الشهر، عندما يتكلم رئيس الحكومة 6 ساعات في الشهر مع الشعب المغربي ويوجه خطابا ديماغوجيا، فكن على يقين على أن العزوف هو الذي غادي يكون وأن فقدان المصداقية في المؤسسات هو اللي غادي يكون واللي وصلنا له الآن السيد رئيس الحكومة.

وأستسمح إن أطلت.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة،

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة للتفاعل مع تصريحكم حول الحصيلة المرحلية لحكومتكم، السيد رئيس الحكومة، الحصيلة التي طالما انتظرها الشعب المغربي، الحصيلة التي يؤسفني كثيرا، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أجدكم اليوم وأنتم تستمعون إلى الأحزاب الوطنية، أحزاب المملكة المغربية وهي ترد على ما صرحتم به.

يؤسفني، السيد رئيس الحكومة، وأنتم اليوم تحضرون وحدكم، ثلاثة وزراء، أنا غادي نجبد لكم، السيد رئيس الحكومة، البرنامج الحكومي ديالكم، أنتم اللي تتصرحو، السيد رئيس الحكومة، وتلتزمو مع الشعب المغربي وتتقولو هاذ التعاقد اللي تعاقدتم معنا فيه النقطة الأولى الشراكة والانسجام في العمل الحكومي، الشي اللي ما واضحش، واش بوحدكم جتيو نهار الاثنين تقدمو الحصيلة جتيو بوحدكم، وتتقولو لنا هاذ الانسجام في العمل الحكومي وترددونه.

الشفافية في التدبير والنجاعة في الإنجاز، غادي ناقشها معكم باسم حزب الاستقلال وباسم الاتحاد العام للشغالين، غادي نقاشها معكم خلال المداخلة.

التضامن في المسؤولية فين هو؟ فين هاذ التضامن كاين اليوم؟ أنتم جتيو بوحدكم، وكأن جل أعضاء الحكومة لا يهمهم الأمر.

النقطة الثالثة في البرنامج الحكومي ديالكم التضامن في المسؤولية غير وارد.

الرابعة التشاور المنتظم مع أحزاب المعارضة، فوقاش اجتمعت معنا؟ فوقاش هضرت معنا؟ بل كلما نصحناكم جعلتم أصابعكم في آذانكم واستغشوتم ثيابكم وأصررتم وَاسْتَكْبَرْتم اسْتِكْبَارًا.

إذن، كلما تنصحوكم تتقولو لنا تتيأسو، إيوا أجيو أسيدي غير نتحاسبو على اللي ديالكم، هذا البرنامج الحكومي ديالكم السيد رئيس الحكومة المحترم.

النقطة الخامسة: الديمقراطية التشاركية مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني؛ غير وارد.

إذن سنناقش معكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، سنناقش معكم الحصيلة، دون أن نؤكد لكم أنكم لم تلتزموا، وهذا البرنامج ديالكم ها هو.

إذن أود، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أسجل بكل اعتزاز وافتخار ما أقدمت عليه المملكة المغربية بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك، حفظه الله، هاذ الإنجاز الدبلوماسي الهام، الذي جعل بلادنا يحسب لها ألف حساب.

نعم، السيد رئيس الحكومة، الاعتزاز الكبير الذي جعل بلادنا تتفق أو تدخل بمشروع تصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد ولقاحات أخرى، وهو ما سيمكن بلادنا من تعزيز اكتفائها الذاتي، ويجعل من المغرب منصة رائدة للبيوتكنولوجيا على الصعيدين العالمي والإفريقي.

حفظ الله مولانا الإمام جلالة الملك محمد السادس الرائد والموجه، وإليه ترجع كل الإصلاحات.

إذن سنناقش الاختلالات، وسنناقش معكم ما لم تقومون به، السيد رئيس الحكومة المحترم.

لن أتوقف كثيرا على الحصيلة وعلى الأرقام والإحصائيات التي تفضلتم بعرضها، ونعتقد أنه كان بمجرد كلام وحصيلة تقومون بها كالعادة، وكان من الأجدر أن تتملكوا فضيلة النقد الذاتي لتقروا بعجزكم عن إيجاد الحلول للمشاكل التي يتخبط فيها المغاربة، بدل تعليق فشلكم على القولة المأثورة التي ترددونها دائما "إيوا اللي قال العصيدة باردة يديريدوفيها"، راه درنا يدينا فيها، السيد رئيس الحكومة، وعرفنا كفياش نصرفوها على مختلف شرائح المجتمع المغربي، ولم نكتو بنارها، المقصود من الكلمة، ولازال الشعب المغربي يتذكر ما قمنا به واحنا خاشيين يدينا في العصيدة، وكلشي كان ضاحك، وكلشي مسرور، وكلشي مازال يتذكر طعم العصيدة اللي درنا يدينا فيها فعلا.

وذاكرة الحكومة شاهدة كم من مرة صدحت حناجرنا من داخل هذه القاعة لنثير انتباهكم إلى خطورة الظرفية التي تجتازها بلادنا، وكان أملنا كل الأمل أن تنتهوا إلى مراجعة العديد من الاختلالات والاختيارات الاستراتيجية، ومنها أساسا تقوية أدوار الدولة الاجتماعية وتأمين الاكتفاء الذاتي من الموارد والخدمات الحيوية وتقليص التبعية للخارج وتقوية السيادة الوطنية، فكم من مذكرة رفعت ومطالب رفعت لكم دون أن تعيرونها أدنى اهتمام، مثلا مذكرة النهوض بالشريط الحدودي لجهة الشرق والشمال، ولازالت الساكنة في هذه المنطقة تعاني الأمرين، مذكرة إرجاء مشروع قانون المالية التعديلي لمواجهة الغلاء وحماية القدرة الشرائية، هذاك الثمن المرجعي كتسمحو بالسلع تدخل، السلع الاستهلاكية وما كتحددوش الثمن المرجعي، وكتخليو الشعب يكتوي بالغلاء والمضاربات، السيد رئيس الحكومة المحترم.

دعم التشغيل وخلق فرص الشغل أمام الشباب، هاد الشي كان منذ 2018، واحنا تنصرخو بهاد الشي، مذكرة رابطة الاقتصاديين الاستقلاليين حول إصلاح المقاولات المغربية، عارف شحال من مقاولة سدات بسبب عدم دعمكم وبسبب عدم توجيه هذه المقاولات وتبسيط المساطر الإدارية لها؟ مذكرة الحزب للخروج من الأزمة التي فرضتها الجائحة، مذكرة أحزاب المعارضة المطالبة بإصلاح سياسي وضمان نزاهة وشفافية الانتخابات وتعزيز التنافس الشريف.

احنا الانتخابات كلها لخصناها في القاسم الانتخابي طلع هبط ونسينا المهم، والعديد من الإجراءات والمقترحات التي جعلتموها في

الرفوف، لا تفاعل ولا تجاوب ولا مبادرات، اللهم تجاوبكم المطلق مع إملاءات صندوق النقد الدولي والنوادي المالية والاقتصادية المانحة وتنفيذ قرارات متسرعة.

السيد رئيس الحكومة،

جاء رمضان، أ سدو القهاوي، القهاوي مسدودين في النهار، وسدوهم وغا نعطيوهم وأشنو اعطيتيو لأرباب المطاعم والمقاهي وعمال المقاهي؟ وكنجيو وكنسمحو ليكم لأن لسانكم هذا، حكومة اجتماعية، غير حيد اجتماعية واحنا متفقين معاك، حكومة جات لضرب القدرات الشرائية، حكومة غاب عنها كل ما هو اجتماعي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أش غنديرو لمالين البازارات؟ قطاع السياحة صرحتم، السيد رئيس الحكومة، أنه دخل عليكم القطاع السياحي 4%، واش نسيتيو أن الناس مازال معذبين، فاين هو النقل السياحي؟ فاين هوما الفنادق؟ فاين هوما هاذوك (les guides)؟ فاين هوما المنتجعات اللي عامرة بها بلادنا؟ كلهم يعانون الأمرين، وتقول لي، إيوا إلى هضرنا على هاذ الشي اصحاب الحمامات، الحلاقة، الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد أو موظفو الأكاديميات، كلها احتجاجات، احتجاجات في الحسيمة، في جرادة، في زاكورة، والاحتجاجات أصبحت مألوفة في عهد حكومتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، فين هو الجانب الاجتماعي فيها؟

احنا كنهضرو بهدوء، قول لينا واحنا ما غنبقاوش اليوم نزيدو عليكم، كنقوولو ليكم ها باش صرحتيو وراه ما درتيو والو، كنتيو تمتلكو فضيلة النقد الذاتي وتقولو احنا عجزنا ما استطعناش ونخليو الحصيلة، احنا ما غنقولوش ليكم أشنو درتيو، أشنو ضيعتيو على البلاد، أشنو ضيعتيو على البلاد من ناتج داخلي خام، بحيث هاذي ما كيمكن لهاش تدوز علينا بلا منهضرو، ياك قلتيو لينا منذ 2010 صرحتم بأنكم ستصلون معدل النمو 5% سنويا، في حين لم تحققوا بالكاد 2.5% و3% و1.5%، هذا الفرق بين التزاماتكم والواقع يضيع على المغرب 400 مليار درهم، راني مثبت 400 مليار درهم من الناتج الداخلي الخام، عرفتي أشنو هي؟ 20 مرة ميزانية وزارة الصحة، أقول 20 مرة، 20 سنة ديال وزارة الصحة، غير بالإجراء ديالكم، أشنو هذا؟

الحصيلة اللي حققتو حصيلة ديال الحصلة، ماشي.. غير زول غير اجتماعية، أحترم المجهودات ديالكم ولن أبخس ما قمتم به، تملكوا فضيلة الشجاعة والجرأة السياسية وقولو ما قدرناش وها اللي وصلنا لوواحنا فشلنا، ماشي عيب يفشل الإنسان باش يعاود الكرة من جديد، ماشي يبقى يتظاهر أننا خدمنا وخدمنا، في 2010 كان عدد الموظفين، السيد رئيس الحكومة المحترم، كان عدد الموظفين 560.497، وفي 2020 وصل عدد الموظفين بالدولة 568.000 بمعنى خلال 10 سنوات يالاه زدتيونا 8000 قل شي شوية، هاد الشي ما جبتوش من دماغي، هذا الكتاب ديال الحكومة ديالكم، أنا ما تنجيبش من دماغي وتنقول غير المعارضة ولا اللبار، ها هي الموارد البشرية، ها أنا تنقرا واحد (la courbe) تنقول فيها في 2010 ها شحال وصلت، في 2020، 10 سنين زدتونا 8000، وكنتبجحو ونقولو وظفنا 100.000 في هذه 5 سنوات، واش وظفتو المعاناة السيد رئيس الحكومة؟ وظفتيو أشياء لا توظف.

نعم، السيد رئيس الحكومة، عليكم أن تقروا بأنكم فشلتم وأنكم عندما كنا ننصحكم كنتم تتهموننا بالتيئيس، واشكون اللي يئس دابا؟ شكون اللي خصو يقول أننا يائسين من عملكم وأن الثقة اللي وضعوها فيكم الناس افتقدتوها، والشعب ولى ساخط على كل ما هو سياسي جاي من عندكم، وخصكم تعترفو اليوم بأنكم غير قادرين، بل دخلتو البلاد لواد المتاهة، وهاذ المشاريع إذا سمحتي لي، السيد الرئيس الحكومة، راه كنهضر معك، أنا كنهضر معك، على الأقل اسمع لي، السيد رئيس الحكومة، مع احتراماتي لكم، الله يجازيك بخير هذه المشاريع اللي كتعطيونا كتخدموها للحكومات المقبلة..

أعتذر السيد الرئيس.

شكرا جزيلا، أعتذر.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السيد الرئيس.

نستمعو الآن لكلمة فريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

يشرفني بأن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في مناقشة الحصيلة المرحلية التي تفضلتم بتقديمها، وهي مناسبة نحييكم من خلالها، السيد رئيس الحكومة، على هذه المبادرة التي تعتبر الثانية خلال هذه الولاية وتمرينا ديمقراطيا يعكس حرصكم على روح التعاون والتواصل، التي يجب أن تطبع العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

ولابد، بداية، ونحن نناقش هذه الحصيلة، أن نستحضر السياق السياسي الصعب الذي تشكلت فيه حكومتكم بعد فترة من "البلوكاج" الذي أفرز تداعيات ألقت بظلالها على المشهد السياسي، وما صاحب ذلك من ممارسات صادرة عن جهات، كانت تمني نفسها بإرباك هذه الحكومة وإنهاء مهامها.

وقد استمرت هذه الممارسات إلى عهد قريب، سواء من خلال إطلاق دعوات إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية أو إلى تشكيل حكومة

تكنوقراط، وكان آخرها المحاولة الفاشلة لتفعيل ملتمس الرقابة لسحب الثقة منها بمبررات واهية، لا تنسجم مع المنطق السليم ولا مع قواعد الممارسة الديمقراطية الحقة.

وقد خابت كل هذه المساعي لتستمروا في قيادة الحكومة وتسهروا على أداء مهامها بكل اقتدار، باصمين، وأنتم على مشارف نهاية هذه الولاية، على حصيلة جد مشرفة، يمكن القول بكل موضوعية واعتزاز، أنها مكنت بلادنا من ربح العديد من الرهانات والمضي في مواصلة وإطلاق إصلاحات هيكلية كبرى.

ومن الممارسات التي تدعو إلى الاستغراب في هذا السياق، والتي تعكس العجز عن الاحتكام إلى قواعد التنافس الديمقراطي، بدعة القاسم الانتخابي التي تمس بالقواعد والمبادئ والأعراف الديمقراطية المتعارف عليها كونيا، والتي ستبقى إلى أن يقع الاستدراك بشأنها نقطة سوداء تمت الإساءة البليغة من خلالها لمسار البناء الديمقراطي الذي قطعت فيه بلادنا أشواطا متقدمة.

ولذلك نؤكد، في فريق العدالة والتنمية، أن مواصلة مسار الإصلاح الديمقراطي يتطلب إرادة سياسية، ليس فقط من قبل الدولة، بل أيضا من قبل كل الفاعلين السياسيين، والتصدي لكل المحاولات التي تسعى لتقزيم تطلعات الشعب المغربي نحو تعميق هذا المسار وتوطيد الحريات العامة وترسيخ دولة الحق والقانون وتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والحفاظ على السلم الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

على المستوى السياسي، لا يسعنا إلا أن ننوه بالمكتسبات التي حققتها بلادنا، خاصة ما تمت مراكمته بعد دستور 2011، الذي أشر على طفرة نوعية من خلال تخصيص باب كامل للحقوق والحريات الأساسية.

كما تم القطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومع التعذيب الممنهج بكافة أشكاله والاعتقال السري والاختفاء القسري وغيرها من المظاهر المسيئة.

كما نذكر بأن تخصيص المحور الأول في برنامجكم الحكومي لدعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة، يعكس إيمانكم بأهمية هذا المجال وحرصكم على الارتقاء به من خلال إجراءات ملموسة، تم إنجاز قدر معتبر منها، كان على رأسها تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإخراج مخططها التنفيذي، مما جعل المغرب يلج نادي الدول القلائل التي تعتمد التخطيط الاستراتيجي في مجال النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والتي لا يتعدى عددها 39 دولة.

غير أننا نسجل في المقابل، عددا من التجاوزات التي تسيء مع الأسف لهذا المسار وتشوش عليه، ولا تتحمل بالضرورة الحكومة المسؤولية عنها، منها ما يتعلق بحرية الصحافة والنبش في الحياة الخاصة لبعض الشخصيات للمس بصورتهم بسبب نشاطاتهم السياسية والحقوقية، ومنها ما يرتبط بقضايا على خلفية احتجاجات اجتماعية شهدتها بلادنا خلال سنوات سابقة، ومنها تحريك متابعات قضائية في قضايا مشمولة بسبقية البت تشكل مسا غير مسبوق بالأمن القضائي ببلادنا.

وندعو في هذا الإطار، إلى الحكمة في مقاربة مثل هذه القضايا والتسريع بإيجاد الصيغ المناسبة لتجاوزها وتحقيق الانفراج السياسي والحقوقي المطلوب، من أجل توفير شروط التعبئة الوطنية الجماعية لمجابهة كافة التحديات وتعزيز مسار الإصلاحات الكبرى التي دشنتها بلادنا.

كما نثمن ما أنجزته الحكومة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، سواء في شقه المتعلق باللامركزية الترابية أو في شقه المرتبط باللاتمركز الإداري، وذلك باستكمال الترسانة القانونية والتنظيمية والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة للجهات إلى 10 مليار درهم، كما كان متوقعا في البرنامج الحكومي.

وندعو في المقابل إلى تجاوز بعض النقائص التي ترتبط في جزء منها ببعض العقليات على المستويات الترابية، التي لم تستسغ بعد الانخراط ضمن روح ومضامين دستور 2011، الذي أكد على مكانة الجهات والجماعات الترابية في سياق تعزيز وترسيخ أسس الديمقراطية المحلية.

أما على المستوى الاجتماعي، فمن الأوراش الكبرى التي تستحق التنويه والاعتزاز، المشروع الطموح الذي أطلقه جلالة الملك لتعميم الحماية الاجتماعية، والذي نعتبره بصمة فارقة في تاريخ المغرب منذ الاستقلال، حيث سيمكن من تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة 22 مليون مستهدف إضافي وتعميم التعويضات العائلية وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد، وكل ذلك في أفق زمني لا يتجاوز سنة 2025، وفق برمجة وآليات تنفيذية دقيقة.

كما ننوه بالإنجازات التي حققتها حكومتكم في هذا المجال، لتعزيز ودعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، من خلال الرفع من عدد المستفيدين من برامج الدعم، والتي يزيد عددها عن 100 برنامج، كما نثمن إحداث منظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان، والتي ستكمن من تجاوز النقائص التي تعتري هذه البرامج وضمان التقائيتها.

وعلى المستوى الاقتصادي، فهنئكم، السيد رئيس الحكومة، على عدد من الإنجازات الكبرى التي تستحق التنويه، منها على سبيل المثال:

- اعتماد إصلاحات هيكلية لتحسين مناخ الأعمال، مما بوأ المغرب المركز 53 سنة 2020 في المؤشر الدولي لمناخ الأعمال، وهو هدف كان يرى البعض من المثبطين إلى عهد قريب استحالة تحقيقه؛

- تنزيل إصلاح شامل للمراكز الجهوية للاستثمار الذي ظل مؤجلا لسنوات؛

- تعبئة الاستثمار الوطني ليبلغ ما يقارب 34% من الناتج الداخلي الخام؛

- تعزيز البنية التحتية الطرقية وشبكة الموانئ والسدود؛

- تحقيق إنجازات مهمة في إطار مخطط التسريع الصناعي، منها ارتفاع الإنتاجية في قطاع السيارات لتبلغ 700.000 سيارة سنويا، لتصبح بلادنا أول منتج للسيارات على المستوى الإفريقي، بالإضافة إلى ما تم تحقيقه في قطاعي صناعة الطائرات والصناعات الغذائية؛

- اعتماد الإطار العام لإصلاح المؤسسات العمومية والإصلاح الجبائي.

وغيرها من المنجزات الكبرى التي لا يتسع المجال لذكرها.

ولا يسعنا، في فريق العدالة والتنمية، ونحن نطلع على ما قدمتموه من مؤشرات وأرقام، والتي تعكس حجم المجهود المبذول، إلا الجزم بكون هذه الحكومة، كما أكدتم على ذلك، هي حكومة اجتماعية بامتياز، حكومة المسؤولية الوطنية وحكومة الإصلاحات الكبرى.

ونؤكد أن ضمان مواصلة تنزيل وإنجاح هذه الإصلاحات غير المسبوقة يقتضي توفر بيئة سياسية سليمة تسودها الديمقراطية وما تستلزمه المشروعية السياسية، من خلال انتخابات حرة ونزيهة، تنبثق عنها مؤسسات تمثيلية، تعكس الإرادة الحقيقية والحرة للمواطنين.

ولا يساورنا أدنى شك في كون ما أطلقتموه من إصلاحات كبرى والحنكة التي دبرتم بها الجائحة على كافة المستويات، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، كفيلة بتحويل كل التحديات والإكراهات إلى فرص حقيقية، لكي يكون المغرب أقوى وأصلب في المستقبل.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة والسيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لعرض منظورنا لحصيلة العمل الحكومي، في إطار التفاعل مع العرض الهام للسيد رئيس الحكومة أمام المؤسسة التشريعية.

وقبل الخوض في مضامين هذا التقييم، أود، حضرات السيدات والسادة، أن أذكر بزاوية مقاربتنا لهذا الموضوع، والتي ترتكز على المرجعية الفكرية والسياسية للحركة الشعبية، وخطها القائم على الواقعية وعدم ربط المواقف بالمواقع، مرجعية قائمة منذ تأسيس الحزب فجر الاستقلال على مقاومة الحزب الوحيد ومناهضة كل أشكال الهيمنة السياسية وإقرار التعددية الحزبية واللغوية والثقافية والدفاع عن المناصفة المجالية والتوازن الجهوي والاجتماعي، كل ذلك في إطار الانتصار لخيار مغرب المؤسسات والإيمان الراسخ بأن المكان الطبيعي للصراع والتدافع السياسي هو تحت سقف المؤسسات وليس خارجها أو حولها، كما كان نهج العديد من التيارات والتي كانت لحظة التناوب التوافقي محطة لالتحاقها بهذا الخيار الحركي الإستراتيجي، بعد عقود من الشرود الإيديولوجي، ثم جاء المغرب الدستوري الجديد، لتصبح الأفكار الكبرى للحركة الشعبية محط إجماع مجمل التيارات الحزبية والسياسية، بل أصبحت خيارات دستورية لوطن، وطن يعتز بملكيته الحكيمة وبأصالته العريقة وبمساره الديمقراطي والحقوقي المتراكم، وتلكم قناعتنا الراسخة، كحزب وطني صادق، ظل مؤمنا أن المغرب فوق الحزبية الضيقة وأن الوطنية أسمى من المواطنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد اخترنا التواجد في الحكومة الأولى والثانية في ظل الدستور الجديد، بناء على قناعتنا الحركية بضرورة مواصلة العمل من داخل المؤسسات والمساهمة في صناعة القرار التنموي وتنزيل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، بالعبرة والميدان، فحزبنا ظل وسيظل وفيا لالتزاماته داخل التحالف، بنهج الانتصار للمقاربة التشاركية وبلغة متوازنة ومترفعة عن كل المزايدات والصراعات السياسوية الضيقة، وبمواقف ورؤية واضحة لا تستسلم للإيديولوجيات واللعب على حبلين.

هكذا نحن الحركيون وهكذا سنظل أوفياء لعهودنا، وفخورين بإرادتنا الوطنية الصادقة وبمسارنا المشرف داخل الحكومة وداخل المؤسسة التشريعية وعلى مستوى الجماعات الترابية، ملتزمين طبعا بالقاعدة التي رسخها زعيمنا التاريخي والوطني المحجوبي أحرضان رحمة الله عليه، والتي مفادها أن الأغلبية لا تعني الغلب، وأن من يحب وطنه لا يشترط موقعا لخدمته.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مضامين عرضكم القيم الذي قدم جردا مفصلا عن أهم إنجازات الحكومة في ولايتها المشرفة على الانتهاء، مع إحاطتها بالسياقات المؤطرة لها وطنيا ودوليا وإقليميا.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نعبر مجددا عن اعتزازنا الكبير بما حققته بلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في مجال تحصين وحدتنا الترابية، برؤية دبلوماسية خلاقة، أعادت لبلادنا ريادتها المستحقة في مختلف المحافل القارية والجهوية والدولية، وحشدت الدعم الموصول لعدالة قضيتنا الوطنية الأولى ولمغربية صحرائنا الراسخة برباط البيعة المقدس وبشرعية التاريخ والمواثيق والقرارات الدولية، رؤية دبلوماسية حكيمة رسخت مكانة المملكة المغربية كشريك استراتيجي في العالم الجديد، وكأحد صناع السلام الرئيسيين في مختلف المحافل والمناطق.

بذات الاعتزاز نسجل مواصلة بلادنا لإنجاز الأوراش الكبرى وتنزيل المخططات الإستراتيجية بقيادة ملكية سامية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية وعلى مستوى البنيات التحتية والتجهيزات العامة، والتي شكلت منطلقا لبلورة النموذج التنموي الجديد وإطلاق ورش جديد في مجال العدالة والتنمية الاجتماعية، كل ذلك رغم السياق الدولي المتأزم وتداعيات الأزمة الوبائية التي قاومتها بلادنا بتميز منقطع النظير.

السيد الرئيس المحترم،

رغم المجهودات المبذولة والإنجازات المقدرة، فمن باب الموضوعية، فإن سقف الطموحات ظل أكبر من المنجزات، وذلك جراء أعطاب ذاتية وجراء تحديات السياق الموضوعية، وهو ما يتجلى في غياب العمل بمنطق الأولويات وفي طغيان المقاربة القطاعية على رهان الالتقائية، وكذا الارتباك المسجل بين وحدة الهدف ووحدة الصف والخلل الواقع في تغطية الانسجام الحكومي بالانسجام السياسي في الأغلبية الحكومية والبرلمانية، إلى جانب القطيعة المسجلة بين التحالف مركزيا وترجمته جهويا ومحليا، مما أضعف الهوية السياسية للتحالف الحكومي.

وبخصوص تقييم المنجزات، وباستحضار مجموعة من المبادرات الحكومية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، التي لا تخفى أهميتها، إلا أننا ومن منطلق النقد البناء فإن الحصيلة، رغم الاجتهاد المقدر، لم تكن في مستوى الانتظارات، خاصة في مجال العدالة والإنصاف المجالي، وهو ما يظهر في استمرار تمركز الاستثمارات العمومية والخاصة في جهات بعينها، إلى جانب عدم تأطير الإصلاحات في المجال الاجتماعي برؤية منسجمة ومتناسقة وظلت المقاربة قطاعية مستسلمة لمنطق خدمة التماسك والحد من الهشاشة على حساب خيار التنمية والإنصاف الاجتماعي.

في نفس السياق من النقد الموضوعي، نسجل، السيد رئيس الحكومة المحترم، ترددا واضحا وغياب رؤية في ترسيم الأمازيغية وإدماجها الإيجابي في مختلف مناحي الحياة العامة، رغم السبق الدستوري لمكانة الهوية كمدخل أساسي للتنمية البشرية والمجالية.

وعلى هذا الأساس لا يمكننا من باب النقد الذاتي الجماعي إلا أن نسجل أنه رغم الحرص الحكومي والمؤسساتي..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على احترامك للوقت.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على نبينا المصطفى.

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها لحظة مفصلية وتاريخية أقرها الدستور، ونتشرف بها اليوم ونحن في نهاية ولاية البرلمان بمجلسيه، وهي مناسبة تبرزون فيها حصيلة عملكم الحكومي لولاية كاملة، ومن الطبيعي أن ينتهي معها عمل الحكومة الذي صادقنا على برنامجها الحكومي في تاريخ 26 أبريل 2017، مفتخرين في التجمع الوطني للأحرار بما تحقق لصالح البلد في ظل هذه الحكومة، والتي دعمناها وساندناها بكل وضوح، واشتغلنا مع كافة مكوناتها بنية صادقة، رافعين لواء "الوطن أولا وأخيرا"، حيث كان لوزراء التجمع الوطني للأحرار النصيب الأوفر في هذا الأداء الحكومي وهذه الحصيلة التي نعتبرها إيجابية ومتميزة ومشرفة، حيث تجاوزنا بهذا الأداء المتميز والبطولي أصعب محنة مرت على بلادنا ومعها العالم بأسره، ويتعلق الأمر بجائحة كورونا "كوفيد-19"، والتي انهكت اقتصاديات الدول، وكانت لها تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة وصعبة، أثرت بشكل كبير على الأداء الاقتصادي العالمي، وأدخلتنا في أكبر ركود اقتصادي شهده العالم بأسره، منوهين في هذا الإطار بما حققته بلادنا بفعل يقظة واستباقية ملك عظيم، دخل التاريخ من بابه الواسع، بعدما سارع جلالته إلى إحداث صندوق خاص للتضامن، ساهم فيه جميع المغاربة بكل نبل وشهامة، جعلتنا ولله الحمد من الدول الرائدة والمتميزة التي قاومت ومازالت تقاوم بكل ثقة، عبر مختلف الإجراءات المتعددة التي اتخذتها الحكومة، والتي تجاوزت 400 إجراء،

من خلال آلية لجنة اليقظة الاقتصادية.

تعرضت الحكومة ووزراؤها خلال هذه الولاية لهجومات متعددة، واجهتم أصعب لحظاتها بالصمت، وركنتم إلى زاوية ضيقة طغت عليها مواقفكم السلبية، وفق مزاجية غريبة، فالتبخيس والضرب في مصداقية الأرقام والمؤشرات وعدم التصويت على القوانين وتقديم التعديلات عليها أمر طبيعي أن يأتي من المعارضة الوطنية، والتي تفتقد اليوم مع الأسف، إلى هوية تنظيمية وإديولوجية جعلتها تخبط خبط عشواء، مفتقدة، مع الأسف، إلى بدائل موضوعية لحل جل الإشكاليات الجاثمة اليوم على مختلف سياساتنا العمومية.

ولكن، من غير الطبيعي ولا المفهوم أن يأتي كل هذا من نيران صديقة تجعل عملنا كأغلبية فاقدة للبوصلة، خصوصا أن المزاجية التي تطبعها في إقرار الإصلاح وتفصيله وتنويعه يختلف من منطق لآخر، فلا يعقل أن نجد الحزب الذي يقود الحكومة يرفض التصويت على مشاريع القوانين أعدتها الحكومة، ويمتنع عن التصويت لبعضها، متسائلين، أين هو البرنامج الحكومي؟ أين هو ميثاق الأغلبية؟ خاصة وأن طرفا أساسيا داخل الحزب الأغلبي يحارب بكل الوسائل وزراء حزب التجمع الوطني للأحرار ويبخس إنجازاتهم بشكل غير طبيعي وغير مفهوم، في مقابل ذلك نواجههم بالحكمة والتبصر والعمل الجاد والمسؤول، بل إن إنجازات وزراء التجمع داخل الحكومة التي تقودونها، السيد رئيس الحكومة، أشدتم به مشكورين، على اعتبار أنه كان نقطة ضوء هذا العمل الذي نقر بأننا نتشارك فيه، محسوبة إنجازاته على هذه الحكومة برمتها، في مقابل ذلك، نقر بأن هناك إخفاقات أكدتم عليها، نسوق لكم مثالا واضحا يتعلق بالقطاعات الاجتماعية التي تغيب فيها الالتقائية، لتبقى للميزانيات المرصودة لها آثار ضعيفة على المواطن لغياب التدخلات الناجعة والواضحة، والذي مرده إلى تشتت مجهود الحكومة في هذا الإطار.

السيد رئيس الحكومة،

محكوم علينا في مملكة محمد السادس حفظه الله، عمود هذه الأمة ونبراسها، أن نتعايش وأن ندبر التعدد الذي يجمعنا كمغاربة، بحيث نؤكد لكم أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نشتغل بكل وعي ومسؤولية، واضعين نصب أعيننا التنوع والتعدد الذي تزخر به المملكة، ندافع بكل ثقة عن المشترك الذي يجمعنا، ونحافظ عليه، لأنه سيبقى من وجهة نظرنا هو أساس نجاح هذا التميز المغربي، فاحتراما لهذه المعادلة التي تعد من مرتكزات نظامنا السياسي المغربي الذي أرسى دعائمه ملوك الدولة العلوية الشريفة، والتي تأسست على منهج عبقرية الاعتدال وما صاحبها من سلوك سياسي يحترم التعددية والثوابت الوطنية.

ووفق هذا الإدراك نشتغل، السيد رئيس الحكومة، ووفق هذا الإدراك اشتغلنا معكم السيد رئيس الحكومة، واشتغلنا معكم على أساسه الفريق الحكومي لحزب التجمع الوطني للأحرار، لا نعرف الحربائية، ولا نجيد لعبة ازدواجية الخطاب، نشتغل بكل وضوح، ووفق ما تقتضيه المصلحة العليا للوطن، مما جعلنا نصطدم في العديد من المحطات، قد سبق لي أن أشرت لها، وعبرنا من داخل المؤسسات عن موقفنا بكل حرية وتجرد، بالرغم من كل ذلك، كنا أوفياء لهذا الائتلاف الحكومي، دافعنا وندافع عن حصيلته التي تبقى إيجابية ومشرفة، وقاومنا من خلال ذلك كل أساليب التبخيس والتيئيس التي صاحبتها، لأنها كانت حصيلة إيجابية بالفعل على كافة المستويات، أبرزها حصيلة المخططات الاستراتيجية الوطنية، مخططات تركت أثرها وبصمتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وكانت عنوان نجاح باهر خلال الأزمة الصحية لـ"كوفيد-19"، جعلت المغاربة، ولله الحمد، مطمئنين ومتضامنين وفخورين بالإنجازات المحققة.

وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، الثقة في مؤسساتنا، تبني خطاب الوضوح والصراحة في التعاطي مع تدبير الشأن العام، مرتكزات أساسية لإرجاع الثقة للمواطن، وإنجاح مختلف السياسات العمومية، فالمملكة المغربية بقيادة ملك شهم، إنسان مواطن، يحظى بثقة المغاربة جميعهم، استطاع أن يقف ندا لند مع كبريات الدول، مدافعا عن سيادة بلده ومصالحه، بكل شجاعة، سلاحنا التلاحم الوثيق بين الملك والشعب، جعلنا ولله الحمد، قوة إقليمية وإفريقية ودولية تشق طريقها نحو التألق بين الدول الكبرى والراقية.

وعلينا كسياسيين أن نجاري هذه الوثيرة المتسارعة للمؤسسة الملكية، عبر الارتقاء بخطابنا السياسي والثقة في مؤسساتنا ومسارها الناجح والمتجدد وأن نجعل من الاستحقاقات القادمة فرصة لمواصلة مسارنا الديمقراطي والنأي بأنفسنا عن خطاب الإسفاف والتسفيه والضرب تحت الحزام وجعل المعركة ديمقراطية تحسمها البرامج السياسية الواعدة، التي تواصل مسار التنمية والتألق لهذا البلد الآمن بملكه وشعبه والقوي بمؤسساته التي تقاوم ببسالة كل فكر ظلامي دخيل، يحاول عبثا التغرير بأبنائنا وبناتنا، مستغلا في ذلك هوامش الهشاشة، والتي يجب علينا، كمسؤولين، مواصلة اجتثاثها في المستقبل.

شكرا.

<u>السيد الرئيس:</u>

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

<u>المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:</u>

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الدولة المحترم،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة الحصيلة الحكومية، كما عرضتموها، السيد رئيس الحكومة، تقتضي منا أن ننظر إلى الأمر في شموليته وبكل المستويات التي تشكل عصب الفعل الحكومي المتمثل في تدبير الشأن العام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وجوهر الفعل هو كيف تم سياسيا تأطير المرحلة لإنجاح الإصلاحات بمختلف تجلياتها، وما هي التراكمات التي تحققت في سياق استكمال مهام الانتقال الديمقراطي.

إن الميلاد السياسي لهذه الحكومة، كان ميلادا مرتبكا، قلل منذ البداية من قدرتها على إنتاج أجوبة على الأعطاب السياسية التي تعاني منها الممارسة السياسية ببلادنا، والتي سمحت باستمرار تراجع منسوب الثقة في الفاعل السياسي والمؤسسات السياسية، وكرست مشهدا حزبيا غير قادر على الفصل بين الفعل الحكومي كمؤسسة دستورية موكول لها تسيير شؤون البلاد وبين "البوز" الحزبي بخلفية تنافسية، لا على المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما على السبق وعلى الحضور في وسائل التواصل الاجتماعي في مديح الذات الحزبية.

إن البنية الديمقراطية للممارسة الحكومية والبرلمانية لم تمتلك المقومات اللازمة لخلق النقاش السياسي القادر على إنتاج البدائل، بحكم طبيعة الأغلبية الحالية، والتي لم تحرص على إظهار الانسجام في صناعة القرار السياسي، واجتماعاتها تعد على رؤوس الأصابع، وأنتم، السيد رئيس الحكومة، كقائد لهذه الأغلبية، كان من مسؤوليتكم الحرص على خلق الدينامية المطلوبة والتوافقات الضرورية لضمان تماسكها وانسجامها، وإذا كانت الأغلبية البرلمانية قد سايرت الحكومة في التصديق على الجزء الأكبر من منتوجها القانوني والتنظيمي، فإن قوانين تنظيمية وقوانين عادية شهدت انقسام هذه الأغلبية بخروج جزء منها من التصويت على هذه القوانين، مما خلق لدى الرأي العام الوطني نفورا جديدا من السياسة وساهم في توسيع الهوة بين الدولة والمجتمع.

السيد الرئيس،

لقد كان من المهام المركزية للحكومة أن تحرص على تفعيل المضمون الديمقراطي والحقوقي لدستور 2020 (المقصود: 2011)، في أفق إعادة الثقة إلى العمل السياسي والمؤسسات السياسية، وتكريس قيم التعدد والأختلاف وتوسيع فضاء الحريات العامة وتمكين النساء والشباب من تفعيل المقتضيات الدستورية الخاصة بهما، وكان على البرلمان أن يكون محورا مركزيا في النقاش السياسي ومقاربة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بأفق يسمح بخلق نقاش عمومي يضمن مشاركة المكونات الوطنية في صياغة أفق وطني يتماشى والأفق الذي فتحه دستور 2011.

السيد الرئيس،

من المؤكد أن بلادنا عرفت تراكمات مهمة في المجال الاقتصادي والمالي وتم الاستثمار في البنيات التحتية الأساسية وفتح مشاريع كبرى للتنمية الاقتصادية، وتبقى المبادرات الملكية لصاحب الجلالة والتي فتحت أوراشا كبرى تشكل العصب الأكبر في الدينامية الاقتصادية ببلادنا، ولاشك أن جائحة "كوفيد-19" كانت لها تداعيات كبرى على وثيرة التنمية وخلق فرص الشغل إسوة ببلاد العالم، ولولا أن بلادنا تعاملت باستباقية وإحترافية مع الوباء بفضل المبادرات الملكية السامية، وبفضل مجهودات كل الفاعلين وتفهم المواطنين وإلتزامهم بمختلف التوجهات الوطنية، لكان وضعنا أسوأ.

فرغم استمرار الوباء فالأمل قائم على أن تخرج بلادنا في سنة 2021 بنسبة نمو واعدة وبخسائر أقل، رغم أن فرص الشغل شهدت تراجعا مهما في هذه المرحلة.

وإذا كان الجانب الاقتصادي يشكل واجهة أساسية عرفت تراكمات مهمة وخلقت القيمة المضافة في سياق صعب، فإن المسألة الاجتماعية لازالت تشكو من أعطاب متعددة، سواء فيما يتعلق بالتوزيع العادل والفوارق الاجتماعية والمجالية ونسب الفقر والبطالة، خاصة بطالة الشباب وخريجي الجامعة المغربية، إضافة إلى استمرار الهدر المدرسي والجامعي رغم المجهود الميزانياتي الكبير ورغم التوظيفات المهمة في السنوات الأخيرة.

كما أن المنظومة الصحية الوطنية، والتي أبانت بفضل نسائها ورجالها عن وطنية كبيرة في مواجهة الجائحة، لازالت تشكو من خصاصات كبرى في البنيات الاستشفائية وفي الطاقات البشرية من أطباء وممرضين وتقنيين، وذلك رغم التفاعل الحكومي مع مطلب الزيادة في الميزانية المخصصة لها وفي التوظيفات بالقطاع.

إن إشكالية البطالة وخاصة البطالة العالمة، تعتبر تحديا للجميع وللحكومة القادمة، فعدد مناصب الشغل المحدثة لا تجيب على العدد الهائل لطالبي الشغل، ونقطة نمو واحدة لم تعد تنتج نفس عدد مناصب الشغل التي كانت تنتجها في السابق، وهذا ما يسهم للأسف في ازدياد مظاهر الهشاشة في المجتمع، خاصة في ظل جائحة "كوفيد-19"، التي عمقت هذا الإشكال، بفعل إغلاق المؤسسات الإنتاجية وإفلاس العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة وبسبب الأوضاع الصعبة التي عاشها ويعيشها القطاع السياحي والمهن المرتبطة به.

السيد الرئيس،

لابد أن نستحضر العمل الجاد الذي تم على مستوى الدفاع عن الوحدة الترابية لبلادنا بقيادة صاحب الجلالة نصره الله، وبفضل مجهودات كل المؤسسات السياسية وكل المكونات الوطنية وكافة الشعب المغربي الذي وقف في وجه كل المحاولات اليائسة لخصوم الوحدة الترابية.

كما علينا الإشادة بالعمل الهام الذي قامت وتقوم به الدبلوماسية المغربية في مواجهة الهجمات المتعددة من طرف الخصوم، وخاصة خلال الأزمة التي مازالت قائمة مع إسبانيا والتي أبانت فيها الدبلوماسية المغربية عن احترافية عالية لكل مكوناتها.

السيد الرئيس،

لقد كان صعبا الوصول إلى توافقات في ملفات وقضايا أساسية، سياسية وتشريعية لتدبير المستقبل، وفوتنا على أنفسنا فرصا كان من الممكن أن تسهم في توضيح الأفق السياسي وخلق منسوب مقبول من الثقة في العمل السياسي، كمرحلة تراكمية لتعزيز قيم وشروط الفعل الديمقراطي.

إن ما نراه اليوم، السيد الرئيس، وما نعيشه من استمرار الميركاتو الانتخابي في تعداد حالات الترحال السياسي استعدادا لاستحقاقات القادمة، وما يتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي من أساليب لاستقطاب وفرح وتبجح باستقبال لاعبين جدد، ليشكل ضربة قوية لمسألة الثقة في العمل السياسي، ويوسع الهوة بين المواطن والمؤسسات السياسية، وهو ما يجعلنا نتخوف من أعطاب المشاركة السياسية والمؤسسات التي ستفرزها الاستحقاقات القادمة ودرجة قدرتها على صناعة القرار السياسي السليم القمين بتسريع عمليات الانتقال الديمقراطي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف محيي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسيد الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة حصيلة الحكومة، خلال هذه الولاية التي شارفت على نهايتها، وتقديم وجهة نظرنا كمنظمة مهنية للمقاولات المغربية حول هذه الحصيلة.

أشكركم بداية على المجهودات التي بذلتموها طيلة فترة توليكم هذه المسؤولية الجسيمة، كما أهنئ الحكومة على نجاحها في تدبير الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه وأيده.

واسمحوا لي مرة أخرى، السيد رئيس الحكومة، أن أثير مجموعة من القضايا التي لطالما نبهنا إليها والتي تخص المقاولات، باعتبارها لبنة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني ومصدرا رئيسيا لخلق الثروات ومناصب الشغل.

فعلى الرغم من تحسين ترتيب المغرب في مؤشر (Doing Business) غير أن نظرة معمقة للواقع الاقتصادي تكشف أن ما حققته بلادنا على مستوى هذا المؤشر لم ينعكس على واقع الاستثمار وعلى النمو الاقتصادي في المغرب خلال السنوات الأخيرة، حيث بقيت معدلات النمو متواضعة، من 1.06% إلى و4.53%، وهي نسب بعيدة كل البعد عن الأهداف التي سطرتموها في برنامجكم الحكومي، وتبقى غير كافية لتحقيق إقلاع اقتصادي.

فعلى الرغم من أن المجهود الاستثماري الوطني يتجاوز نسبة 32.5% من الناتج الداخلي الخام، إلا أنه حقق نسب نمو ضعيفة تتراوح بين 2% و4% في الوقت الذي تحقق فيه تركيا مثلا نموا اقتصاديا سنويا بمعدل 5% بفضل مجهود استثماري لا يفوق 19%.

كما أن البنية القطاعية للنسيج المقاولاتي بالمغرب تتسم بهيمنة القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، وقد سبق أن اقترحنا عليكم حلولا لم تفعل لمعالجة هذا الإشكال. اقترحنا الابتكار كرافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات، اقترحنا كذلك ملاءمة التكوين ليساير متطلبات سوق الشغل عبر تعزيز منظومة التكوين المهني الأولي والمستمر، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة التكوين، كهدف استراتيجي.

فهذا التباين، السيد رئيس الحكومة، بين ما تم تحقيقه على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال وبين ما تم تحقيقه على مستوى النمو الاقتصادي، يرجع في نظرنا إلى طبيعة البيئة المؤسساتية في المغرب، لا سيما ما يتعلق بضعف إنفاذ القانون وانخفاض مستويات الحكامة وتحصين الملكية العقارية ومحدودية استراتيجية مكافحة الفساد، التي تكلف المغرب أكثر من 50 مليار درهم سنويا، وهذا ما يمثل 2% من معدل النمو الاقتصادي حسب تقارير البنك الدولي لسنة 2019، وهي مؤشرات تظهر المعوقات البنيوية للاستثمار، الأمر الذي يجعل من تصنيف البنك الدولي لمناخ الأعمال تصنيفا تقنيا ليس إلا، ولا يعكس بشكل دقيق واقع ومناخ الأعمال المعقد في بلادنا.

وعلى الرغم من مجموعة من الإصلاحات التشريعية التي ابتغت تحسين مناخ الأعمال، فقد ظلت العديد منها رهينة نصوص تنظيمية لم تخرج بعد إلا حيز الوجود، وهو ما يسائلكم، السيد الرئيس، حول حكامة التشريع، فما الفائدة من نصوص قانونية جيدة غير أنها معلقة إلى حين إخراج النصوص التنظيمية؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الملاحظ أن مبادلاتنا الخارجية تسجل عجزا تجاريا ليس فقط مع الدول التي تجمعنا معها اتفاقيات التبادل الحر، ولكن كذلك مع جميع شركائنا التجاريين، لذا يحق لنا التساؤل حول هذا الوضع، وعلى أسباب عدم استغلال الفرص التي أتاحتها اتفاقيات التبادل الحر خاصة في السنوات الأولى، حيث تضمنت عدة امتيازات تفضيلية مهمة لصالح المغرب.

ولا يفوتنا في هذا الباب أن ننوه بالمجهودات القيمة التي بذلت في قطاع التجارة والصناعة، خاصة من خلال مراجعة هذه الاتفاقيات والنجاح في تعديل اتفاق التبادل الحر مع تركيا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسجل عليكم كذلك عدم الالتفات لإصلاح مدونة الشغل التي لا تسعفنا لتحقيق التطور الاقتصادي الذي نطمح إليه جميعا، حيث أصبحنا في أمس الحاجة لإصلاح جذري على مقتضياتها ذات الصلة بالمرونة في العلاقات التعاقدية، وفق مقاربة تروم تحقيق تنافسية المقاولة وحماية الحقوق المكتسبة للأجراء والحفاظ على مناصب الشغل.

كما لا يعقل أن يظل القانون التنظيمي للإضراب الذي سطرته الوثيقة الدستورية لسنة 2011 في أول ولاية حكومية حبيس الأدراج، ونحن في نهاية الولاية الثانية، فإلى متى ستظل المقاولة والاستثمار الداخلي والخارجي رهينة المزاجية وعدم وضوح الالتزامات؟

السيد رئيس الحكومة،

لا يفوتن أن نهنئ أنفسنا وحكومتكم وأن نجدد شكرنا لملك البلاد وراعي الأمة حفظه الله على إطلاقه لورش الحماية الاجتماعية، الذي يروم توسيع قاعدة المستفيدين عبر تعميم التأمين الصحي الإجباري على جميع المواطنين وتعميم التعويضات العائلية وتوسيع نظام التقاعد وأيضا تعميم التعويض عن فقدان الشغل وتخصيص الموارد المالية لإنجاح وتنزيل هذا المشروع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اتسمت الإجراءات التي قمتم بها للحد من ثقل القطاع غير المهيكل وأثره السلبي على الاقتصاد الوطني بالضعف والمحدودية.

كنا نأمل من الحكومة أن تنكب على تبني حلول ناجعة بتنسيق مع القطاع الخاص، وسبق أن اقترحنا عليكم في العديد من المداخلات وفي إطار منصة الاتحاد العام والحكومة خارطة طريق ترتكز على عدة إجراءات في هذا الشأن لم يتم الأخذ بها.

كذلك لطالما دعوناكم كذلك للعمل على تقليص تكلفة عوامل الإنتاج التي تحد من تنافسية المقاولات الوطنية، فهذه التكاليف المرتفعة والمرهقة تعيق دينامية ريادة الأعمال، مما يضعف مردودية وتنافسية المقاولات.

وفي الأخير، وعلى الرغم من هذه النواقص التي أشرنا إليها، لا ننكر، السيد رئيس الحكومة المحترم، أننا لامسنا حسن نيتكم في الإصلاح، وهو ما نشكركم عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتدخل في هذه المحطة الدستورية للمساهمة في تقييم حصيلة الحكومة على ضوء التزاماتها أمام البرلمان وأمام الرأي العام الوطني، أخذا بعين الاعتبار محددا موضوعيا، يتمثل في السياق الاستثنائي المطبوع بالانعكاسات السلبية للأزمة المركبة الناجمة عن كورونا.

وبهذه المناسبة، لا يفوتني الإشادة بالمبادرات الملكية الرامية إلى الحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة ومجابهة التحديات البنيوية والطارئة على حد سواء، إذ فشلت الحكومات المتعاقبة في تشييد اقتصاد قوي مهيكل قادر على الصمود في وجه الأزمات وإرساء منظومة للحماية الاجتماعية، قادرة على احتواء التداعيات السلبية على المواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

نسبتم إلى الحكومة الأوراش الكبرى، علما أن أهمها كانت بمبادرة ملكية، من قبيل مدن الكفاءات والمهن، ورش الحماية الاجتماعية، النموذج التنموي إلى آخره، وكلها أوراش لم تفلح الحكومة لحد الآن في تنزيلها السليم، على الرغم من الهوامش التي يخولها لها الدستور لإبداع الحلول لمكامن الضعف البنيوية، التي تعيق التحاق بلادنا بالدول الصاعدة.

والواقع أنها لم تستطع إعادة الربط بالنمو، 2.5% حتى قبل الجائحة سنة 2019 وهو أقل من معدل 8 سنوات السابقة وخلق عدد مناصب الشغل التي تعهدتم بها وإدماج الشباب العاطل والحد من انتشار ظاهرة الفساد، التي تستنزف من المالية العمومية، رغم تحذيرات المؤسسات الدستورية خاصة المجلس الأعلى للحسابات، ولم تستطع إلى حد اليوم ملاءمة منظومة الجبايات مع معايير الحكامة والشفافية ومبادئ العدالة والإنصاف الضريبي، بل شددت خناق الضغط الضريبي على الأجراء، وبالتالي على الطبقة الوسطى، التي يتم الاستجداء كلما أعسرت مالية الدولة بدل تضريب الثروة وتجفيف

منابع الريع.

السيد رئيس الحكومة،

لقد وصفتم حكومتكم بالاجتماعية، إلا أن البعد الاجتماعي لم يكن حاضرا في صلب سياساتكم العمومية، اللهم إذا كنتم تستندون لبعض الإجراءات المتفرقة، كالرفع النسبي والمحدود لبعض الميزانيات وبعض البرامج الاجتماعية، التي تبقى معزولة وتفتقد إلى الالتقائية والفعالية، ولا تغير من واقع الهشاشة في شيء.

ورغم تحسن بعض المؤشرات في مجال التعليم مثلا، فهل مكنت السياسات الحكومية من نزع فتيل القنبلة الموقوتة التي يشكلها الهدر المدرسي؟ هل أصبحت المدرسة العمومية المغربية آلية وفرصة للارتقاء الاجتماعي لجميع المغاربة على قدم المساواة بالمجالين القروي والحضري؟ أم مازالت تواصل إنتاج الفوارق ومظاهر الإقصاء وما يشكله ذلك من تفاقم لأزمة الرابط الاجتماعي؟ ولا داعي للتذكير بما عرت عليها الجائحة من عجز وأعطاب هيكلية لمنظومتنا الصحية.

وهل أعدت الحكومة مقاربة شاملة للتعاطي مع قضايا النوع الاجتماعي؟ وإلا كيف تفسرون أن 10.5 مليون من النساء توجد خارج سوق الشغل وكل البرامج المعتمدة لتعزيز الولوج للخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لم تفلح في تقليص أشكال عدم المساواة والتخفيف من معاناة الإقصاء الاقتصادي للنساء؟

وهل لعبت الحكومة دورها في حماية حقوق العمال؟ حيث ظل المغرب في 2019 يصنف ضمن فئة البلدان التي تشهد انتهاكات منتظمة لحقوق العمال حسب تصنيف مؤشر الحقوق العالمية (Global Reporting Initiative) ولعل في مآسي (روزامور) و(لالة ميمونة) و(المرس بطنجة) دورس لأولي الألباب من الحكومة والباطرونا حتى لا تكرر مثل تلك الكوارث الاجتماعية.

إن أكثر مؤشر للأزمة الاجتماعية لقياس درجة الاحتقان الاجتماعي وحجم الاحتجاجات الرافضة لسياسات الحكومة، والتي تجابهونها بالمقاربة الأمنية بدل الحوار (المتعاقدين كمثال) أو في أحسن الأحوال بالتغاضي عن حماية الحقوق والحريات النقابية وهو ما يفسر النسبة الكبيرة للامنتمين في الانتخابات المهنية الأخيرة التي تتباهى الحكومة بترديدها.

إن تبوء الاتحاد المغربي للشغل للمرتبة الأولى كالمنظمة النقابية الأكثر تمثيلية لم يكن من السهل تحقيقه أمام كل المضايقات ومحنة الحريات والحقوق النقابية التي تعيشها النقابيات والنقابيون في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع العمومي، ونكاد نجزم أن حصيلة هذه الحكومة هي الأضعف في تاريخ الحوار الاجتماعي، سواء على مستوى المأسسة أو النتائج، فقد ظلت العديد من الملفات الملحة عالقة دون أن نلمس الإرادة السياسية في تنزيل المقاربة التشاركية، وفاء بالتزامات بلادنا الدستورية والدولية.

وحتى في عز الأزمة وما تتطلبه من تفكير وإبداع جماعي، اختارت الحكومة نهجها الأحادي في مقاربتها لأهم القوانين الاجتماعية والمجتمعية كالقانون الإطار للحماية الاجتماعية والقانون الإطار للجبايات والمرافق العمومية، ممعنة في محاولتها في الإجهاز على المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة، ولا أدل على ذلك من محاولتها تمرير القانون التكبيلي للإضراب والقانون التكبيلي للنقابات، ومؤخرا الرفع من سن التقاعد لمنخرطي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، تحت طائلة الإصلاح خارج منهجية الحوار، وهو ما استنكرته منظمتنا.

إن إخراج المغرب من عنق الزجاجة، السيد رئيس الحكومة، بحاجة لتدبير.. وبالنسبة للاتحاد المغربي للشغل لتدبير محكم على قاعدة الحوار واحترام الحقوق.

أملنا كمنظمة نقابية الأولى الأكثر تمثيلية أن تشكل المرحلة السياسية المقبلة فرصة لتدارك ما فوتته هذه الحكومة وسالفة نهجها على بلادنا من زمن تنموي.

وشكرا السيد الرئيس.

<u>السيد الرئيس:</u>

الفريق الدستوري.

<u>المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:</u>

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

لي عظيم الشرف، أن أتدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، بمجلس المستشارين، في مناقشة عرض حصيلة عمل الحكومة، طبقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور، والذي تقدم به السيد رئيس الحكومة يوم الثلاثاء 6 يوليوز أمام غرفتي البرلمان.

ويجدر بنا التنويه في بداية هذا التدخل بالحرص الذي أولاه السيد رئيس الحكومة للتواصل مع البرلمان من خلال الجلسات الشهرية لمناقشة أسئلة السياسة العامة ومن خلال الحصيلة المرحلية التي تقدم بها السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان عند منتصف هذه الولاية، كتجسيد عملي لهذا التمرين الديمقراطي وتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وترسيخ مبدأ دولة المؤسسات.

وقبل الخوض في مضامين عرض الحصيلة وتقييمها، تجدر الإشارة أولا، وكما جاء في العرض، أن الحكومة تشكلت في سياق أزمة مالية واقتصادية عالمية وتزايد تأثيرات الجفاف وقلة التساقطات المطرية،

ووضع إقليمي وجهوي متسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني، لكن يجب أن لا ننسى أن هذه الحكومة استفادت أيضا من الإنجازات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي أعطى دفعة قوية للمغرب في عمقه الإفريقي وحقق إنجازات عظيمة فتحت آفاقا جديدة لبلادنا، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، والتي بوأت المغرب الصدارة الإفريقية والإقليمية في مجالات متعددة، هذه السياسة الحكيمة التي دبرت أعقد الملفات والأولويات الوطنية ألا وهي ملف الوحدة الترابية للمملكة الذي توج بالإعلان الأمريكي بمغربية الصحراء والتي كرست مناخ الثقة والاستقرار اللذان ينعمان بهما المغرب.

نفسها السياسة الحكيمة التي دبرت أزمة الوباء العالمي كورونا وفق منظور جعل بلادنا اليوم تعتبر من النماذج العالمية المقتدى بها والمعترف لها بالكفاءة في مواجهة الوباء وتداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

ولا يسعنا في مثل هذه المناسبات إلا أن نقف وقفة إجلال وإكبار وتقدير للمؤسسة الملكية، واستحضار تضحيات القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة، كل هذه القوات التي كانت ناجعة عند أزمة الكركرات وصيانة الحدود وحماية المواطن وتحقيق الأمن والاستقرار الذي يعتبر اليوم رأسمالا وطنيا والذي يعتبر القوة الجاذبة والمحفزة للاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نعتبر أن التفاف الشعب المغربي حول الملكية وثقته في مؤسساته وتضامن كل شرائحه وقادته، رأسمالا وطنيا مكن بلادنا من تجاوز الأزمات ورفع تحديات الإقلاع والنهوض الاقتصادي وكل متمنياتنا، أن نتحمل مسؤوليتنا كأحزاب سياسية لرفع رهانات إنجاح الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، بتنافسية شريفة ونزيهة وشفافة، تمكن من تعزيز المشاركة السياسية وفتح المجال لنخب قوية وقادرة على تدبير الشأن العام، وتثني المكتسبات دون مزايدات، وابتزاز سياسي.

حضرات السيدات والسادة،

بالرجوع إلى مضمون الحصيلة، نسجل بإيجابية، ما جاء في عرض السيد رئيس الحكومة من مؤشرات رقمية لوضعية تنفيذ التزامات الحكومة، التي بلغت نسبة 98% من الإجراءات، كما تمكنت الحكومة حسب العرض، من تحقيق 37% فقط من الأهداف المرقمة الملتزم بها في البرنامج الحكومي، وبقيت 18% من المؤشرات بعيدة عن الهدف المحدد.

السيد رئيس الحكومة،

نحن نلتمس من سيادتكم وننتظر منكم أكثر من عرض الحصيلة، بل نود منكم تقييما يبين الأسباب الكامنة وراء تعثر الحكومة في بلوغ كل الأهداف المعلنة في البرنامج الحكومي، بطبيعة الحال نحن جميعا نعتبر تأثيرات الجائحة، لكن لا يمكن تحويل الجائحة إلى شماعة لتعليق مواطن الضعف في العمل الحكومي.

السيد رئيس الحكومة،

على مستوى الواقع، لازال المواطن المغربي يعيش مفارقات كبيرة، كفاءة عالية للمغرب في تدبير ملفات كبرى كالقضية الوطنية وعلاقاته مع جيرانه وإقليمه، آفاق واعدة كذلك لمشاريع تنموية كبرى في مجال الطاقة والفلاحة والصناعة والسياحة، لكن واقع يومي مثقل بالبطالة وبالاختلالات المجالية بين القرية والمدينة، والفقر وصعوبة الولوج إلى خدمات التربية والتكوين والصحة والماء والكهرباء، فقد أفرزت وكشفت الجائحة عن نواقص كبيرة في مجال الحماية الاجتماعية لولا الاستدراك الملكي السامي بمبادرة تعميم الحماية الاجتماعية لتشمل كل فئات المغاربة.

الرهان، السيد رئيس الحكومة، على تنزيل سليم وفعال للنموذج التنموي الجديد الذي دعا إلى إعداده جلالة الملك، حيث تبنت اللجنة الملكية المكلفة بذلك مقاربة تشاركية لم تستثني أي فعالية سياسية كانت أو نقابية أو مهنية أو جمعوية.

هذا النموذج الذي سيحمل الحلول لكل المشاكل التي طرحتها في مضمون هذه المداخلة.

سنظل متفائلين بمستقبل بلدنا، لأن المؤسسة الملكية ستظل هي الساهر على حماية الوطن والمواطنين، والخالقة لظروف العيش الكريم وشروط التنمية في جميع المجالات والقطاعات، وسيظل بلدنا بفضل قرارته السامية نموذجا يحتذى به.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

طبعا في 4 دقائق غادي نعطيو وجهة نظرنا حول حصيلة العمل الحكومي، غادي نبداو بأهم محور اللي كنعتبروه والتزمتم به، السيد رئيس الحكومة، هو مواصلة دعم الخيار الديمقراطي ودولة الحق

والقانون، ونعتبره انتكاسة وفشل منقطع النظير لهاته الحكومة وباعتراف رئيس الحكومة والأغلبية ديال الوزراء ديال الحكومة.

نسجل في بداية هذه الحكومة اعتقالات ومحاكمات بسبب إبداء الرأي وبسبب التظاهر السلمي، كذلك سجلنا التضييق على الحريات العامة والحريات النقابية وحرية الصحافة، بل اجتهدت الحكومة وأبدعت وحاولت استغلال ظروف الجائحة لتمرير قانون يمنع ويعاقب كل من أبدى برأيه وعبر عن موقفه على مواقع التواصل الاجتماعي، ولولا تسريب مشروع القانون المعروف بتكميم الأفواه لكان اليوم آلاف من المغاربة وخاصة الشباب في السجون.

اجتهدتم وحاولتم إفراغ الحوار الاجتماعي ثلاثي التركيبة من محتواه واعتبرتم واختزلتم الحوار الاجتماعي في المراسلات واللقاءات العامة واستبدلتم المفاوضة الجماعية بين الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والحكومة بالتشاور، وأسستم لعرف جديد وهو توقيع الاتفاق دون الالتزام بالتنفيذ.

على المستوى التشريعي، السيد رئيس الحكومة، هاته الحكومة مررت العديد من القوانين تفرغ برامج الأحزاب السياسية واختلاف المرجعيات من محتواها.

كذلك، نسائلكم عن إقبار بعض المشاريع ديال القوانين، من أهمها مشروع قانون عدم دستورية القوانين وكذلك مشروع القانون الجنائي.

قوانين مهمة تحال على البرلمان في آخر دوراته وفي أواخر الدورات، مما يفرغ هاته القوانين من أن تحظى بنقاش عمومي لا داخل هذه المؤسسة ديال البرلمان ولا عند المجتمع.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، ماذا فعلت حكومتكم في محاربة الفساد والمفسدين، اعتبرتم القاسم الانتخابي الذي مرر هو نكوص ديمقراطي وهو كذلك، وبما أنكم فقدتم أغلبيتكم الحكومية بهذا التعديل، لماذا، السيد رئيس الحكومة، تمسكتم بالحكومة وبرئاستها؟ أم أن النكوص الديمقراطي في تمرير هذا القاسم الانتخابي والتراجع على ما راكمه المغرب في هذا المجال لا يرقى لمستوى التخلي على الامتيازات وحياة الوزراء وحياة رئيس الحكومة.

على المستوى الاجتماعي، رغم الأرقام المضللة والتقارير المكتوبة، فإن الجائحة عرت على الواقع الاجتماعي للمغاربة، ثلثي المغاربة يعانون الخصاص المهول.

بالنسبة للتعليم حاولت هاته الحكومة توجيه ضربة موجعة، ويمكن أن تكون قاضية لمنظومتنا التربوية وللأسرة التعليمية، عبر التوظيف بالتعاقد، ولولا الإضرابات والمسيرات والاحتجاجات والاعتصامات لتمكنتم، السيد رئيس الحكومة، من ذلك، ولم تستطع حكومتكم إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية ولتوفير تعليم عمومي لكافة أبناء المغاربة، يراعي تكافؤ الفرص ويراعي الجودة المطلوبة، الصحة، لاسمير، وقس على ذلك، إنه فشل منقطع النظير، السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

السي أعمو ما كاينش.

طيب، والحالة هاته، نعطيو الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للرد على ما استمعنا إليه من تدخلات.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

والسيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كالعادة، استمعت بكل إمعان لملاحظات واقتراحات والاستدراكات والانتقادات التي صدرت عن السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

وأريد أن أقول منذ البداية بأنه كما قال عدد من السادة المستشارين، هذه لحظة ديمقراطية مهمة، وأنا شخصيا اتخذت هذه المبادرة، وعيا مني بأهمية التفاعل واللحظة والنقاش وتبادل الأفكار والآراء، تسليط الضوء، فلذلك جميع ردود الفعل التي وقعت من قبل طيلة هذه المرحلة، هاذ 8 أيام أو 9 أيام بعد أن ألقيت العرض أمام السيدات والسادة البرلمانيين يوم الاثنين ما قبل الماضي، ردود الفعل، الحمد لله، كانت غنية من قبل الصحفيين ومن قبل الباحثين ومن قبل عدد من الفاعلين.

وبغض النظر عن طبيعة هاذ ردود الفعل وتباين وجهات النظر ما بين مرحب وبين منتقد، فإن كل ذلك يبرهن على الاهتمام الواسع للمواطنات والمواطنين بالشأن العام وأن الثقة في المؤسسات الوطنية، الحمد لله، ما تزال قوية وجيدة، وقد برهنت عدد من استطلاعات الرأي أنه، وخصوصا في مرحلة الجائحة "كوفيد-19"، أن الثقة في المؤسسات الوطنية ازدادت، وهذا شيء مهم، بمختلف أنواعها، نخرجو احنا من التخندق، بمختلف أنواعها ازدادت والحمد لله.

وهذا هو الهدف الذي يجب أن نهدف إليه جميعا من خلال بعث النقاش السياسي، نحركو هذاك النقاش باش يفهمو الناس أشنو تيدار في بلادنا وأشنو هي الإيجابيات وأشنو هي السلبيات، ما كاين مشكل،

ولكن الحمد لله، بشهادة الجميع، بشهادة الجميع، بلادنا خطت خطوات مهمة وكبيرة على الكثير من الأصعدة.

وهاذ المبادرة التي اتخذتها هي واحد المبادرة، الهدف منها، أولا، هو تطبيق مقتضى دستوري، ولكن ثانيا هي جاءت احتراما لهذه المؤسسة التشريعية، وقد لاحظتم أنه طيلة هذه المراحل كثير من المحطات المفصلية كنفضل تكون الإعلان على بعض الأمور من المؤسسة التشريعية، على الرغم من أن ذلك صعب، صعب دائما، لأن التطورات ديال هذه الجائحة والتحولات اللي كتوقع والتقلبات التي هي لا يمكن أن نتوقعها، ما يمكن حتى شي واحد يعرف غدا أش غادي يوقع، واش غادي يخرج شي متحور جديد؟ واش غادي تبان لنا شي أمور صعيبة في هذه الجائحة؟ حتى واحد ما كيعرف، ورغم ذلك حرصت في بعض المحطات على أن تكون المؤسسة التشريعية تحظى بالأولوية في هذا المجال، هذا هو الهدف الأول.

ولكن السبب الثاني لهذه المبادرة اللي درتها باش نقدم الحصيلة، هو لأن أنا عندي الثقة بأن الحصيلة كانت مشرفة، كانت ناجحة، كانت إيجابية، على الرغم من وجود جوانب ضعف، صحيح، وجوانب قصور، ولكن على العموم الحمد لله كانت ناجحة بشهادة الجميع.

حكومة ناجحة بشهادة مؤسسات وطنية، بشهادة مؤسسات دولية، ناجحة بالتقارير، بالإنجازات العملية الواقعية، بالأرقام، وهذا مع الأسف ما جعلنا عرضة لقصف إعلامي أحيانا ولقصف حزبي حينا آخر، وللقصف بالشائعات وبالهجومات وهذا معروف، ما كاين مشكل، احنا نتقبلوه، ولكن أدعو إلى من يشكك في هذه الإنجازات إلى أن يراجعها مرة أخرى، ربما ما قراش مزيان الأرقام وما قراش مزيان الشهادات الدولية في هذا المجال.

بعد إطلاق الحملة الوطنية للتلقيح ببضعة أسابيع معدودة شهدت منظمة الصحة العالمية بأن المغرب هو البلد العاشر عالميا من حيث السرعة والإنجاز في مجال التلقيح، وسجلت تهنئة للمغرب وسجلت في مواقع التواصل الاجتماعي ديال منظمة الصحة العالمية، وهذا شهادة للمغرب بقيادة جلالة الملك، ونحن نعتز بقيادة جلالة الملك الله يجازيه بخير برؤيته الإستشرافية، المستقبلية، بلمسته الإنسانية الراقية والسامية، فلا شك أن لتوجيهات جلالة الملك دور أساسي في هذه النجاحات كلها، على هذا المستوى وعلى مستويات أخرى، ولكن أيضا بعمل الحكومة على الأرض، بتعبئتها، التوجيهات ديال جلالة الملك خص اللي يطبقها، الحمد لله هذه الحكومة نجحت في تحويل هذه التوجيهات ديال جلالة الملك إلى واقع عملي يعيش المواطن نتائجه، المواطن اليوم كيعيش النتائج ديالو، وهذا من فضل الله علينا وعلى الناس.

وقد اعترف بعض السادة المستشارين المحترمين فعلا في مداخلاتهم بـ. السيد المستشار ما كاينش هنا اللي تدخل، بقصص نجاح كبيرة في أداء الحكومة، قال قصص نجاح كبيرة في أداء الحكومة، على الرغم من الجائحة وتأثيراتها وهذه.. أعتذر مرحبا، وهذه شهادة نعتز بها، ونرحب بانتقاداتها، ما كاين حتى مشكل بطبيعة الحال، لكن أحيانا نجد بعض السادة المستشارين يكيلون الاتهامات دون دليل، ويفر إلى الكلام العام، وربما بعض المداخلات إلى رجعت لـ 10 سنين ولا 15 عام كنلقى نفس المداخلة كنغيرو غير التواريخ وبعض الأرقام، وأأسف لأن أحد السادة المستشارين هنا كان قد طلب من رئيس الحكومة أن يقدم استقالته في مرحلة سابقة بسبب تأخر مزعوم من توفير اللقاحات، وبعد ذلك بفترة قصيرة توفرت اللقاحات وبدأت الحملة الوطنية للتلقيح وتلقت التهاني من جميع أنحاء العالم ومن داخل الوطن.. وأحس المواطنون بتأثيراتها.

اليوم، وقد نجحت الحملة الوطنية للتلقيح، فكان الأولى أن تعتذروا للشعب المغربي عن تصريحات غير مسؤولة آنذاك، وربما كان أولى أن تقدموا حتى استقالتكم، أنت طلبتي مني نقدم الاستقالة كون ما تدار ذاك الشي اللي قلتو كون قدمت استقالتي، وربما كان الأولى أن تقدموا استقالتكم لأن لحظة مكافحة الجائحة لا يحتمل مثل تلك الخرجات في تلك اللحظة بتصريحات غير مسؤولة.

سبق لي أن قلت في مرحلة سابقة ومن هذا المنبر - وكنكرر مرة أخرى - إن مساءلة الحكومة لمدة 10 سنوات غير ذي معنى، علاش؟ هاذه الحكومة حكومة عينها جلالة الملك في أبريل 2017، أي حوالي منذ 4 سنوات، وهي اللي خصنا نحاسبو وعليها خصنا نتذاكرو، ماشي تملصا من السابق، لأن دستوريا هذا هو المعقول، هذا دستوريا هذا ما يقتضيه.

لكن، إن كان المقصود الحزب الذي يرأس الحكومة، فإن هذا الحزب في الولاية السابقة كشف الحساب في 2016، وأسفرت الانتخابات عن تبوئه المرتبة الأولى، مما مكنه من رئاسة الحكومة للمرة الثانية، نعم.. فحاز على ثقة شعبية آنذاك والتي أظن بأنها ما تزال مستمرة، وأعرف بأنها الثقة التي تزعج البعض وستبقى تزعجهم حتى لجؤوا إلى القاسم الانتخابي الغريب العجيب الذي اليوم أصبح يعتبر شيئا ثانويا من قبل البعض، وآنذاك لما صوتوا واجتمعوا ورضخوا للضغوط وخرجوا عما في مذكراتهم الرسمية إلى آخره، آنذاك لم يكن شيئا بسيطا عاديا إنما شيئا أساسيا كبيرا مهما، وخرجت التصريحات الغليظة آنذاك التي تبرر، ثم بعد ذلك حتى اللي صوتو عليه ولاو يتبرؤو منه فأصبح مقترحا لقيطا بعد أن صوت عليه، فيا للعجب، فيا للعجب.

ولذلك أريد أن أقول مرة أخرى هذه حكومة ناجحة بشهادة الأرقام وبشهادة المؤسسات الوطنية والدولية المختلفة، ناجحة بالتقارير والإنجازات العملية الواقعية على الأرض، وأدعو من يشكك في كون هذه الحكومة حكومة اجتماعية حقيقة إلى دراسة تلك المنجزات في هذا المجال.

ليست الأمور اللي البعض كيهون منها ليست بسيطة، أنا نقول ليكم هنا كتطالبو ببعض الأمور، فلما طبقت تلك الأمور أصبحت بسيطة،

لما كنتم تصرخون عليها فاش كنتي تتغوت عليها ما كانتش بسيطة، غير تدارت في الواقع ولت بسيطة، خص يكون الكلام ديالنا موضوعي، كثير من الأمور اللي طبقت هاذ الحكومة إما في قوانين مالية متتالية وإما جابتها في قوانين أو تعديلات ديال قوانين متتالية أو في إجراءات قامت بها، مما طالبتم به واخا غادي نرجع لهاذ القضية واحد الشوية، لذلك هذه الحكومة اجتماعية بامتياز.

أولا، على مستوى القطاعات ذات الطابع الاجتماعي والأساسية دارت الحكومة كثير من الأمور، صحيح باقي خصاص شحال غادي نقولو كملنا، ولكن ذاك الشي اللي تدار غير مسبوق، غير مسبوق، اليوم كنهضرو على برنامج تقليص الفوارق المجالية، مزيان تقول ليا ما وصلتيش الطريق لواحد الدوار، ولكن حزب في حكومة لـ 20 سنة أو 24 سنة ويجي يقول لك أنت ما وصليتش لهذاك الدوار، وكون وصلتي ذيك الساعة في 24 سنة كون كاع ما نجي دبا نتذاكرو على فك العزلة على الدواوير، فلذلك يحاسب الحكومة الحالية واش كاين تقدم ولا ما كاينش تقدم، والحال أن برنامج تقليص الفوارق المجالية مكن من تسجيل واحد التقدم كبير في فك العزلة عن العالم القروي بشكل غير مسبوق، وفي ظل هذه الحكومة، في هذا البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يمكن أن أقول أنه واللي هم بطبيعة الحال عدد كبير من الجماعات في 73 إقليم وعمالة، هم 1253 جماعة قروية، 24.000 دوار، وكيستهدف حوالي 12 مليون نسمة من كافة مناطق المملكة، الكلفة ديالو الأصلية 50 مليار درهم، صرفت لحد الساعة من قبل الجهات المعنية، الحكومة الجهات إلخ... ما يقرب 35 مليار درهم، ووصل ما تم تشييده لحد الساعة إلى ما يلي:

- تشييد أكثر من 9200 كيلومتر من المسالك والطرق القروية، بينما توجد واحد 3000 كيلومتر أخرى في طور البناء؛

- إتمام ما يقرب.. وأنا كنزور بعض المناطق حيث حتى احنا راه البادية، راه كنزوروها وكنلقاو مواطنين، كنلقاو دواوير الحمد لله تفكت العزلة عليهم، دازو طرق أو تزفتات هذيك الطرق اللي هي طرق قروية نتيجة هذا البرنامج، واللي كتساهم فيه الحكومة من جهة والجهة من جهة ثانية، الجهة تعطي 40% من البرنامج وأنا أذكر بأن الحكامة ديالو وخا هي من حيث العموم مركزية إلا أن اختيار المشاريع والأولويات ديالها البرمجة ديالها فهي محلية، تما فين كيتختارو؛

- ما يقرب من 1500 عملية بناء وإعادة التأهيل للبنيات التحتية مدرسية، هناك 700 أخرى قيد الإنجاز؛

- تنفيذ 534 عملية شراء لمعدات مدرسية أو لحافلات النقل المدرسي؛

- إنهاء أكثر من 370 عملية بناء ديال البنيات التحتية الصحية؛

- تنفيذ 737 عملية شراء للمعدات الصحية وسيارات إسعاف ووحدات طبية متنقلة بالخصوص، وغيره وكاين التزود بالماء الشروب، وكاين الكهربة ديال العالم القروي، اللي فيه تقدم.

الحمد لله الخصاص اللي بقي لحد الساعة محدود جدا ولكن حتى هذا الخصاص اللي كاين يجب أن نعمل على إتمامه.

فلذلك، هناك فك العزلة على جزء من العالم القروي، ولكن ما تزال هناك دواوير باقي هناك قرى نحتاج إلى فك العزلة عنهم وهاذ الشي البرنامج باقي غادي يستمر ويستمر للسنوات المقبلة، كل سنة كنفكو العزلة وكنقلصو هذا راه نجاح، هذا نجاح.

نعطي واحد المثال لأن بعض الإخوان كيجيبو.. هو عدد الأطباء، وخصوصا المتخصص، على الأقل، ما كنصنعوش في سنة ولا في سنتين، طبيب متخصص خصو على الأقل 12 سنة، وغالبا كيمشيو لـ 14، 15 سنة لأن الطبيب العام وخا هو 7 سنين ولكن نادرا فاش كيخرجو في 8 سنين، غالبا 9 سنين أو 10 سنين، إما كيكرر سنة ولا في المرحلة ديال مناقشة الدكتوراه كيتعطل بضعة شهور، ولا كتكون إلخ، هاد الشي كاين، فلذلك الطبيب العام 8 سنوات + 4 سنين أو على الأقل 5 سنوات بالنسبة للتخصصات الجراحية هي 8+5=13 سنة على الأقل، ما يمكنش تقول ليا ما جبتيش الأطباء، ما كونتيهمش واش كنكون كوكوط مينوت (cocotte-minute) ؟

دابا احنا لأول مرة فاش زدنا 4 الكليات ديال الطب، كلية الطب ديال العيون غادي تبدا هاذ السنة، هاذ السنة غادي تبدا، كلية الطب غادي تفتح ومن بعد غادي يجي من بعد منها المستشفى الجامعي، هذا التوسيع.. المستشفى الجامعي ابتداء من السنة الثالثة ديال كلية الطب، ماشي ابتداء من السنة الأولى، غادي يجي إن شاء الله، راه بدأ البناء ديالو، وكليات الطب الأخرى التي بدأت والمستشفيات الجامعية الأخرى التي بدأت، راه هذا هو البناء ديال المستقبل، ولكن هاذ الشي ما تيتمش بين عشية وضحاها، الآن نؤسس اللي فعلا لتعليم طبي شامل يلبي للحاجيات حقيقة، باش نمشيو، إن شاء الله، خص يكون عندنا 6.000 طبيب سنويا، خص يكون عندنا في المستقبل، دبا باقي كاع ما وصلنا 3.000، دبا تندخلو 3.000 طالب لكلية الطب، كندخلوهم دابا، ولكن تيخص التوسيع.

وهذا راه فيه برنامج وسنعلن قريبا، لأن دبا كنا أسسنا لجنة ديال التعليم الطبي، وهاذ اللجنة فيها الممثلين ديال الأساتذة، الممثلين ديال العمداء لكليات الطب، الممثلين ديال المدراء العامين ديال المؤسسات ديال المراكز الاستشفائية الجامعية، الممثلين ديال الطلبة وممثلين في الإدارة ورأستها واحد الأستاذة مقتدرة، اللي كانت عميدة لمرتين، وفيها القطاعات المعنية، الحمد لله، كملو واحد النظرة إصلاحية جديدة، مشروع إصلاحي جديد للتعليم الطبي، وذاك النهار درنا واحد الاجتماع بحضور السادة الوزراء باش نصادقو عليه نهائيا، لأن خص كلشي يتفاعل معه، لأن العمل الحكومي ديالنا احنا تنديرو عمل التقائي وغادي نخرجو أول مشروع من نوعه متكامل لإصلاح التعليم الطبي،

إن شاء الله.

إذن.. ما عندك ما تدير واش البناء واش كيتم بين عشية وضحاها؟ البناء يتم تدريجيا، هاذ الشي راه فيه استشارات وفيه عمل وفيه أسمو.. طبيعي، دابا المهم غير يطبق في المستقبل كيفما كان الحال، هذه حكومة اجتماعية بامتياز، أولا على مستوى القطاعات المعنية ديال المواطات والمواطنين، الزيادة في الميزانيات ديال هاذ القطاعات غير مسبوقة، 33% ديال التعليم راه تتزيد ميزانية عاد تتبدا تبني، عاد تتبدا تحقق.

ولكن ما تحقق في مجال التعليم بالخصوص غير مسبوق، الزيادة في "تيسير" اللي كان تيعني واحد العدد محدود، واحد 300 وشي حاجة ديال الجماعات، اليوم يعني 1500 جماعة بما فيها الجماعات الحضرية، القروية في الابتدائي والقروية والحضرية في الإعدادي، وانتقلنا من 730.000 طفل اللي الأسر ديالهم تيستافدو إلى 2 مليون و400 ألف طفل دابا الآن اللي تيستافدو، أليس هذا عمل اجتماعي بالزيادة؟

جميع البرامج الاجتماعية، لا الخاصة بالتعليم ولا العامة، كلها زيد فيها ودعمت وطورت، هذا هو العمل الاجتماعي، هذه أموال تصرف، وهذه فوائد تصل المواطنات والمواطنين، "فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"، وهذا ما ينفع الناس تيمشي للمواطنات والمواطنين وتينفعهم، جميع البرامج وقد سردنا هناك كل برنامج وجبناه بالأرقام ديالو ووجبنا الأمور ديالو، لا حاجة لأن أعيد سرد هذه البرامج.

غير البرامج الخاصة بالتعليم الاجتماعية المواكبة للتعليم، باش نعطيو إلى آخره.. هذه النقطة الثانية.

ثالثا، الإصلاحات العميقة في مجال الاجتماعي التي جاءت بها هذه الحكومة واللي غادي تأطر في المستقبل واللي أشرنا إليها، هذه حكومة الإصلاحات العميقة، أشنا هي الإصلاحات العميقة؟ الإصلاحات الهيكلية، إصلاح مناخ الأعمال، تحسين مناخ الأعمال، ليس شيئا جزئيا، هذا راه إصلاح عميق، لأن يمس مختلف الجوانب اللي تهم عيش المقاولة، فين ما كان عيش المقاولة والحمد لله، هذه شهادة دولية على أن المغرب حقق فيه تقدما كبيرا جدا من المرتبة 128 سنة 2010 إلى المرتبة 53 سنة 2019، ولو خرج التقييم ديال 2020 لتبين بأن غادي نكونو في المرتبة 47 على الأقل.

بمعنى الهدف اللي هو نكونو من الخمسين الأوائل في مجال تحسين مناخ الأعمال راه، الحمد لله، حققناه، حققناه وهذا هدف.

وبالمناسبة، تحسين مناخ الأعمال ممارسة الأعمال ما تيمشيوش يشوفو واش قانون خرج، تيمشيو للتطبيق ديال القانون، ولذلك فاش درنا التعديل ديال القانون فيما يخص الضمانات المنقولة لم يحسب للمغرب التنقيط ديالو حتى خرجت البوابة الوطنية الرقمية للضمانات المنقولة، حتى أصبحت عملية، حتى بداو المقاولات كيستافدو منها عمليا عاد بدات كتحسب، لماذا؟ لأن..

رخص البناء نفس الشيء، الرقمنة ديال رخص البناء بدأت في الدار البيضاء منذ بضع سنوات 4 أو 5 سنوات حتى بدأت التطبيق ديالها العملي الواقعي وبان بأنها رقميا يمكن للإنسان أن يطلب ويحصل على الرخصة عاد تحسب بالمغرب، والحمد لله الآن..

فذلك، أريد أن أقول تحسين مناخ الأعمال هو كيمس المواطن في علاقته بالإدارة، كيمس المقاولة في علاقتها بالإدارة، وكيمس تحسين المناخ ديال المقاولة والحمد لله، ولذلك أريد أن أقول للأخوات والإخوان رجال الأعمال وأصحاب المقاولات بأن المقاولات ديالهم اليوم من حيث الإجراءات الإدارية والإجراءات الضريبية والإجراءات الاجتماعية وإجراءات الطلبيات العمومية والاستجابة لها والمدد ديال الأداء، هذه كلها لم تعد اليوم تتم بنفس الطريقة ونفس المستوى اللي كانت كتم به في 2010، وقع تحول كبير جدا، وهل الحصول اليوم على تراخيص البناء وعلى رخصة الربط بالكهرباء وعلى نقل الملكية وعلى الضمانات المنقولة هي نفسها كما كانت من قبل؟ وقعت فيها ثورة حقيقية، واقعية فيما يخص العمل ديال المقاولة، وهذا شيء يحسب لهذه الحكومة ولعملها.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

طرح بعض السادة المستشارين القضية ديال الحوار، وأريد أن أقول مرة أخرى بأن هذه الحكومة هي حكومة الإنصات والإنجاز الحقيقي، الإنصات الحقيقي، الإنجاز راه اتفقتو عليه لأن بعض الإخوان أنسهم قالوا قصص نجاح صافي باركة، بشهادة المعارضة، لكن حتى الإنصات لأن هذه الحكومة منذ البداية إلى اليوم وهي في حوار مستمر مع الجميع، ماشي طرف دون طرف، ماشي هيئات دون هيئات، الجميع، يمكن أن أقول مئات اللقاءات، غير أنا شخصيا طيلة هاذ 4 سنين ونصف مئات اللقاءات، طبعا مع الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والجمعيات المهنية والمهنيين، ممثلين ديال عدد من الفئات، كل أسبوع لقاءات ديال الإنصات، هذيك ماشي لقاءات باش.. لقاءات لأن اللقاء المباشر مع مهنة معينة، مع فئة معينة، مع ممثلين ديال شريحة من المواطنات والمواطنين كيعطينا احنا في الحكومة رؤية أدق، موضوعية على ما هي انتظاراتهم، ما هي مطالبهم، ما هي الأمور التي تضرهم، احنا وسعنا الدائرة، الجميع كل من يريد الإنصات احنا ننصت له..

فلذلك كنا في حوار مستمر ومناقشة مستمرة مع مختلف الشركاء والفرقاء باستمرار، بطبيعة الحال البرلمان لا تسل دائما، حتى النقابات اسمح لي، لا اللي ما بغاش يوقع هذاك الاتفاق الثلاثي ما عندي ما ندير ليه.

بطبيعة الحال، هذيك مصلحة، بقينا نقاش، بقينا حوار، حتى وصلنا باش نفيدو الموظفين ونفيدو الشغيلة انتوما ما بغيتوش هذيك الفائدة توصل لهم آش غادي نديرلكم؟

إيوا أنت ترد علي في وسط الكلمة آش بغيتي نقول لك؟ شي حاجة من

غير هاد الشي؟ عندنا بطبيعة الحال المغاربة عارفين، وعندنا عشرات اللقاءات التي عقدناها مع مختلف الأصناف، وفي كل مرة كنتلقاو مذكرات وكنتلقاو المقترحات ديال هذه الأطراف السياسية والمدنية، وتلقينا غير في فترة الجائحة أكثر من 560 ما بين مذكرة مفصلة وما بين مراسلات تتضمن المئات من الاقتراحات التي عملنا على دراستها بكل اهتمام وصلناها للقطاعات المعنية، بطبيعة الحال نحث القطاعات المعنية حتى هي على الاستقبال ديالهم والكثير من الجهات تنستقبلوهم ثم من بعد كنتصلو بالوزراء المعنيين وكيستقبلوهم المرة الثانية باش المسائل تمشي تفصيلية وتمشي مدققة، فهمتيني؟ والكثير من هذه الاقتراحات اللي عبرو عليها هاذ الأطراف، أحزاب سياسية ومركزيات نقابية وجمعيات مهنية وفيدراليات وغيرهم وجدت طريقها للتنفيذ، ويمكن شحال من واحد غيلقى راسو في قانون المالية التعديلي، شحال من واحد غيلقى راسو في قانون المالية ديال 2021، شحال من واحد غيلقى راسو في إجراءات واقتراحات تدارت وهذا شيء إيجابي.

وأكثر من هذا، هاذ الحكومة أبدعت لأول مرة الانتقال إلى الجهات، ودرنا زيارات للجهات، وفذيك الزيارات للجهات كنتلقاو بالمنتخبين وبالفاعلين على مستوى الجهة، طبعا ما يمكنش نتلقاو بكلشي ولكن كنتلقاو على المستوى الجهوي، وكيكون نقاش كنسمعو ليهم، الإنصات في حد ذاته فضيلة، تلاقينا معهم وسمعنا ليهم وناقشنا الأمور ديالهم، بالعكس كثير من تلك الأمور وجدت طريقها إلى التطبيق والتنفيذ.

بالنسبة للتوظيف العمومي، أريد أن أكرر مرة أخرى أن هذه الحكومة شهدت ارتفاعا غير مسبوق في التوظيف العمومي بشهادة الأرقام، راه باين، قوانين المالية غادي نهزوهم ونحسبو واش احنا تلك الأرقام أسرار؟ هذه ليست أسرار.. طيب.. عدد المتقاعدين حتى غادي نجيبو، غير مسبوق، ولكن ليس بنفس الوثيرة، أنا غادي نجي ليك راه كلشي هنا ولكن لا تقرؤون.. شهدت هذه الولاية ارتفاع غير مسبوق في التوظيف العمومي 2008-2011 كان المعدل السنوي 17.860 في 2012-2016 المعدل السنوي 25.605، في 2017-2021 المعدل السنوي 42.466 يعني تضاعف.

بالمقابل نسبة المناصب المحذوفة والإحالات على التقاعد مقارنة مع المناصب المحدثة انتقلت من 57% سنة 2008-2016 إلى 46% سنة 2017-2020 يعني هاذ النسبة نقصت بالعكس، بمعنى الفجوة بين إحداث المناصب السنوية في القطاع العام وبين حذف المناصب والإحالات على التقاعد تتقلص ماشي تتزيد، فهمتيني؟

ولكن بغيت نشير هنا إلى أن أكبر إصلاح تم ماشي في ظل هاذ الحكومة، الحكومة السابقة هو التوظيف بالمباريات، هذا أكبر إصلاح، لأن هاذ التوظيف بالمباريات، أولا أغلق الباب على التوظيف المباشر وهذاك التوظيف المباشر فيه بزاف ديال الأمور كتم بمعايير غير شفافة، لأن باش غتدير الشفافية؟ كتدير هذا وماشي هذا، وفيه بزاف ديال الحزبية وفيه بزاف ديال السياسية وفيه بزاف ديال التلاعب في التوظيفات لمصالح أحيانا ضيقة وأحيانا شخصية. اليوم نتيجة المباراة المفتوحة المعلنة كل مواطنة ومواطن عندو الحق، وعندو نفس الحظوظ باش يولج للإدارة العمومية بناء على كفاءته وكفاءته فقط..

السيد الرئيس:

أرجوكم، الله يخليكم، ما نجيوش حتى لنهاية الولاية ونذكرو بعضيتنا بقواعد الحوار.

السيد رئيس الحكومة:

بالنسبة لواحد الكلام غريب، عجيب ورد أيضا، هو الهروب من مناقشة الأرقام بطريقة علمية موضوعية إلى واحد الأمر اللي هو حضور أعضاء الحكومة خلال جلسة عرض الحصيلة، علاش هاذ المناقشة؟

بغيت نقول لكم الله يجازيكم بخير هاذ القضية حشومة كاع تبداو تعرضوها، علاش؟ أولا حسب الدستور اللي تيعرض الحصيلة هو رئيس الحكومة، الفصل 101 من الدستور "يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة".

ولذلك، دستوريا الوزراء غير ملزمين بالحضور، الوزراء تيحضرو فقط باش يدعمو رئيس الحكومة على حسب الطلب ديال رئيس الحكومة، انتوما شغلكم فينا احنا داخل الحكومة؟

ولكن هذا جانب واحد، كاين الجانب الثاني، وغريب يصدر هذا الكلام عن غياب الوزراء في هاذ الجلسة، ممن لا يحضر من فريقه إلا شخص أو شخصين، اللي هما هاذو ملزمين باش يحضرو، هذا هو الدستور، هنا فين خصنا نتحاسبو، هذا هو اللي خص يتحاسب عليه أسمو..

ولذلك، أنا تنعتبر هذا الكلام من الشعبوية التي لا مكان لها هنا، ما عندهاش مكان، فهمتني؟ هذا شأن خاص بالحكومة، شأن خاص برئيس الحكومة، وأنا نقول لكم راه كانوا الوزراء كانو غادي يحضرو واعتذرو لي في الصباح، وأنا قلت ليهم يمشيو يخدمو، ماشي غادي يجيو يبقاو يتصنتو لي أنا، يتنشواو بالهضرة ديالي، لا خصهم يخدمو المواطنات والمواطنين، وهاذ الشي اللي بقي من الولاية ديالهم ينجزو مزيد من الإنجازات، وهاذيك 13% أو لا 14% اللي قالت الأخت علاش ما نجزتهاش، نحاولو نديرو جهدنا ننجزوها. وهذا هو المهم.

نعم؟ ما خلاونيش نتصنت لك، والو.. وهذا هو الكلام الصحيح.

أما في مجلس الحكومة فخصكم تعرفو راه الوزراء تنتشددو معهم وخصهم يعتذرو قبل يصيفطو الاعتذار ديالهم، ويكون الاعتذار ديالهم منطقي، تما المعقول، لأن هذاك مجلس الحكومة، كما قال السيد الوزير، أما هذا مجلس المستشارين، خص المستشارين بعدا يحضرو عاد نتذاكرو، وأنا نحشم يكون عدد الوزراء نضغط عليهم يجيو ويكونو أكثر من المستشارين ثاني بزاف.

السيدات والسادة المحترمون،

شوف، إلى كان النقد موضوعي تيكون الرد موضوعي، وأنا تنعتبرو غير موضوعي تنتقدو بطريقة موضوعية.

ولكن أنا أريد.. هذا ماشي مستملح، القضية راه جدية..

السيد الرئيس:

ظهرلي باغيين تحولو هذه الجلسة لشي حاجة أخرى.

السيد رئيس الحكومة:

الله يجازيكم بخير، الوقت تيتحسب علي.

قلتو شي حاجة في الحصيلة؟ ما قلتو والو في الحصيلة، هاذ الشي اللي قلتو هو اللي تنرد عليه.

إعداد الحصيلة، باش نطمأنكم، إعداد الحصيلة.. لأن هاذ الشي أمور أنتوما طرحتوها، أنا دابا غادي نرد على أمور لم تطرح !

هاذ إعداد الحصيلة هو إعداد عمل جماعي، شرحنا باستفاضة مرات عديدة المنهجية ديال الحكومة في تتبع تنفيذ البرنامج الحكومي اللي هي منهجية غير مسبوقة، لأول مرة الحكومة تضع منهجية دقيقة وتنزلها وتنديرو مرسوم ديال اللجنة الوزارية لتتبع البرنامج الحكومي، وتنديرو وحدة خاصة بتتبع البرنامج الحكومي، وتنديرو ممثلين، ماشي ممثلين، كنديرو معتمدين..

السيد الرئيس:

مخاطبين..

السيد رئيس الحكومة:

لا، معتمدين في كل وزارة للتواصل باش نحصلو على المعلومات ونجمعو المعلومات ديال تتبع البرنامج الحكومي، ولأول مرة نضع على الأنترنيت بشفافية كاملة جميع ما طبق وما لم يطبق من البرنامج الحكومي، يمكن تدخلو ليه.

السيد الرئيس:

سميتوه في هذه الوثيقة بـ"شبكة المخاطبين على مستوى القطاعات".

السيد رئيس الحكومة:

المخاطبين صحيح.

دابا عندنا برنامج (cg.gov.ma) هذا خاص بالبرنامج، تتبع البرنامج، ها هي الإجراءات اللي كانت في البرنامج، كل إجراء مآله، يمكن تدخلو عليه واحد في الأنترنيت وتلقاه، ومعه بعض الوثائق في تنفيذ البرنامج.

وكاين واحد آخر ديال الحصيلة، هذا اسمه "حصيلة"، هذا يتجاوز البرنامج الحكومي، لأن ما نفذته الحكومة يتجاوز مجرد البرنامج، وكاين بزاف الأمور جاءت في الطريق خصنا نديروها، كورونا، حاربنا كورونا واجهنا كورونا، درنا إجراءات خاصة بكورونا ما كانتش في البرنامج الحكومي لأن ما كانتش منتظرة.

وهناك إصلاحات أخرى جات لأسباب متعددة غير موجودة، إذن.. ودرناها.. هذه منهجية غير مسبوقة، والحمد لله، اليوم كاين شفافية كاملة يمكن للواحد يدخل كل حاجة يطلع عليها ويشوف المسار ديالها إلى آخره، إضافة إلى أننا طالبنا من السادة الوزراء كل واحد تكون عندو آلية للتواصل ديالو، ويعلن الحصيلة ديالو للمواطنات والمواطنين بطريقة مفصلة.

هاذ الشي.. غير هاذي دبا، راه برنامج النموذج التنموي الجديد راه في طياته دعم هاذ المنهجية وأثنى عليها وأكد على ضرورة تطويرها، هاذ المنهجية هاذي، هاذيك الوحدة الخاصة لرئيس الحكومة طالب بدعمها أكثر باش تعطى لها وضعية قانونية، نخرجو فقط بأنها غير عينها رئيس الحكومة، وضعية قانونية وتتطور، لأن هذا واحد النموذج اللي كاين في عدد من الدول المتقدمة اللي به تكون الشفافية والمتابعة الدقيقة في تنفيذه.

إذن هذا برنامج جماعي وهي عملية غير مسبوقة، غير هاذي لوحدها راه نجاح بالنسبة للحكومة، وهذا مهم أنا عندي بالنسبة للوزراء، أما تقولولي الأحزاب، الأحزاب راه مستقلة، واش انتوما في الأحزاب ديالكم، داخل أحزابكم كاين شي يرد على شيء، شي كينتقد شي، وكاين مقاربات مختلفة وبغيتو الحكومة اللي فيها أحزاب متعددة يكونو الأحزاب ديالها كلهم مجتمعين على رأي واحد؟ هذا غير مطلوب وغير مرغوب فيه وغير مستحب، لأن كل حزب عنده المرجعية ديالو، عندو الخط ديالو، عندو المقاربة ديالو، ولكن المهم داخل الحكومة مجموعين باش نخدمو تنفيذ البرنامج الحكومي، ونخدمو بلادنا بطريقة منسجمة، هذا هو المهم.

وأنا أقول لكم، لولا أن هناك انسجام معقول بين أعضاء الحكومة بمختلف أنواعهم لا اللي منتمين لمختلف الأحزاب السياسية، ولا غير المنتمين للأحزاب السياسية واللي تيقومو حتى هما بأدوار مهمة داخل الحكومة، تنحييهم وتنوجه لهم التحية، حتى هوما، لولا الانسجام بينهم هاذ الإصلاحات اللي خرجت وهاذ النجاحات اللي العالم يشهد بها وتشهد بها حتى المعارضة مشكورة، هاذ النجاحات ما تكونش، وكان غادي يكون غير الفشل، والحمد لله، كاين غير النجاح تابعو نجاح، مع شيء من القصور في بعض تلك الأمور، بشهادتكم أنتم أيضا والحمد لله رب العالمين.

معشر الأخوات والإخوان،

لابد أن نشير إلى نقطتين أثرتموهما، واحد 2 النقط جبدتهم خصني نهضر عليهم:

النقطة الأولى: مرتبطة بالمديونية، في الحقيقة راه القضية المديونية في المغرب اليوم راه حتى هي قصة نجاح، إيه واه.. كنقولها بالنية، نقول لك علاش؟ أولا وقبل كل شيء، أنا ما نفهمش، مع احترامي لجميع البرلمانيين، ولكن ما يمكنش برلماني يجي يقول ما عرفناش هاذ الشي واش تيتصرف على الاستثمار أو لا تصرف.. ياك قلتو انتوما في الكلام ديالكم إذا كانت هاذ الديون كتصرف على الاستثمار فهذا شيء جيد، ولكن هاذ الشي راه منصوص عليه في القانون التنظيمي للمالية، صافي، القانون التنظيمي للمالية، دابا انت غتهز غير قانون المالية وتحسب يبان ليك بأن الديون ما يمكنش تصرف على التسيير، وإنما لا يمكن أن تستثمر إلا في مجال الاستثمار، أو أداء الدين، علاش؟ لأن مداخيل الدولة في مجال التسيير كافية، فلذلك ما محتاجينش للديون، الاستدانة باش نصرفو على التسيير واضح.

القانون التنظيمي للمالية يمنع التمويل من الديون إلا فيما يتعلق بالاستثمار، كيمنعو القانون التنظيمي للمالية، فلذلك احنا حسمنا هاذ الشي، القانون التنظيمي بالمناسبة جابتو الحكومة السابقة ما جاش قبل، جينا باش نسدو هاذ النقاش، فلذلك لا يمكن للمديونية إلا أن تكون منتجة، مستثمرة ومنتجة، إذن جاوبت على السؤال لأن السيد المستشار كيقول إلى كان كيتصرف على الاستثمار فما كاين مشكل، معقول، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، المديونية اليوم ديال المغرب هي أقل مديونية في جميع الدول المحيطة، الدول الشريكة كلهم، واش الدول الديمقراطية الآن كتحسب 143% و124% أغلبها تجاوز 100%، والمغرب في مجموع المديونية ديالو 84%، فهذا نجاح بالنسبة للمغرب على الرغم من ظروف الجائحة، لأن الجائحة، ما تخاف والو، هاذ الشي كلشي غادي للاستثمار راه كيدخل الاستثمار النتائج ديالو وبه تؤدى المديونية، ولكن واش أنتوما بغيتو في ظروف الجائحة نواجهو الجائحة، ونواجهو التداعيات الاقتصادية ديال الجائحة ونواجهو التداعيات الاجتماعية ديال الجائحة بدون مديونية؟ هاذ الشي راه ما كاينش في العالم حتى دولة ما دارتوش.

اليوم، الدول البترولية اللي عندها البترول والغاز كتطلع المديونية ديالها، اليوم كتزاد المديونية ديالها، فهاذي آليات عادية جدا كتمول بها، ولكن أولا ما كتمشي إلا للاستثمار لأن كتقول ليك غتخلي المديونية، ولكن كنخليو (les autoroutes) كنخليو الميناء ديال الناظور غنخليو موانئ أخرى وغنخليو تجهيزات اللي هي منتجة للثروة، ماشي غير تكلاو في حاجة اللي جانبية.

التدبير الاقتصادي السليم يقتضي هذا، وما كاينش تعارض بينتهم، ودليله الثقة المتزايدة في المغرب، لأن ورود الاستثمارات للمغرب باقي الآن فـ 2021 فهاذ 3 أشهر الأولى الحمد لله كاين تدفق الاستثمارات، هاذ ورود الاستثمارات للمغرب والمغرب هو ثالث دولة إفريقية جاذبة للاستثمار من 54 دولة إفريقية، ثالث دولة جالبة للاستثمار هي المغرب، واش الواحد غادي يجي يحط فلوسو في واحد الدولة اللي الأسس ديال الاقتصاد هشة؟ لا يمكن.

ما يمكن يجي الاستثمار إلا لدولة أسس الاقتصاد فيها قوية، لأن غادي يخاف فلوسو يضيعو، بما فيه الاستثمارات الصناعية التي جعلت المغرب من بين الدول الإفريقية الأوائل في مجال التصنيع، وأول دولة مصنعة للسيارات ومصدرة للسيارات في إفريقيا، وهذا راه نجاح، هاذو باش يجيو يستثمرو ويشغلو لا يمكن أن يكون إلا بثقة في الأسس ديال الاقتصاد الوطني.

ولا فاش الحكومة بغات تدير المرونة في صرف الدرهم إلى عقلتو الأولى وخرج علينا بعض المتنبئين بأنه القدرة الشرائية غتضرر والأسعار غادي تطلع ...إلخ.

احنا من الدرسات اللي دارها بنك المغرب والدراسات اللي دارتها وزارة المالية والتفاعل اللي درنا والنقاش اللي درنا في الحكومة، تبين لينا بأن ذاك الشي مبالغ فيه، لأن كنعرفو الأسس المتينة الماكرو اقتصادية ديال بلادنا، فعلا تدارت، الخطوة الأولى ديال المرونة ديال الدرهم ما كان حتى شي حاجة، وتدارت الخطوة الثانية والحمد لله، هذا دليل على قوة الاقتصاد الوطني، دول أخرى ما كتقدش دير هذه الخطوة هاذي.

فلذلك، خصنا ما نظلموش بلادنا، خصنا نكونو منصفين تجاهها، والإنصاف هو نقارنو، نشوفو أشنو كاين في العالم، نشوفو نديرو المقارنات.

النقطة الثانية التي وردت في تدخلات بعض السادة المستشارين هو الحديث عن ضعف حصيلة الحكومة في مجال التشغيل، وهذا أيضا مستغرب، علاش؟ لأن الأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط واضحة، غير خصنا نميزو بين 2 مراحل، مرحلة ما قبل كوفيد ومرحلة الجائحة، مرحلة الجائحة بغيتو تحسبوها علينا احنا مستعدين والشعب المغربي يحاسبنا عليها ما كاين مشكل، ولكن موضوعيا أشنو هو؟

موضوعيا أنه قبل الجائحة، بأرقام ديال المندوبية السامية للتخطيط، نسبة البطالة كانت تنخفض، من 10.2، 9.8 لـ 9.2 وكنا غادي نوصلو لـ 8.5% التي وعدنا بها سنة 2021، لكن جات الجائحة

فوقع ما وقع، هو الجائحة وفق التقرير الذي أصدره البنك الإفريقي للتنمية وراه موجود في الانترنيت إذا بغيتو اللي بغى نصيفطو له نصيفطو له، دار دراسة حول جميع الدول الشبيهة، ولكن عندو دراسة خاصة على المغرب أيضا ككل دولة أخرى وانتهى إلى أنه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في مقاومة تأثيرات جائحة "كوفيد-19" طيلة 2020 أدت أولا إلى تخفيض العجز ديال النمو بـ 6%، بمعنى احنا كان عندنا ناقص 5.8 كنا غاديين نمشيو حتى لـ 12% كما وقع في دولة مجاورة، راه دول مجاورة كاين 12%، 14%، 11%، 8% ديال نسبة العجز ديال النمو في 2020، والمغرب ربح 6% من هذاك العجز، قلصو نتيجة التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، ونتيجة التدابير الاجتماعية في مجال التشغيل اللي اتخذتها الحكومة، هذه الأولى.

الخلاصة الثانية ديال الدراسة ديال البنك الإفريقي للتنمية هو أن 71% من مناصب الشغل التي كان ممكنا أن تفقد بسبب ظروف الجائحة وتأثيراتها، 71% استنقذناها نتيجة الإجراءات الإرادية اللي دارتها الحكومة، وهذه أرقام واضحة وصريحة، وكاين تقارير دولية أخرى لا حاجة إلى أن أشير إليها، ولكن هذا كيبين هاذ أسمو..

إذا رجعنا للتسجيلات هضرتو السيد المستشار على التسجيلات بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غادي نلقاو أن التسجيلات الجديدة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2017 كانت 161 ألف تقريبا، سنة 2018، 167 ألف على الأقل، سنة 2019 كانت 157 ألف، كنا غاديين بنفس الوتيرة وكنا غادي نوصلو للهدف المحدد في المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، لكن في 2020 نتيجة الجائحة كانت التسجيلات الجديدة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كانت 22 ألف فقط واستنقذنا.. لأن فقدنا عدد من مناصب الشغل، ولكن لم نستحدث إلا عدد محدود من.. سنة 2022 ولكن الآن غادي تتحسن الوضعية كثيرا سنة 2021 نتيجة الإجراءات اللي تدارت على جميع المستويات، العديد من الإجراءات ولا حاجة لأن أقف عليها لأن واحد المرة درنا هاذ الشي هنا وهضرنا على هذه الإجراءات وناقشناها وشرحناها طولا وعرضا، ويمكن للسيد وزير الشغل أن يأتي مرة أخرى ليناقش المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل والبرنامج ديالو التنفيذي والتأثير ديالو في هذه المرحلة.

إذن هاد الشي كلشي مكن غير في القطاع الخاص وفق هذه الأرقام من إحداث 508 ألف منصب بالقطاع الخاص المهيكل خلال الفترة بين 2017-2019 إن شاء الله 2021 نستدرك، ولولا جائحة "كوفيد-19" لكنا وصلنا للأهداف التي كانت قد حددت.

السيدات والسادة المستشارون،

ما غنبقاش نطول أكثر من هذا، لكن أريد أن أقول بأنه مع الأسف الشديد، مع الأسف الشديد، هناك عدد من المغالطات والأخبار الزائفة تروج، احنا راه ما تنخافوش من المحاسبة الشعبية ولا نتهرب من مواجهة الانتقادات ومناقشتها وقبول ما هو موضوعي منها مرحبا، ما كاينش حتى شي مشكل، ونحن كما قلت في مجلس النواب، دائما ننطلق من قولة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "رحم الله من أهدى إلي عيوبي"، ما كاين حتى مشكل.

ولذلك أنا بادرت باش نجي، باش نعرض الحصيلة ديالي باش نسمع الانتقادات، ما كاين مشكل، باش هاذ الشي ندوزوه في الامتحان، ما كاين حتى شي مشكل، لا نخاف من الامتحان، ولكن نأسف للتدليس، وأحيانا المغالطة، وأحيانا الترويج للأخبار الزائفة، ومع الأسف الشديد، تتكثر باستمرار.

أريد أن أقول بأن من بين هذه الأخبار الزائفة هو الترويج هذه الأيام بأن رئيس الحكومة قد عطل ترقيات موظفين أو لم يؤشر عليها، وهذا كلام مستغرب، أولا اللي تيعرف الإدارة ورئيس الحكومة لا يؤشر على أي ترقيات، الترقيات هاذيك كاينة بحكم الأنظمة الموجودة، وراه تدوز في الإدارة عادية جدا، والحال أن أيضا أن المساطر معروفة، هاذ الترقيات تتم بتلقائية من قبل الجهات الإدارية المكلفة بذلك.

وبالتالي فترقيات الموظفين في الغالب قد صرفت، وتصرف، ممكن يكون شي حاجة ما تصرفاتش لحد الساعة، لكن إن لم تصرف فستصرف، وليس هناك أي توقيف أو أي تعطيل أو ما شابه ذلك لهذه الترقيات، وهذه من الأخبار الزائفة التي تروج مع الأسف الشديد.

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

السيد الرئيس،

هذه الحكومة، كما قلت التزمت باستمرار بشعارها "الإنصات والإنجاز"، وباب الحكومة وبابنا كان دائما مفتوحا لتلقي الأفكار وتلقي الاقتراحات وتلقي الانتقادات، وحرصنا باستمرار على التواصل المستمر مع السادة البرلمانيين ومع المواطنات والمواطنين ومع الفاعلين المدنيين والسياسيين في مختلف المناسبات.

لا نزعم بأننا استطعنا في هذه الحكومة معالجة جميع الاختلالات، ومنها اختلالات متراكمة منذ سنوات، بل لعقود، لكننا عملنا بجد، خدمنا بإرادة حسنة، بعزيمة كبيرة على أن نقدم أحسن ما نستطيع وأفضل ما نستطيع، رغم أن هناك إكراهات وهناك تحديات صعبة، وعبرها جائحة كورونا، التي رأيناها والتي على الرغم من صعوبتها حولناها، بتعاون الجميع وبقيادة جلالة الملك إلى فرصة، كانت محنة حولناها إلى فرصة، وكانت أزمة حقيقية، لكن حولناها إلى منحة، أبرزت، الحمد لله، أن بلادنا قادة تصمد في هاذ المحطات الصعبة،

ولكن أيضا خرجت لنا طاقات إبداعية خلاقة من المواطنات والمواطنين وخبراء ومقاولات وفاعلين.

ما تنساوش أنه في البداية ديال الجائحة كان العالم كله تيقلب على الكمامات، وبدأ المغرب في مارس كان تينتج جزء قليل جدا، كنا تنقلبو فين غادي نستوردهم، فانطلق بواحد العمل عملي واقعي بتعاون من الحكومة والوزارة المعنية والفاعلين الاقتصاديين وبعض الخبراء، والحمد لله لم تمر شهرين ونصف ولا 3 أشهر حتى أصبح عندنا شبه الاكتفاء الذاتي، ما مر شهر آخر حتى ولينا تنصدرو لـ 15 دولة ذيك الساعة لا ننسى هذا.

لا ننسى أنه في مارس 2020 كنا كنصنعو 0% من الكحول الإيثيلي الضروري لصنع (les gels hydroalcooliques) ف 0% الكحول الإيثيلي، ما داز شهر حتى ولينا كنصنعو 100% من الكحول الإيثيلي، وهكذا قصص نجاح متتالية، إلى جيت نبدا نهضر عليها وراه هضرنا عليها شحال من مرة وربما السادة الوزراء تحدثو عليها، مهمة جدا.

فلذلك، احنا وقت ما لقينا فرصة نهضرو على هاذ القضية ديال لأن كاين واحد السادة المستشارين المحترمين طرح هاذ القضية ديال الإنتاج المحلي وتطوير الإنتاج المحلي، بالمناسبة هاذ الشي اللي تم في ظل هذه الحكومة لم يتم من قبل، غير مسبوق، غير مسبوق، وراه إلى راجعنا الرسم البياني (la courbe) الرسم البياني ديال نسبة تغطية الصادرات بالواردات وانطلقنا من 2006 كان تحسنا مستمرا، بطبيعة الحال بطريقة متموجة ولكن في تحسن، إلى أن أصبحنا الآن في مستوى غير مسبوق 62% سنة 2020 تغطية الصادرات للواردات، وكان من قبل 47% باش نتجاوزو 50% ماشي ساهل، نتيجة دعم الصناعة الوطنية ودابا تدار برنامج خاص وطموح لتعويض الواردات ديالنا والواردات اللي كنستوردوها واللي يمكن نصنعوها بالإنتاج المحلي، وراه اعلن السيد الوزير على هاذ البرنامج الطموح لتعويض 34 مليار من الواردات بصناعات محلية وتدارت مشاريع، وتعطات مشاريع للمقاولات أو لمن يريد أن يتبنى المشروع بدعم خاص.

والحمد لله عدد كبير من المشاريع الآن اخذاوها مقاولات أو اخذاوها مستثمرين وراه غادي تنطلق، وبالمناسبة المشاريع اللي تعطات الآن كتفوق 34 مليار، 37 مليار اللي وصلت اللي تعطات لحد الساعة، بطبيعة الحال بعضها بدأ في الإنتاج ولكن قليل جدا ولكن الآخرين لأن هاذ الشي يحتاج إلى شيء من الوقت، 6 أشهر إلى سنة إلى سنة ونصف.

هذا راه نجاح كبير وتحمد عليه هذه الحكومة، الحكومة ديال الغيرة الوطنية الحقيقية اللي حاولنا ما أمكن نخدمو على الأرض باش نحققو هاذ الشي.

وأجدد التأكيد على أن هاذ الحكومة حكومة أيضا مسؤولة، لها الجرأة باش تقدم الحساب، وتقدم الحصيلة بكل معطياتها بكل تفاصيلها للرأي العام الوطني وبطبيعة الحال احنا باقيين مستعدين نتلقاو الملاحظات ولو بعد هذه الجلسة، فيها إنجازات كثيرة ظهرت ثمارها على وجه الأرض، ما يمكنش نقولو ما كاين والو، غير البرنامج ديال تعميم التعليم الأولي ملي جينا في تاريخ المغرب كلو ما عمر عدد الأطفال ديال 4 سنين و5 سنين في التعليم الأولي تجاوز 50%، فاش جينا احنا لقينا 49% فاصلة شي حاجة في المائة، في 2017، 499 ألف طفل تقريبا اللي مسجلة في التعليم الأولي، اليوم نقترب من مليون طفل مسجل في التعليم الأولي، أولا وصلنا لـ 72.4% تقريبا اللي مسجلين في التعليم الأولي وكاين برنامج طموح بطبيعة الحال متدخلين كثيرين، الحمد لله كنشكروهم جميعا، وهذا دليل على الالتقائية ما يمكنش نقولو ما كاين الالتقائية اللي قالو بعض الإخوان، بالعكس هاذ البرنامج ما يمكنش تخرجو إلى ما تعاونو عدد من المتدخلين، الوزارة المعنية ديال التعليم معها وزارة المالية مع قطاع إصلاح الإدارة ومع وزارة الداخلية فيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي حتى هي أسمو.. معها الشبيبة والرياضة، مع عدد من الوزارات، فهذا نجاح وهكذا، إذا جيت نذكر البرامج الناجحة خصني نعاود الحصيلة كلها، لأن كلها برامج ناجحة وكلها قصص نجاح كما قال السيد المستشار المحترم وأنا أشكره على شهادته.

وأقول دائما خصنا نكونو منصفين، وخصنا نكونو موضوعيين في أحكامنا وتقييماتنا ومقارناتنا، نبنيها على معطيات صحيحة ونبنيها على معطيات معقولة، فهمتيني؟ ولأن ثقافة الإنصات والاعتراف كتعطي الطاقة للإبداع والعمل والاستمرار وللإنجاز إن شاء الله نفعو بلادنا ونفعو المواطنات ديالنا والمواطنين ديالنا وما نشروش البؤس ولا الإحباط ولا اليأس لدى المواطنات والمواطنين.

خص المغاربة يفتخرو أن بلادهم حققت إنجازات مهمة، راه يكون المغرب الأول في إفريقيا من حيث التصنيع، الأول في إفريقيا من حيث صادرات السيارات، الأول في إفريقيا من حيث البنيات التحتية الطرقية، الأول في إفريقيا من حيث البنيات ديال المطارات، الأول في إفريقيا من حيث البنيات المينائية، الأول في إفريقيا.. إيوا باركة، لأن الواحد شد الباكالوريا خصو يكون الأول في الباكالوريا ما يمكنش يكون الأول في الدكتوراه، من بعد غادي يجي للدكتوراه، غادي نعاود نمشيو إن شاء الله ونتحولو لهاذ الشي، والأول فيما يخص الحملة الوطنية للتلقيح واش إفريقيا فيه

15 مليون اللي ملقحين 10 المليون في المغرب، هذه كلها نجاحات حقيقية واقعية، خصنا تجعلنا نفتخرو ببلادنا دون أن نغتر، هاذ الشي نفتخرو به ولكن ماشي معناه الغرور، الأمور اللي ناقصة نعترفو بها، ونخدمو إن شاء الله باش نصاوبوها في المراحل المقبلة.

ولا يفوتني هنا أن أعتز بالقيادة الملكية السامية والتوجيهات النيرة لجلالة الملك كما قلنا، ودعمه للحكومة، لأن الدعم ديالو للحكومة كان أساسي وكان مهما جدا وهو دعم متواصل الحمد، والذي جعلها تصمد وتنجح بشكل مقدر في عملها وتصل الحمد لله إلى نهاية ولايتها على عكس ما كان يتخرص المتخرصون وينتظر المنتظرون ويحلم الحالمون، وإني كلي ثقة إن شاء الله بأن بلادنا في المستقبل ستحقق أكثر مما حققت ولله الحمد، نحمده سبحانه وتعالى على ما تحقق وعلى ما وفقنا إليه.

وأريد مرة أخرى أن أشكر السيد الرئيس وأن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين في نهاية هذه الولاية التشريعية، على تعاونهم وعلى تفاعلهم وعلى صبرهم معنا، واخا حتى احنا كنصبرو معهم ولكن المهم صبر متبادل، إن شاء الله.

نسأل الله أن يوفقنا للخير ويهدينا لسواء السبيل.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

أذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين إلى أنه بعد الزوال عندنا جلسة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في الموضوع المرتبط بالتشغيل، لذلك فأنتم مدعوون لحضور هذه الجلسة.

شكرا لكم جميعا على المساهمة ديالكم.

رفعت الجلسة.